



Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة كينز

104

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

شوح

في الصرف

شرح مختصر الزنجاني في
للشيخ علاء رحمه الله
تعالى أمين

٩

المجلد الأول في الصرف

٤١٤

ب. م

بلوغ الأمان من مختصر الزنجاني، تأليف الملا عصام،
عبد الملك بن جمال الدين - ١٠٣٧ هـ. كتب في القرن
الثاني عشر الهجري تقديراً .

٦٥٨

٦٩ ق ١٩ س ٢١٥٠ اسم

نسخة حسنة خطها معتاد .

الأعلام ٤ : ٣٠٢ ، البدر الطالع ١ : ٤٠٣

أ- الصرف ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - تاريخ

النسخة - شرح مختصر

الزنجاني - شرح التصريف العزى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على جزله فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد هذا العلق
لطيف على مختصر المصنف للإمام العلامة المحقق عز الدين الزنجاني عميد الله تعالى روحه واسكنه
الجوارح حسنة ومهسه بلوغ الاماني من مختصر الزنجاني والله تعالى اسأله ان يسع به كما يسع باب صله
وان لم يحن اسنى جزا فضله انه الكرم الوهاب عليه توكل واليه متاب فالله المص رحمه الله تعالى
مخاطبا با خطاب العام اعلم من العلم وهو ارجى الكلمات او المركبات اى النسب التي لا يكون
الا من منسوب ومنسوب اليه هذا المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والسياسات العالم في حصول
صورة الشيء في العقل فقام للتصورات والصدقات وتعني صفة تتجلى بها الذكورية فقامت به
في أصل التصورات والصدقات البقية وتعني حكم الذهن الحازم المطابق للثابت في أصل
البيقنى كذا ذكر العلامة المحقق مولانا ناصر الدين اللقاني في هذا المقام وفي قوله تعني حصول صورة
الشيء في العقل مسامحة والمحقق ان يقال تعني الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة واما ما ذكره
فاحدا فقسام العلم وهو العلم الكاسب وليس من معاني العلم اصلا كما حقق في محله وكان غرضه رحمه
الله تعالى من بيان المعاني المذكورة استيفافا معاني لفظ العلم فيجوز عليه ان من معانيه المسائل المعلومة عن
الادلة ومنها الصدقات بقاها الى اصله عن الادلة ومنها ملكه هذه الصدقات اى الكيفية
الراسخة في النفس التي يمكن بها من الصدق بكل مسأله مسأله بعضها ومن غير حاجة الى
كسب حد بد ومنها مقابل الصاعه وهي ملكه بعدد رها على استعمال موضوعات قانق
غرض من الاغراض صادر عن البصيرة بحسب الامكان ذكر كل هذه المعاني مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في شرح التلخيص ان التصريف تفصيل مشتق من الصرف بالمبالغة والتكثير
في معناه اذ زياده المبني تدل على رايه المعنى وقد نقضت هذه القاعدة بخبر فموقع

بعد اسائه بالسلمه اصدا
بالكتاب الجيد وعلا ما لم يجر
الوارد فيها مقتصر اعلمها مع
كون للحد منها فيما ذكر الكفا
عما تضمنته من اطهار صفا
الكلام الذي هو محل حقيقه
وما لا يحصر المطلوب
في هذا الكتاب ٤٤

مصدق على علمه
فقال لا صدق
في التفسير الثاني
اذ قلته انه يكون
الصوره في العقل

المع من جاذب مع ان حروفه ازيد واحدا بان هذه القاعدة اعليه لا كليه وان
محله اذ احدثت الكلمات بالنوع كغريث وغرثان وصد وصدان ورحم ورحمان خلا
حذر وحاذر لان حذرا صفة مشبهة وحاذرا اسم فاعل فلم يكونا من نوع واحد فلم يكونا
من افراد هذه القاعدة فانه الواو الدرجة الله تعالى في حاشيته على شرح هذا الكتاب للعلامة المحقق
البحر مولانا سعد الدين البشاري في اصل مصنف بصرف لوجوب اشتمال
على جميع حروف فعله ابدلت الواو بالياء من حشر ك ما قبله ووزنه بفعل رباعه
البا القومية والبا المحييه المندل من العين الناسه في اللغة هي اللفظ الموضوع واصلا
لغى اول لغو والماعوض عن اللام المحذوفه وجمع لغى ولغات وتعني في تفسير اللغة
بما ذكرته معانهم ~~بما ذكرته معانهم~~ بالالفاظ الموضوعه لان مفهوم اللغة
افرادى بدليل قوطم الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا الى غير ذلك والجواب عن ذلك ان ال
المعنى فسطح معنى المحييه كاد وقع لبعضهم غير جدي على ما لا يخفى واعترض على هذا الجواب انه الالفاظ
غير جامع لعدم صدقه على المركبات لانها غير موضوعه مع انها من اللغة اجماعا وبانه غير
ما يقع لصدقه على المسعولات الشرعيه والعربيه الخاصه والعامه واوجب عن الاول ان الصحيح
ان المركبات موضوعه لمعانيها بالوضع النوعي لا حقيقة لبعض المحققين وعن الثاني ان للصوره
باعتبار المعاني المقوله اليها موضوعه لها في اللغة بوضع ثاب بالنوع فهي مجازات اللغة
المسميه عليها وعلى الجوانب فامل وفي وضع اللفظ احوال اصحها انه الله تعالى فانه واد
بالفهم من اقسام العربيه قاله العلامة مولانا فاسم الغزي في حاشيته على الشرح المذكور وفي
حاشيته للوالد رحمه الله ما نصه وقد بينته على عدم ارادة هذا المعنى وان المراد هو
المعنى الاول بمولم من اللغة والاشارة في المطول في قوله ~~بما ذكرته معانهم~~ التلخيص منها ما يبين وعلم



اولى كما قال
من تعبير الشرح

متن اللغة انما قال متن اللغة اعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد مطلق على جميع اصنام العربية اسي كلام الوالد رحمه الله تعالى التعريف في هذا التعريف مسامحة لا المصروف ليس هو التعريف بل التعريف بالبيع كما علم امام وفي الصناعة بكسر الصاد وهي كالصفة الحاصلة من الترتيب على الجراي سبع الحركات واحدا بعد واحد وتوحيدها لفظا يعلم علمها بان طينا اصله طوى وان سيدا اصله سبيد وهكذا فحصل من سبع ذلك علم كل يوجب قلب الواو باعند اجتماعها مع الياء مع سواها هما بالسكون فلذلك ما صدقات مسمى الصناعة وظاهر ان المراد بالصناعة هاهنا صناعة المصريف فانه الصناعة عند الخ كما مجموع الشجاعة والعفة والعلم بحول الاصل في المغرب التحول نقل الشيء من موضع الى اخر وفي الصحاح التحول النقل من موضع الى موضع وحوله فحول وحوله يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال تعالى لا يغفون عنها حواء فها هو اصل من التغيير والمراد بالاصل هنا المعنى اللغوي وهو ما يتغير عليه لانه قد يكون من حيث انه يتغير عليه وانما لما من حيث انه يتغير عليه لا فيكون الشيء فرعاً عما كونه اصلاً لشيء اخر فمعنى الحديث لو لا التقييد بذلك وظاهر ان التحول هنا من حوله المتعدى فاصالة الى الاصل من قبل اضافة المصدر الى مفعوله اي نقل الاصل لا من حوله القاصري اسقاه الاصل لعدم حمله على المصريف فانه قال بعضهم سئل الاصل في الاصطلاح مطلقا في الراجح يقال الاصل الحقيقة وفي القاعدة ومنه قولهم في هيئة الوصل حركت بالكسر كما هو الاصل للحق في وفي القاعدة وفي المستصح يقال تعارض الاصل والظاهر وفي الدليل ومنه اصول الفقه وكلها ساسب المعنى اللغوي فان المرجح كالجواز له نوع ابتناء على الراجح كالحقيقة وكذا الفرع والطرق والدلول بالقياس الى القاعدة والمستصح والدليل

العلم

لشيء

الواحد

الواحد نعت للاصل مؤكداً الى امثلة جميع مثال وهو كالصيغة الكلمة باعتبار المعنى العارضة لها من الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض وتاخر عنه والمقصود الزيادة ويساويها البناء المحقق اللغوي هما من ان بالذات محلهان بالاعتماد لان الكلمة المنعشة عن اصل باعتبار كون حروف الاصل اساساً لما تجدد من حروف وحركات بنا وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغ مختلفة باختلاف السات كضرب ونضرب ونحوهما لاجل حصول معان في ذهن المخاطب وللعاني جمع معنى وهو في الاصل مصدر مسمى او اسم زمان او اسم مكان او اسم مفعول مخفف معنى ينقل الى ما شئنا فانه من معاني اللفظ الصفة ومنه قولهم كلام الله معنى وديم ندانة ليس لفظ ولا صوت قاله الوالد رحمه الله تعالى في الكنية مقصودة ان قلت المقصد معتبر في معنى المعنى فما وجه وصفه بالقصد قلت المقصد الماخوذ في اللفظ المقصد بالشيء والمراد بقوله معصومة انها معصومة في مقام الافادة والاستفادة لان تجعل معاني قاله الوالد رحمه الله تعالى ويك ان يجعل وصف المعاني معصومة للتوكيد الا ان المقصد الفضل المسند لا يحصل اي هذه المعاني الا بها اي سلك الاصل مثلاً بحول الاصل الواحد كالضرب الى امثلة مختلفة كضرب ويضرب واضرب لحصيل المعاني المعصومة من الضرب الحاصل في الزمان الماضي والضرب الحاصل في زمان الحال والضرب الحاصل في زمان الاستعمال هو المصروف في الاصطلاح والمناسبة بين معنى المصروف وظاهرها الاول اختار التحول على التغيير لما في التحول من معنى النقل الانسب بالمقام فالك سفل حروف الضرب من هيئت حتى الى هسه ضرب ويضرب واضرب ونحوها الثاني احار الاصل الواحد على المصدر مع انه الاصل عند البصر من ليصبح على مذهب

المساومة الاتحاد فيها صدق

فان

الكسوف من انصافهم جعلوا المصدر مسما من الفعل فالاصل الواحد عندهم الفعل
 كذا في الشرح واسعد **الثالث** اعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان الزيد فيه
 مستوف من لواصفه اياه في وفه ومعناه كذا في الشرح فيل وهذا علم ان العبير بالاصل
 الواحد اولى منه بالمصدر وان كان المراد به المصدر المجرد لان المراد لا يدفع الا براد **الرابع**
 لا في القول بان الاصل الواحد هو المصدر اسفقا بعض الامله من الفعل كالمراد اسم
 الفاعل واسم للمفعول واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الاله لان مرجع للمرجع المصدر
 واسفقا انما هو منه لكن بالواسطه والا قرب كافي الشرح ان احصا بالاصل على المصدر
 لكونه اعم منه لثنا ولم يحول الاسم الى المثني والجمع والمصغر والمسبوب ونحو ذلك **الخامس** قيل
 تنقيد الاصل بالواحد حسو مفسد للحد لانه يخرج به منه مجموع تحويلين لا يصلح الى ما ذكر
 وان كان كل منهما داخل في الحد **السادس** رد على الجحد المذكور ان الضاربه للمفاده بضاف
 مثلا حصل بغيره كزبد صدر منه ضرب مع ان يحول الى هذا الحصول معني بصدق عليه
 بصرف فلو حذف اداة المصدر قوله لا تحصل الا بها كان صوابا كذا فيل فامل **السابع**
 في الشرح هذا التعريف يشمل على العدل الاربعة قيل التحويل هو الصورة وتد لا بالانتمام
 على الفاعل وهو المحول والاصل الواحد هو الماده وحصول المعاني المقصود هو الفا
 وقال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته ما لفظه تفصيل الكلام في هذا المقام ان للوجود
 الخارجين ينقسم الى مركب وهو الجسم والى بسيط وهو الجوهر الفريد والموجود ينقسم الى مختار
 والى موجب فانقسم الجوهر بالنظر الى موجب الى اربعة اقسام لانه اما مركب او مجرد مختار
 او مركب او مجرد موجب واما بسيط او مجرد مختار او بسيط او مجرد موجب فاذا وجد
 بسيط من موجب لم يخرج في وجوده منه الى علة اخرى فهو العلة الفاعليه واذا وجد

اصل

الجوهر عرض والموجود
 ينقسم

وجد بسيط من مختار اخرج في وجوده منه الى علة فاعليه والى علة غائبه ايضا اذ المختار لا يفعل
 فعلا احصا بالابعد تصور فاعليه ترتيب عليه وتسمى علة غائبه واذا وجد مركب من موجب
 فلا بد من ذلك الموجب وهو العلة الفاعليه ولا بد ايضا من ماده يتكون المركب منها وتسمى
 علة مادته ومن صورة تحصل عند تكوينه من تلك الماده على هيئة مخصوصه وتسمى علة صورته
 واذا وجد مركب من مختار فلا بد من العلة الاربعة وهذه العلة الاربعة ثلثان منها حيز من العلول
 وهما الماديه والصوريه وثقلان منها خارجان عنه وهما الماديه والصوريه لا يكونان في العلة
 بخلاف الفاعليه والغائبه فانها تكونان فيها وانما لم يقل وهذا تعريف بالعدل الاربعة كما قال بعضهم
 لئلا يتجه عليه ان التعريف يجب ان يكون بما يصح حمله على المعرف ولا يصح حمل العلة على العلول الا في
 العلة الماديه فقط وبحاجه في دفعه الى ان يقال المراد بالتعريف بما التعريف بما يشتمل عليها
 وانصا اشهر في مثل هذه التعريفات ان يقال انه تعريف بالعدل الاربعة فاراد التبيين
 على ان مرادهم هو علم للذكور انه تعريف بما اشتمل عليها ثم اعلم ان اشتمال التعريف عليها يعد من
 لطائف التعريف وتقرب منه اشتماله على ثلاث منها فاثنتان فواحد انتهى وانما في **السادس**
 قيل ان التحويل هو الصورة فاني بلفظ قبل المشعر بالصعيف لان المحول حقيقة انصرف
 قال معناه المحقق اللطافي فامل **فاما** في التحويل اصل الى امثله ولم يجعلوا الا
 الامثاله اصلا براسه لانه اذا دخل في التناسبه واقر الى الضبط وما كان البحث
 عن الفعل وما يشق منه شرع في سان ذلك فعلم انهما للترتيب الذكوي لا الرقاني
 يقيد للماده ولا بد منه كذا قيل وهو ظاهر **الفعل** كسر الفاء لانه اسم لكلمه مخصوصه وهي كادلت
 على معني في نفسه معان باحد الازمنه الثلاثه واما بفتحها مصدر وفعل بفعل قال المحقق اللطافي
 وهذا الفرق انما هو حسب الاصطلاح واما في اللغه فاما مصدر ان لفعل بفعل بفتحها

فقد

الأول قيل المراد بالفعل هنا لما ضي خاصة لان الجرد لا يملك جريانه في المضارع ولقوله فيما بعد
 واما الرباعي فهو فعل الثاني لفظ الفعل منصوب عطفا على التصريف والمصدر ثم اعلم ان الفعل
 وكونه رفعة على انه مستدخيره ما بعد ونحوه حسد اما لا يستيف بنا على مجيها له كما نص عليه
 صاحب رصف المباني وان قيل ان المحقق خلاف ما قال واما العطف من الجملة على جملة اعلم
 ان التصريف لا حرة ما على حوز عطف الخبر على الاسماء كما عليه بعض النحاة وان كان خلاف
 المذهب المنصور الذي عليه الجمهور واما زائد ما على ما قاله بعضهم من مجيها كذلك
 وعزاه للاحقش والكوفيين وخرج عليه ثمران عليهم لشوبوا اما ثلاثي واما رباعي
 لانه لا يخلو من ان يكون حرفه الاصلية ثلاثة او اربعة فالاول السلاقي والثاني الرباعي
 والدليل على الحصار الفعل فيها الاسم افا السلاقي والرباعي بطلعان في غير
 هذا الفن على ما عرفت لانه فقط ولا يكون الجرد انا وعلى ما عرفت اربعة فقط
 سوا كان رباعيا مجردا او ثلاثيا فيه قاله الوالد رحمه الله في الخامسة تبينه
 لفظ الثلاثي والرباعي نسبة الى ثلاثة واربعة على خلاف القياس قاله الجارودي واما
 قال على خلاف القياس لان القياس في النسبة الى الثلاثة والاربعة ان يقال ثلاثي وفتح الثا
 واربعي ولما كان جعل النسبة الى الثلاثي نه والاربعة على خلاف القياس على ما مر عدل عنه
 الوالد رحمه الله تعالى في الخامسة فقال النسبة في هذين الاسمين الى ثلث ورباعي ما عرفت
 لانه ثلاثة واربعة والتكوير باعتبار تكرر افراد الفعل الذي حرفه ثلاثة وافراد
 الفعل الذي حرفه اربعة انتهى وكل واحد منهما اى من الثلاثي والرباعي اما مجرد او مزدوج
 لانه اما ان يكون على حاله الاصلية او لا فالاول الجرد والثاني المزدوجية تبينه
الاول قال الوالد رحمه الله تعالى في الخامسة لفظ مجرد اسم مفعول في حقيقة حدوث

وهو قوله
 في قوله
 في قوله

حدوث الجرد بعد ان لم يكن خوتجرد نزل عن ثوبه اى نزع بعد ان كان لا يساله وقد يستعمل
 مجازا حدث لا يكون مضمونه حادث الوجود بعد عدمه ومنه قولهم في تعريف المسند الجرد
 عن العوامل اللغوية قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى الجرد وان كان يقضى
 سبق الوجود لكنه استعمل هنا لثقل القوة القريبة من الفعل منزله وقيل لثقل الالكان
 منزلة الوجود كما اذا قيل ضيق فلان لم البير اذا حفرها ضيقه المسمى ورايه انه استعمل
 باحد الثنيلين مجازا وان لم منه وقوعه المجاز في التعريف وما نحن فيه لا يحتاج فيه الى
 تجوز فان اطلاق الجرد فيه بطرائق التسمية والوضع الاصطلاحي فهو حسد حقيقة عرفت
 وان كان مجازا تخويا ولغويا انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى الثاني كما يسمى القسم الثاني من
 فيه يسمى زيدا ايضا على ما دل عليه كلام المفتاح وذلك اما على انه اسم مكان او على انه اسم
 مفعول ولحقه الحذف والايصال ذكره الوالد رحمه الله تعالى منه وكل واحد منها
 اى من الثلاثي الجرد والمزدوجية والرباعي كذلك اما سالم او غير سالم لانه ان خلت حروفه
 الاصول عن حروف العلة والهمزة والمضعف فهو سالم والاقعير سالم فصارت اقسام
 الفعل ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في اربعة هي الجرد والمزدوجية والسالم
 وغيره وامثلهم ككرم ووعده واكرم وادع وادع وتزول وتزول وتلغى اى تزد
 معشر هذا التصريف بالسالم ما اى فعلوا والفعل الذي سلف اى خلت حروفه الاصلية
 سالف بالفاء والعين واللام من حروف العلة هي الواو والالف والياء ومن الهمزة ومن الضعيف
 وقد لزم بالاصلية ليدخل في الحد نحو اكرم واعشوشب واحمر واحمر والخلو اهلها ما ذكر
 وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيح الاصلية حرف علة نحو سديت القوم اى سديتهم
 اى جعلتهم سديتهم اخذ من السادي في السادس وسمى هذا النوع سالما لسلامته ما ذكر

اصناف

والموجبه هذا اولى كما قيل من التوجيه سلا منه من التغييرات الكثيرة الجارية
في عمدة تنبيه **الاول** اشار المصنف بقوله التي تقابل بالقابل اليه في الحروف
الاصول وليس المراد ان معرفة الاصول موقوفة على المقابلة بالقابل والعين واللام لتوقفها
على معرفة الاصول لا على الفيلزوم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول من الزوائد بطريق من
الطرق كما نقول مثلا الحرف الاصل ما ثبت في تصارييف الكلمة لفظا كبقا حروف الضرب في **متصرف**
او بقدر العين قلت وبعث والزايد ما سقط في بعضها كواو فعوم فقدت في قعد **فازيد**
تعليم المعلمين فالطريق ان يقال اذا زينا لفظا فاما كان في مقابلة القاء والعين واللام فهو
اصلي وبالنسبة كذلك فزاد قاله الجار بردي **فان** بعضهم يمكن ان يقال انه تعريف لفظي
لمن يعرف التي تقابل عما ذكره في معنى الاصول **المانع** في الشرح ينبغي ان يستثنى من قوله التي
تقابل **المانع** الزايد للتضعيف او اللحاق لان الزايد لا حد لها يقابلها مقادير
فتح فقل وورث جلب فقل انتهى بالمعنى **وتوقف** فيما قاله بانه على عدد استثنائها بصير
التعريف هكذا التي تعادل بالقاء والعين واللام ولست بزايدة للتضعيف ولا لللاحاق
فبرده عليه ان الزايد مساو للاصلي في الحقا والوضوح فاخذ جزم من الحد بصيرة تعريفا
للسمع بما يساويه فيما ذكر وهو مجموع وان لم يذكر الزايد بان قيل ولست للتضعيف
ولا لللاحاق كان غير منعكس لخرج نحو شد وزلزال **المالك** قبل لو عبر المص بدل
تعبيره بالحروف بلفظ احرف كان اولها لا تخرج فاجمع كثره واحرف جمع فله والعلم
ما صدقات جمع الفله دون الكثرة انتهى وفيه بحث **فان** مولانا عصام الدين رحمه الله
في بعض تصانيفه ان الفرق بين جمع الفله والكثرة انما هو في حال التعريف فكل جمع للكثرة
انتهى والتعريف شامل للحرفين تعريفي اللام والاضافة والراعي في كلام المص اشار الى ان

التشكيل واما في قوله

الى ان الميزان هو الفاء والعين واللام لانه اعم الافعال بمعنى لان معنى كل فعل فيه معنى لفظ
الفعل وهو انب من جعل الحقيقة والمجي جعل لمعنى اخر كصير وظن وما فيه من حروف
الشفة والوسطا والخلق وما كان اللام في المجرى هو الاصل لكثرة على تلافه احرف في حده
عن الزوائد قد مر فقال **اما اللام في المجرى** فاني بعض النسخ زيادة السلام قاله الشارح
وما فيه التمسك بسلا سال واجيب بالمنع لحوذان يكون المراد بقوله فيما تاني وحى
على بفعل انه محي مضارع فعل اعم من ان يكون سالما او غيره على ذلك هذا والاحكام
ان يكون ما ضربه على فعل مفعول العين او فعل مكسور ها او فعل مضارع لان الفاعل يكون
الاضمة حتما سابقي والعين لا يمكن الامتناع في ارا من المقادير الساكنة في خواص **فان**
ومعلوم ان الحركة محصورة في الضمة والفتح والكسرة ولا يرد على ما قرناه بخونهم معنى القاء
وكسر هاء سكون العين فيهما بكسر القاء والعين لان الاصل فعل مضارع القاء وكسر العين
لحذف كسر العين او نقلت الى القاء بعد سلب حر كها للتخفيف او كسرت القاء ابتعا
للعين كوز حرف الحلق قويا يستتبع غيره وطلبها الخائس الحركتين وهذه اللغات
الاربعة مطروحة في كل ما كان على وزن فعلن وعنه حرف حلق سوا كان فعلا كما ذكرنا اسما
كفعل فان لم يكن العين حرف حلق كعلم وكلف امسح الانباع ولا يرد على ذلك ايضا نحو
ظرف سكون العين لان الاصل ظرف بعضها فاسكت تخفيفا على ان هذا لغة مهم
وساير العرب على الضمة لا غير فان كان ما ضربه اي ماضي اللام في المجرى **مس**
الماضي اعم من اللام في المجرى من وجه لصدقه اي الماضي على الماضي اللام في المجرى فيه
مثلا وصدق اللام في المجرى على المضارع فالاضافة ما بينه والمعنى فان كان الماضي
الذي هو تلاف في محرد قاله والدرج الله تعالى في الحائثه قد بر على وزن فعل مضارع

مفتوح العين بالجر صفة لفعل لان المراد لفظة فصار علما فصح وصفه بالمعروفه هذا ان
 قلنا ان الاضافة في مفتوح العين معنوية فان جعلنا هاء لفظية كان مفتوح العين بالنصب
 حالا من فعل لانه معرفة كما عرفت فانه الوالد له الله تعالى نعم فان قلت ما وجه احتمال
 الاضافة في ذلك لان تكون لفظية وان تكون معنوية قلت وجهه ان المراد باسم المفعول
 اعني مفتوح الاستمرار وقد نص غير واحد من الامة على ان الاضافة الوصف المراد به الاستمرار
 يجوز اعتبارها لفظية نظر الكونه محققا لئلا او الاستقبال واعسارها معنوية نظرا
 لكونه عين الماضي ايضا فانهم مضارعة اي مضارع الثلاثي المجرى فالضمر راجع الى الثلاثي
 المجرى الذي عاد اليه ضمير ما ضيه وهو ظاهر وقبل عود الضمير على ما ضيه هو الظاهر بل
 واجب عند من توجب اشتراك جملة الحرف اعلى رابطا بالشرط اني ما لم يسه
 انما قيد المفعول بفعل مفعول العين تنصيصا على المراد لاحتمال صعوبة الخطبة لفعل
 مضموم العين مثلا وهذا من جهة الصبغة بالفتح فسفي ان يرى ولا يفرى قال
 معناه بواحد عظام الذي رحمه الله تعالى في نظير هذا المقام وظاهر ان مراده بقوله
 لا يفرى انه لا يفرى من حيث الضبط فلا ينفى في كلامه قرانه طبع اخر يفضل بضم العين
 او كسرهما نحو نصر نصرته الماضى الذي على وزن فعل مفتوح العين ومضارعه
 بفعل مضمرها تنبيهات الاول لفظ نحو بالرفع على انه جزم لتداحد حرف
 احصاء راى هو نحو نصر الحرف والضمر راجع الى الماضى المذكور وجوز بعضهم بالنصب
 بنوع الخافض قياسا مطلقا والمذهب المصنوع الذي عليه الجمهور انه انما يكون
 قياسا مع ان وان وكي خاصة الثاني قوله نصر نصرته هو من سر الالفاظ الغير
 المركبة كموتك واحدا سان مله او نصر عطف على نصر حذف حرف العطف وفي حذف

هاهنا

على ان الاصل في نحو نصر
 جزمته كانه في وانما اى
 ذلك على القول بان منزعي
 الخافض مع

في الاختصار شئ كذا قيل قلت اجاب ان مالك وبغيره ومنعه المهور وضرب ضرب
 مثال لما مضى الى على وزن فعل مفتوح العين ومضارعه مفعول بكسرها فامسك الحمار
 عند ان مالك وانى حمان وبغيرها جواز الضم والكسر فيما علم النقل فيه من مضارع هذا الباب
 وعليه انه اللفظ بعين القراء وبالفصح الكسر لانه اخف من الضم واكثر اختيارا من عصفوا مطلقا
 يجوز في ضرب ضم العين وفي نقل كسرهما وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت اليه قاله القرني
 في حاشيته وكفى اي مضارع الماضى المذكور على وزن فعل مفتوح العين اذ كان عين فعله
 والراد به الماضى ولو اسقط لفظ الفعل كان اختصارا وظهر او كان لامه اى لام فعله جوا
 من حروف الحلق وانما اشترط هذا ليقاوم خفة فتحه العين ثقل حرف الحلق فانه اسفل
 الحروف بنسبها من الاول في قوله قد يحى اشار الى فلة محي هذا الباب بالنسبة الى
 اخويه فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لا يكون الا للتسهيل
 كما نص عليه ابن هشام وبغيره وانما قل بهذا الباب لان الماضى والمضارع محققا
 في المعنى فالمناصب اختلفت بينهما فانه السارح الاقرى الثاني لا يرد على ما تقر مثل
 دخل يدخل ونحت نحت وجأ بجى ما عنته او لامه حرف حلق وليس مضارعه على وزن
 بفعل يفتح العين لان كونه العين حرف حلق شرط المحسنة على وزن فعل لا سبب له
 ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اذ الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
 من وجوده وجود ولا عدم ومنى اى حروف الحلق ستة الهز والها والعين والكا
 المهملان والغين والحاء المعجمان منها ان الاول قالوا للهز والها من افصح
 الحلق والعين والحاء المهملان من وسطه والغين والحاء من اخره قاله المحقق الثاني
 وفي التسهيل وشرحه لا يعمل احصى الحلق للهز والها والالف وهي على رتبة

هذا ولا سعين في نصر ما ذكره
 من التخرج بل يجوز كونه بدلا
 من نصر على حد قولهم اكلت
 تمرا لجا فافهم مع

واحد عند الاكبرين وقال المحقق الهنري اوله والها والالف في مرتبه واحده وقيل
الهنري اوله ثم الالف ثم الهاء وقيل الهاء قبل الهنري ووسطه للعين والها وكلامه
على ان الهاء بعد العين وصرح بعضهم وجعل العين بعد الهمزة وادناه لتعين
والها اي ادناه الى التمه وكلامه سوسه على ان الفين قبل الهاء وهو قول ابوالحسن وقيل الهاء
قبل الفين وهذه السوسه تحصر حروف الملق وقيل الالف هو اية لا يخرج لها حرف
الخلق ستة وروى عن الخليل انتهى باختصار المالح ما افهمه ظاهر كلام المصنفين
ان حروف الخلق تحصر في ستة هو ما حكى عن الجمهور وروى عن الخليل ومنه
سوسه ومن تابعه انها سبعة فزادوا الالف لا فصي الخلق وهي عند اولك حرف
هو اتي لا يخرج له وانما قلت ظاهر كلام المصنف لاحتمال ذهابه الى انها سبعة ويكون قوله
وهي الهنري الى ما نالح وفي الخلق التي تفتح العين لاجلها لا حروف الخلق مطلقا وفي حاشيته
الوالد رحمه الله تعالى ما معناه الاول ان تعد الالف من حروف الخلق كالهنري
والها كما مضاه كلام ابن الحاجب في الشافيه حيث قال يخرج الهنري والها
والالف اقصى الخلق وصرح به السهيل خلافا لظاهر ما في المتن ان قلت
كلام الشافيه يقتضي اتحادا يخرج الالف والهنري وكلام الشافيه يدل على تقارب
خبرها دون اتحادها فكيف ذلك قلت اتحادا يخرج حرفين ممنوع والاشهادا حرفا
واحدا وكون الالف والهنري من اقصى الخلق لا يقتضي اتحادها في الخرج فان لا
للحق رايب فاقصاه من اسفله الى ما يلي الصدر يخرج الهنري ولذلك ثقل اخرها
لتباعد ما بعدها الهاء الالف هكذا قال سوسه وزعم ابوالحسن ان يخرج الالف
من يخرج الهنري بلا واسطه ان قلت كيف لا يجوز اتحادا يخرج حرفين معا هم قالوا

قالوا ان يخرج الحرف وتختصر في ستة عشر يخرجها والحال ان الحرف تسعة وعشرون
مخرجها وايضا فقد قال ابوالحسن ان يخرج الالف والها واحد قلت اما قولهم ان الحارج
سنة عشر فالمراد منه ان يخرجها بنا على التقريب لا التحديد منحصرا في ذلك والاف لكل
حرف يخرج خمسة وقد صرح بذلك في الشافيه واما كلام ابوالحسن فقد رده العلماء وقالوا
انه غير معقول اذ لو كان من يخرج واحد لما تميزا احدهما عن الاخر انتهى كلام الوالد
رحمه الله تعالى نحو سال يسال مثال لما جاء مضارعه على وزن يفعل بالفتح كقول
عنه حرف خلق وسبع مخرج مثال لما مضارعه كذلك كقولهم حرف خلق ثم لما استعمل
المصنف هنا اعتراضا بان ابوبن علي وزن فعل يفعل بالفتح مع انقضا الشرط المذكور اجاب
عنه بقوله واني ياني شاذ اي مخالف للقياس فلا يرد نقضا فان قلت كيف يكون شاذ
وهو وارد في اوضح الكلام قال الله تعالى ويا بني الله الا ان تم نوره قلت كونه شاذ لاننا
ذلك فانهم قالوا الشاذ على بئس اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كما ذكرنا في القوم
والصبيد لان القياس قلب الواو والياء الفاتح كها وانقضا ما قبلها وقسم مخالف للاستعمال
دون القياس كقوله " اتم او عال كها او اقربا " والاستعمال اضافة مثل الضمير وكلامها
مقصود لا اعتراض بسببه على قائله وقسم مخالف للاستعمال والقياس كقوله
المدرس على الاجل " والاستعمال والقياس الاجل لا دعام وهو مردود على قائله بالمقبول
يصح ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح شاذ في وقوعه في الكلام الفصيح كذا في الشرح
سوى التمثيل ونزول من النوصح صريح واعتراض الوالد رحمه الله تعالى في الحاشيه قوله كونه
شاذ لا شاذ في وقوعه في كلام فصيح وهذا شاذ في ما في المواقف للقاضي عضد وشرحه للسند
لا مقصود اثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال ان القرآن خالف عن الشاذ لمخالف للقياس



الكتاب في القياس
باب في القياس
باب في القياس

والشارد المافر عن الاستعمال فاسم ان قلت شذوذه ينافي وقوفه في فصيح الكلام البسته
لان فصلا الكلام يستلزم فصاحة مقترانه وفصاحة المفرد خلوصه من تناقض الروف والوانه
ومخالفة القياس فتخالف القياس لم يكن فصيحاً قلت قد اشار السارح في المطول الى
دفع هذا السؤال بنفسه مخالف القياس بقوله المخالف للقياس ما لا يكون على وفق
ما ثبت عن الواضع نحو الاجل بغير الادغام خلاف نحو ان ياتي وعور يعور واستحوه وقطط
شعره وآل وما استبد ذلك من السواد الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شي لا ياكذ لك ثبت
عن الواضع انتهى ويحفظه كافلاً من اقسام عصام الدين رحمه الله تعالى ان معنى القياس عند اهل اللغة
المقاييس بما صدر عن الواضع فالشاذ عندهم ما خالف القياس اي خالف ما صدر عن الواضع
والقياس عند العرب فيكون الحكم على القانون المنبسط من تتبع لغة العرب على مفردات الفاهم
الموضوعه او ما في حكم المفرد من المركبات المتأصلة فالشاذ عندهم ما خالف القانون المنبسط
من تتبع لغة العرب ومنه فسموا الى ما وافق السماع الى ما خالفه واما الشاذ في اصطلاح اهل
اللغة فلا يكون موافقاً للسماع اصلاً قاعده اسبق كلام الوالد رحمه الله تعالى فاستد
في الحكم وبغيره ان قوما قالوا في الماضي اني بالكسري في على انهم جازع على القياس بسببه
لا يرد على ما نرد على في لغة بني عامر لان الفصح كسر العين في المضارع ولا يقي بفتح الفصح
في لغة بني طي لان الاصل كسر العين في الماضي فقبلوه فتحه واللام الفا تخفيفاً وهذا الطلب فيها
قياس عندهم ولا يركن ركناً من تداخل اللغتين اعني انهما من باب نصر مضرب علم يعلم فاخذ
الماضي من الاول والمضارع من الثاني وان كان ما ضربه على وزن فعل مكسور العين مضارعه
مفعول تفتح العين نحو لم يعلم الا ما اي فعلاً او الفعل الذي سداي خالف هذا القياس
من نحو حسب حسب واجزائه اي امثاله فانها جاءت بكسر العين فيها واستعمال الاخت لمعنى المثال

باب في القياس
باب في القياس
باب في القياس

باب في القياس
باب في القياس
باب في القياس

استعان عريته وليست مولود قال الله تعالى لها دخلت امه لعنت اخيها ذكوه مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى والشذوذ بالوجه المذكور قليل في الصحيح كنعم بنعم كثر في المعقل
الحق ويرت يرت وورع يورع ويكس يمشي بسببه لا يرد على ما نرد على بفضل بفضل ونعم
نعم وميت يموت بكسر العين في الماضي وضربها في المضارع لان ذلك من التداخل فانها جاءت
من باب علم وباب نصر مضرب فاخذ لا من الاول والمضارع من الثاني وان كان ما ضربه
على وزن فعل مضوم العين مضارعه مفعول مضوم العين نحو حسن بحسن لان هذا الباب موضوع
للمصفات اللازمة كالحسن والفصح فاخذ الماضي والمضارع حركه لا تحصل البهاضما
الشفق وتلاهما حالاً انطلق رحمة للنسب من الالفاظ وبما يناسبه لا يكون
هذا الباب الا لانهما ما قوم رجسك الدار وقول على رضي الله تعالى عنه ان يشر اطلع البيت
فتنا ان او نحو ان على مضرب رجب معنى وسبع وطلع معنى بلغ فاسم لم يسمع تقدي
فعل الا في هذا من الموضوعين قاله ابن هشام وغيره واما الوباع المحذوف ففعل بفتح الفاء لا
وبسكون العين بسببه قال المحقق اللطفي مقيص هذه العيان المختار الرابع المحذوف
فعل ولا يصح لانه منقضى بفعل البني للمعول وتعلل امر الدوح لان كراهه منها مجرد اذ
بصدق عليه حد المجرد للتقدم مع ان الاول اصل نفسه عند سبويه والثاني اصل نفسه
ما حوذه من المصدر كما مضى عند البصريين انتهى فان قلت ما وجه انقضا العيان المذكورين للاختصاص
فما قاله قلت لان فعلاً معرفة هو علم لوزن مخصوص وقد يرد في علم العاني ان تعرف جزئي
المجرد بقيد الحصر قال وقد يقال مراد بالمجرد المنحصر هو الاصل فقط والورد فرغ عن المنع للفعل
عند اكثر البصريين والثاني منقطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال لما الرامي المحذوف فالحق
من ما ضربه فعلاً كان احسن هذا كله فاسم كدوح دخول الكاف فيها سوفه اما الراد للفظ

ادح

فهو اسم واما اقامه القول مقام القول محذوف كذا قال المحقق الثاني قلت حتى مثل هذا الكلام
 ان تذكر في اول موضع يليق به وذلك قول المصنف في هذا الموضع كقولهم ما سوغه
 اما ارادة اللفظ لانه كان حرف الجر لا يدخل على الفعل كذلك المضاف لا يدخل على الفعل
 ودخوله عليه انما يكون باضافه اليه والفعل لا يكون مضافا اليه هذا ولا يخفى ان القول للقدرة على
 الثاني ينبغي ان يكون بمعنى المقول لان العرض التمس للفعل الاصطلاحي والفعل الاصطلاحي لا يكون
 الا من قبل اللفظ فعمل هذا المعنى ان يكون المراد بجمع اللفظ لانه تفسير للقول المذكور ويكون
 دمج في هذا الوجه مثله في الوجه الثاني الاول في كونه اسما لارادة لفظه ويكون مصدر القول
 بلا حائل قد برز وجهه ووجهه لا يدخل لما في التمثيل فذكرها لافادة ان فعل مصدره على فعله
 وفعل لا والاول فباسم والثاني سما في نفسه الحق الرابع على ما في الشرح خمسة ابواب هي
 قول وتقليل ويعدل ومقول وتعدل نحو جوب وجلب ويطر ودهوك وشريف وقا غفر
 عند ان الحاح وبغيره من المحققين الخلفات به سنة فاعفوا مثالا شريف وفاقا لسيبويه ويزاد
 قلنس وقلنس ومعناها هم البس الفلسوه وكذا صنع السكاكي وابن مالك وغيرهما كنهم ذكر واشرف
 بدله فلس ثم قال ابن مالك والحق ما سواهما نادر ينشأ من مثل فلس وترس وترس في معنى نقل
 وهنم اذا التزم اللفظ ودهيل اللفظ اذا عطفها وسنبت مع بس اي تكلم وغيرهما والحق جعل
 على وزن از مد منه ليعا لمعانه في احكامه من التصغير والتكثير وكوهما فحور قد دخل في جوف
 ولذلك جاء في مصدر الفعل في بعضهم ودليل الحاق امران الاول ان حرف اللام في هو اللام
 ليس لمع وضع الكلمة سبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو حق قل ولا م شمل فلينس المراد
 من زيادة اللام ان لا يصحها زيادته معنى اصلا كما قيل لان المعنى هو قول شمل في اللفظ
 حقل وشمل بل ان لا يكون لافادة معنى كزيادته الزه في اكرم والراف في قرح والالف في فاعل

فالواو ترد وقراد دجا قالوا
 جعيع وجعاف ونحو شمل لمع
 بوجه ولد لك

فاعل فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورها في بعض
 اخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنى والثاني توافق المصدر والاعتماد الشارح
 كما لو نحشى هذا الثاني قال ان الحاح في شرح المفضل والاول هو المحقق لربان في الاسماء
 والاقبال هذا والمعتد على الثاني توافق المصادر جميعها في نحو آخره لعدم الفعل كما
 خرج نحو قاتل وقرح وقبل ايضا الاعتبار لما هو بالفصل له هو ما واطرادها في جمع صور
 فعل واما الفعل لا فلا اعتداده لعدم اطراده اي الا في المذكور كما قاله البدران في ذلك
 فخرج المذكور ان ايضا انتهى واما الثلاثي المزد هو على ثلثة اقسام جمع قسم وقسم الشيء
 كان مندرجا تحتها واخص منه وذلك لان الزايد فيه اما حرف واحد او اثنان او
 ثلثة لئلا يلزم من ثمة الفرع على الاصل في نفسه لو قال ثلثة اقسام باسقاط على كان في
 كاقبل اخضر واظهر فاسد الحروف التي تزداد لا يكون من حروف سالتونها الا في
 والمضعف فانه تزداد في حرف كانا كقطع وجلب ومن ليس في الشرح
 سوى التثنية والراء بالنضعف المضعف اللغوي اي التكرار لا الاصطلاح
 وفيها شبهة للوالد رحمه الله تعالى الاصل في حروف الزيادة حروف العلة لفظا وان
 اشهر ان الواو والياء ثقيلتان لان ثقيلهما بالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى سائر الروف
 فهما خفيفتان وزيدت عليهما الصيغة الباقية لمساكنها لهما هذا وما يضبط حروف
 الزيادة قولك هويت القمان او سلمى او طهنتي او امسيت وقمان او اقمسيمان قاله
 مولانا عظام الدين رحمه الله تعالى وما جمع حروف الزيادة يا اوش هل نمت وقولك
 لم ياتنا سهو وقولك اليوم نفساه وجمع التثنية شاع في هذا البيت
 يا اوش هل نمت ولم ياتنا سهو فقال اليوم نفساه انتهى ويجوز ايضا قولك امان وانه

اللفظ بوزن الرباعي

اللفظ بوزن الرباعي
 اللفظ بوزن الرباعي
 اللفظ بوزن الرباعي

اللفظ بوزن الرباعي
 اللفظ بوزن الرباعي
 اللفظ بوزن الرباعي

ونظم هذه العارة من قاله كسالت الحروف الزايدات عن اسمها فقالت ولم تخجل امان ونسبيل
 وروى ان بعض الطلبة سألوا اساتذهم عنها فقال لهم هي حروف هويث السمان ثم انهم نسوا انهم
 سألوه عن ذلك فرجعوا اليه وقالوا له ما حروف الزايدة فقالوا لها ففقالوا لم نسالك فقال لي
 سالتني عنها بالامر يا فلان لاحد هم واجبتك قال صدقت وقد نسيت فقال واليوم ننسأه يريد
 ان حروف الزايدة حروف سالتنيها وكذا حروف اليوم ننسأه فقال ولم يدركه الا بالاولى
 ولا بالثانية لا اسأه فقال لا اسأه سالت الحروف الزايدات البت انتهى كلامه والدرجته الله
 وجمعها ايضا قولك هم ينسأون ويا هؤلاء اسنتم واسلمتي ونأه ونوبت المشهات ونوبت الامس
 وما انت وسبيل واسماء له نين وانت والى شيتها واهو لا شمتني وهانت مواسى ونوبت
 أسله وانت سبيل هيام وانت مايس لهو وانت سبام هو له واوقها تشنيم وتاوه سبيل
 وسلمان يتاوه ذكر هذه السبع عشر ان هسام في حاشيته النسبيل وقد جمعوا اللوا انما لك
 الحروف المذكورة اربع مرات في بيت واحد فقال
 ههنا تسليم تلاموزم اسند نهامه مشنول امان ونسبيل القسم الاول من الاقسام السبعة ما كان
 ما ضيه على اربعة احرف فكون الزايد فيه حرفا واحدا سبيل كان ههنا زائد للفضل
 من المثلي ولو حذف ما ضيه كان اخره اظهر كذا قيل ونتجه عليه ان الحكم بالزيادة خلاف
 الاصل فلا سفي المصدر اليه من غير داع فضلا عن الجزم به فان قلت لعل الداعي اليه انه لولم
 نقل بذلك لا مضى ظاهر المصدر ان كينونه لما ضى على اربعة احرف في الزمان الماضي خاصة
 وذلك فاسد قلت هذا مشرك فان كان الزايدة كغير الزايدة في اداة معنى الفع
 كما صرح به ابن هشام وعينه على ان الافعال في هذا المعام لا يراد منها الزمان اصلا كما
 صرح به فخذ ذلك من كلام مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح

كلام

وهو متجه لا محيد وهو اي هذا القسم ثلاثة اقسام ايضا دليل الاستقرا الاول كما فعل زيادة
 الحرة نحو اكرم او اما وهو للبعد غلبا نحو اكرمه واصبر ورن السع منسوب الى ما اشتق منه الفعل
 نحو اغد البعير اي صاردا غدا ومنه اصبحنا اي دخلنا في الصباح لانه منزه صرا ذى صباح
 ان قلت قد مر ان الذي مشتق منه الفعل هو المصدر واشتقاق اغد واصبح من الغد والصباح
 وليس المصدر بل الاول اسم دأمر وف والتا في اسم وف وهو صدر النهار قلت لعل المراد
 بالاشتقاق كما في بعضهم هو الاخذ وهو اوسع دارة في الاشتقاق او يقال ان الفعل مشتق باذكر
 بواسطة اشتقاقه من المصدر لما هو منه وهو قريب من الاول ولوجود السع على صفة نحو اكرمه اي
 وجدته محمدا واخلة اي وجدته بخيلا وللبس نحو اكرمه اي ازلت عنه ومنه حروف في المعاي
 حروف الخط الر العنق بالنقط والاحواج الى الشئ في اشكته اي اوجهته الى الشئ في اللزمان في الفع
 نحو شغلته واشغله وللتعريض لآخر نحو اباغ الجارية اي عرضها للبيع والمكثرة نحو اصبحت الكا
 اي كثرت صبابه ولجعل المفعول شئ بوجه نحو اقرته اي جعلت له قبرا والمجوز نحو اطلقت
 عليهم اي هجمت والدعاء كاسقيته اي دعوت له بالشقيا والتسمية ككفرته اي سميت كافر او مطا
 فعل نحو فطرته فافطره سعه سعين في الحرة من قول المم اكرم قطعها لما نقر في محله من علم العرس
 ان كل همز وصل في فعل او حرف اذا صار اسما يجب قطعها ولا يخفى ان المراد باكرم لفظه وقد نقر
 في محله من العلم المذكور ان كل كلمة اريد بها لفظها لا معناها مصير هذه الالوان اسما فاسد
 قد ينقل فعل الشئ الى الفعل يصير لازما نحو اكتب واعرض يقال كبت اي القاه على وجهه فاكب
 وعرضه اي اظهره فاعرض قال الرقز في الامالت لها فيما سمعناه وزاد غيره ظأرت النافه
 على حوار غيرها وظأرت اي عطفتها عليه فاعطفت ونشعت الريح الصحاب اي فرقته فافشع
 اي تفرق ونشفت البعير اي استوقفته بجذب زمامه فاستوق اي وقف ونسكت ريش

سببه سعين قطع الحرة
 لان الفعل هنا اسم مشتق من
 الفعل علما للوزن مخصوص

شئ البعير شقة وشنقة كفه
 من صفة حتى الوقى ذفره معاده
 الرجل اوجى وقع راسه وهو كبه
 كاسقة في شئ البعير ماذر

فأثرت به

الطائر وروبر البعير أي اسقطتهما فاسفل أي سقطت السراى اذ هبت مأها فانزفت أي
 ذهب مأها ودرت النافه مسح ضربها أي ادريت لبنها أي درلنها سمسه اما ذكر المصاد
 مع الافعال في اصله الزندقيه لان ابواب الملاقي الزندقيه تسمى بالمصادر وفعال باب الافعال
 وباب التفعيل وباب المفاعله وهكذا ومن ثم لم يذكر جميع المصادر وإنما ذكر المصادر التي قد
 اشتهرت فانها يلقب الابواب ولم يذكر المصادر في اصله الملاقي المحرم بل اكتفى بذكر الفعل لان
 ابواب الملاقي المحرم تسمى بالافعال فقال استلاب ضرب وباب نصر وباب علم قاله الوالد رحمه الله
 في الحاشيه قال في كقول سكر العن خورج فخر كما اصله تخرج الى جوب اسماء المصدر
 على جميع حروف فعله ابدت الراءينه بحسن حركه ما قبله سمسه اختلف في الراءينه
 فقال الخليل هو الاول لان زياده الساكن اولى من زياده المتحرك لما فيه من كثير الراءينه يكون حرفا وحركه
 وفي الجمهور الثاني لان زياده بالآخر اولى لانه المحل الذي احتجنا عنده الى تقدير الزيادة واختاره
 ابن الحاجب والوجهان جائزان عند سمسوه لثبوت دليلهما هذا هو الكثير في الفعل نحو جوت
 وطوقت اذ في الفاعل نحو موتت الامران في المفعول نحو علفت الابواب ونسبه الفعل للمفعول
 الى اصل الفعل نحو فسقته أي نسبه الى الفسق والتعدية نحو فحشته والتلبد نحو جلد البعير
 ان الجلد والتصير في نحو حشرت الراءه وثبتت أي صارت مجزوا وتبلا والنوجه نحو كوف الرجل
 وشرق وخرّب أي توجه الى الكوف والشرق والغرب ولاختصار الحكاه نحو آمن وأيتد وسبح
 أي لا آمن وبأيا ويسكان الله وللشبيهه نحو فسقته وللدا الشئ او عليه نحو تركته أي جئت
 له بالبركه وجل عته أي دعوت عليه بالجلد والقيام على الشئ نحو مرصته أي قمت عليه وللرعي بالشئ
 نحو شجته أي ربيته بالشجاعه ذكر الرابع أي عصفور وللعمل المنكر في ماله كدرجه الى الكذا
 قال ابو جيان وقد بان لضد فعل فقال نمتي الحديث بالتشديد ونقله على حده الفساد وماه نقله

الجمع قطع الالف
 او الشقه والبد
 اول الالف منه

نقله على حده الاصلاح وتوافقه فقل اللازم كافي النثر المشهور قد بين الصريح لذي عيين
 أي بان وظهر قال الوالد رحمه الله تعالى في الحاشيه فان قلت هذا بنا في القاعدة المشهوره اعني زياده
 المبني تدل على زياده المعنى قلت لا منافاه لان تلك القاعدة اغلبية لا كلية او انها بالنسبه الى المعنى
 الحقيقي لا مطلقا واسمها الفعل بمعنى فعل من قبيل الجاز المشهور انتهى وغير ذلك قالنا لك كما فعل
 زياده الالف نحو قاتل مقاتله وقتله وهو لنسبه اصله الى احد الاربع متعلفا احد هو المالك
 المشار كمرحى افعى العكس ضمنا ولا جعل الفاعل في هذا الباب الامن كان هو المبادى فلا يقال
 ضارب زيد عمر الا اذا كان زيد هو المبادى بالضرب كما نقله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشيه
 ويكون معنى فعل للمكبر نحو صاعفته وضمته ومعنى فعل نحو عافاك الله وعافاك ومعنى
 فعل نحو افعى ودفع وسافر وسفر ذكره غير واحد من الامة منهم الشاعر وامامنا وقع في شرح
 الفصل لان الحاجب من انه ليس به فعل بلاني من لفظ ساقت بمعناه فيمثل به فقد انقضى القسم
 الثاني من الاقام الثلاثة ما كانا ضميمه على خمسة احراف فكون الراءينه حرفين وهو نوعان
 فالجمع خمسة ابواب اما اوله الثالث تفعل وزياده الما واحد الى العيين سمسه قال
 المحقق الثاني هنا ان قلت ادخلا سمس على كل من الابواب الخمسه بقوله مثل تفعل الخ ينصني
 عدم الاختصار فيها وهو مناف لكونها خمسة ابواب قلت الايراد الذهبية لا يختص
 الايراد الخارجية فالمستلزم باعتبار الذهبية والحصرا باعتبار الخارجية فلا منافاه انتهى ويظهر
 ان هذا احسن ما قيل في توجيه مثل ذلك ما ذكرته في حاشيه شرح القطر نحو تكسر تكسر أو هو
 لمطاعه تفعل نحو كسرتك ففكر في الشرح المطاوعه حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي
 انتهى وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى نقل شيخنا شمس الدين بن النجاشي عن شيخه الحق مولانا
 ان قول العرفس ان المطاوعه قبول الاثر الى اخره ينافي في مطاوعه عات الله تعالى بالانكشاف لان



فعله تعالى مؤثرا محالة لا يخلف عنه الا تراصلا واما في مطاوعات افعال العباد فمعناه كونه
 بحيث يقبله غالبا فلا يرد انهم جعلوا تعلم مطاوع علم مع ان العلم لا يحد حصوله عند التعلم فلم
 من علم لم يعلم انتهى وقال مولانا احمد الاثيري في حاشيته على شرح المطالع للمطاوعة حصوله الاثر
 في المعقول بسبب تعلق الفعل به فلا بد في تحقق معنى المطاوعة من تحقق الاثر وكل ما ظن فيه انه
 مطاوع ولا حصول فيه فليس في باب المطاوعة حقيقة مقوله امرته فلم يأثم لم يرد فيه بالكتبة
 المنفي ما هو مطاوع امرته وتوضيحه ان امرته معناه صيرته مأمورا بان خاطبته بصيغة الامر
 ولا شك ان مطاوع هذا صيرورة الخاطبة تلك الصيغة مخاطبا بها وهو معنى صيرورة مأمورا
 وانما الاتهام المنفي يعني الاشتغال واستعمال الاثما رفيه مجازا وصار لشهرته حقيقة عرفية وكذلك
 لما في علمه فلم يعلم العلم فيه ليس مستعلا في معناه الحقيقي وهو احداث العلم فيه بل
 هو مستعمل في معنى مجازي مشهور هو توجيه الخطاب للغير الموجب للعلم غالبا ولو اسعمل
 التعليم في معناه الحقيقي اعني احداث العلم فيه لم يخلف عنه مطاوعة وهو حدوث العلم فيه
 اذا لا احداث بد وبما حدث في الحاز في قولهم امرته فلم يأثم في لفظ ما ثم امرته على حقيقته
 والحاز في علمه فلم يعلم في لفظ علمته وكل ما اشبه ذلك احدى هاتين الصيغتين فهو على حد
 الوجهين من الباب لا انتهى ما ذكره مولانا احمد مع توضيح تام من الما ذكره هو بجلا هذا واعلم
 ان الفعل الدال على المطاوعة لا يكون الا لازما والفعل المطاوع لا يكون الا متعديا الى هذا
 كلام الوالد رحمه الله تعالى وياتي تفصيل للتكليف نحو تشجيع اي تكليف الجماعة ولا تخاد الفاعل
 المفعول اصل الفعل نحو تشدته اي اخذته وشادة والتكليف نحو تائم اي جانب الاثم وهذا هو
 من التمثل بتجدد اي جانب المجود اي النوم لما في الصحاح تجد وتجد نام ليلا وهجد وتجد
 سهر من الاضداد انتهى اذ هو صريح في ان اللجوء والتجدد مشعران بين النوم ليلا والسهر نهارا

فليس تجد المجانبه الفعل والفعل المنكسر في هذه نحو تيمنه اي شربته جرعة بعد جرعة ولطلب
 نحو تعظم اي طلب ان يكون عظيمًا وللنيل يسمى ما استوفى منه الفعل نحو تقضى اي ليس اليه
 وللعمل فيه نحو تعشى اي اكل العشاء ويغنى فعل نحو تبسم وبسم ولا يصير في نحو تخرج الطير اي
 صار حرا وسواء اصل الفعل نحو ترحم اي سار الرحمة ومثل تفاعل زيادة النوا والالف نحو سار
 تباعدا وهو مشاركة امرين او اكثر في اصله صرحا نحو تضاربا وتضاربوا ومطاوعة فاعل نحو
 فباعدا والتكليف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه مع انه منشف عنه والفرق بين المكلف
 هذا الباب ومنه في باب بفعل ان التحمل يطلب وجود العلم من نفسه محلا للمجاهل
 من هذا الباب ان اعني بالي بفعل وتفاعل لمحقان سدرج فلا وجه لنظامها في سلك
 ما تقدم قال معناه الشارح واجاب بعضهم عن ذلك بقوله لا اعتراض على المص في هذا
 في شرح الهادي ان تصغير العن لا يكون للالحاق وفيه وفي السهيل وشرح المفصل
 وغيرهما ما يدل على ان الالف لا يقع للالحاق حشو الا في الاسم ولا في الفعل قال ان الحاجب وبه
 لاها عند المحققين انما الحق يا فخرت وانفتح ما قبلها فقلت الفافلو الحق في غير الآخر
 لم يحل اما الحق متحركة بعد فتحه ان غير ذلك فان للفت على الاول انقلب الفافر وله وجه
 الالحاق لفوات الحركة بينهما فمعت البع الذي من اجله الحق وان للفت على الفاف
 وجب ان سقى فلا يكون الفاعل لاف الآخر فان حركته عارضة ومعتد بها في الزنة انتهى
 فمعتد وفاعل ليسا من المحو لكنه ذكرهما منه في الشافيه بقا المفصل معها
 وخص في الشافيه في باب ذي الزيادة الضام المذكور بالاسم والصحيح الاول والدليل
 عليه ايضا قول العرب تضام القوم ونحو فادعوا ولو كان لمحقا لم يزد اذ غام كالم محو
 اذ غام جلب انتهى واما اوله الفزة مثل الفعل زيادة الحزنة والنون نحو انقطع انقطاعا

وهو مطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ومنه لا يكون الا لازما كذا في الشرح ^{منه} الجار يرد
او المطاوعة تقيض اللزوم فالعضم في كلامهما نظرا لطلبهما على ان هذا في مطاوع المعدي
لو احدى اما مطاوع للمعدي لاشن فيعدي لو احدى كعلمه الحساب فعلمه فيجوز كسوت
زبداجية فانكسى هو تلك الجبة انتهى وحسب مطاوعة افعل نحو اسفقت الباب اي ردة
فانفق وانعجته اي ابعده فانزعج واغلقته فانغلق من السواد ^{لا ينفق}
هذا الباب الا حافية علاج اي ايجاد الجوارح الظاهرة وناثرا اي ايجاد اثر المعول ^{الظاهر}
للمواس الظاهر فلا يقال مثلا انكروا وانعدم اما الاول فلانه لا اثر فيه بالمكرم بالفتح
واما الثاني فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به اثر ومنه خطي من غير به ومثل
افعل زيادة الهزج واما نحو اجمع احما عا وهو المطاوعة نحو جمعتهم فاجتمع ولا تخاف
نحو اخبرني اخذ الخبر ^{نحو} اكتسب نحو اكتسب اي بالغ في الضل ببي الكسب ويكون
يغني فعل نحو حمل واحتمل ويغني افعل نحو اذ غمت الحرف واذ غمته ويغني تفاعل نحو اخصم وتخاصم
ويغني تفعل نحو اعتدى ونعدي ويغني استعمل نحو ارتاح واستراح ومثل افعل زيادة
الهزج واحدى اللامين نحو احرى استدت حمرته احرارا وهو المبالغة ولا يكون الا لازما
وخص بالانوان والعيوب الظاهرة واما نحو قوم ازود الليل اي انصف مثاق
والقسم الثالث من الاحكام الثلاثة ما كان ما فيه على ستة احرف فيكون الزايد فيه ثلثة
احرف مثلا استعمل زيادة الهزج والسين والنا نحو استخرج استخراجه وهو لطلب الفعل
صريح نحو استخرجته اي طلبت خروجه او قد راعوا استخراج الفوائد والاصابة الشيء
صفته نحو اسفطنه اي وجدته عظيما والنحو نحو استخرج الطين اي نحول الى الحجة ويكون
يغني فعل نحو استقر ويغني افعل نحو استعصم واعنصم ويغني افعل نحو استيقظ واستيقظ

والزيادة المبالغة
في المعنى

واقف ومعنى تفعل نحو استكبر وتكبر ويغني فعل نحو استرجع اي رجع اي قال انا لله وانا اليه
نفسه جعل صاحب المفتاح الاستفعال كذا للطلب فقال استخرج الطين معناه طلب
ان يصير حجرا واستقر معناه سال نفسه القرار وهكذا الا انه الازم في هذه الامثلة حذف
للمفعول كاللزم في عدل في الفضيلة اي عدل الحكم فجعل من فروع هذا التحقيق ان استعمل
للمعدي مطلقا ولا يكون لازما وما اخوان الشارح يتبعان لان الحاجب ابعده من التكلف قاله
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى كذا في حاشية الوالدرج الله تعالى ومثل افعل زيادة الهزج واللام
واحد اللامين نحو احرى استدت حمرته احرارا وهو كالفعل في جميع ما مر الا ان المبالغة هنا زائدة ومثل افعل
زيادة الهزج والواو واحد العيين نحو اعشيت شابا اي كثر عيشته وهو المبالغة
ويكون للمصدر ونحو اخلول الشئ اي صار خلوا ويغني استعمل كقوله
ولو كنت تفعل احسن شأنا ساحت لك النفس واخلولاك كخليلك اي استحل لك المطاوعة
فعل نحو ثبته فاثبتني ^{نحو} الا فرى في سرجه فالجوهرى لم يحى افعل بعد يا
الا اخلول في قول بعضهم اخلوليت اي استطيت واخر وري الفرس ركبته عرابا انسى ويرد على
ما قاله مثل البيت للذكور اللهم الا ان يقال هو شاذ او ضمن معنى استحسن ومثل افعل زيادة الهزج
والوارى نحو اخلود وهو المضاء والسرعة في السير وذهاب المطر كذا في القاموس ومثل افعل
زيادة الهزج والنون واحدى اللامين نحو اقعنس اقعنسا ساقا ابو عمر من العلاسالت
الا صمى عنه فقدم مطنه واخر صدره كذا في الشرح وفي القاموس اقعنس باخر ورجع الى خلف
ومثل افعل زيادة الهزج والنون والالف نحو اسلفني اسلفنا اي دفع على قفاه كاعبر به الجار يرد
وعبر وعبار في الشرح ناه على ظهنه وقيل لا اخر واشهد بان النوم ليس بشرط وهذا الباب
مطاوعة فعل نحو سلفناه فاسلفني ^{نحو} في الشرح ما معناه ان هذا من البائين ملحقا

ملح في الارضنا ومضوا انفسهم

سابع اخرج فلا وجه لنظمها في سلك ابواب الثلاث في الزيد فيه بل الوجه نظرها في سلك
 ما الخقاب واما الرابعي الزيد فيه فامثلة اي ابنيته منه بدليل الاستفرا الاول تفعّل
 زيادة الماكند خرج ندر حاق قد عرفت فامر توجيه دخوله الكاف هنا على مدح فلا فعل
 سببه الحق بهذا الباب مثل تجويز اي ليس التجويز وتجليب اي ليس الجلباب تفهيق ^{بضم الفاء}
 اي اكثر في كلامه وترهون اي تخزن وتمسك اي اظهر الذل والسكنة والا في فعلك
 زيادة الهز والسنون كاحرج اخرج ما سأل حرجت الابل فاحرجت اي رددت بعضها الى
 فارندت كذا في الشرح ويحوي في القاموس وزاد اخرج اراد الاخرم يرجع عنه سببه الحق بهذا
 الباب نحو افسس واسلتي ولا حوز الادغام والاعلال في الحاق لانه يجب ان يكون مثل الحق
 به لفظا والفرق بين باي افسس واخرج انه يجب كبر اللام في الاول دون الثاني قاله الشارح
 هنا واشتد اطلاقه منع الاعلال بان ان الحاص صرح بان الاعلال انما منع في الحشو خاصة في
 فصوله اسلتي واجنطى الحقان باخرج معان الفها منقلب عن واو الحقا وانقضاء ما قبله
 والثالث افعلا سكون الفاء فيح اللام الاول مخففة والاخرى مشددة والوارد فيه الزم وال
 اللام من مخففة والاخرى مشددة الاحرين هو افسس جاز افسس ارا اي اخذته شعري
سببه هو في اللغة الايقاظ وفي اصطلاح المصنفين الاعلام تنقيص ما علم اجمالا
 وهو معبر فروع على انه خبر لبسنا محذوف اختصارا هذا وحوز جعله مبنيا بناء على عدم
 شئ ومنه في جواز الوجه بين لفظ الفصل والبابه ونحوهما الفعل ما سجد وهو الفعل
 الذي تنعدي من الفاعل الى المفعول به سبب ان يكون الباقية للاتصاف اي الذي التصق
 الفعل به او لمقابله كما قاله الرضي وان يكون المراد بالمفعول به الجنس ليشاء المفعول
 واللفظ في ظنت زيدا واما علم زيدا كما اقاما كذا قبل ما لم يولد اي كقولك فبق

لفظه

نوع

معنى اسم المفعول ضربت زيدا هذا اللفظ متناه بدلالة القول او عطف بان عليه وانما جاز
 اعرايه عطف بيان مع ان عطف البيان لا يكون في الجمل انما يكون في المفردات بل انما يكون من المفردات
 والاسما خاصة بل انما يكون من الاسما في المعارف لان المراد به مجرد اللفظ وقد تقرر في علم النحو
 ان كل ما ارد به مجرد اللفظ بصير هذه الارادة اسما بل علما فانهم وانما قيد المفعول بقوله به
 لانه الذي يقع به الفرق بين النعدي واللازم او ما عدا المفعول به من المفاعيل سببه اللازم
 ايضا نحو اخرجت زيدا وعمر الخالد يوم الجمعة اجمعا نانا وبالكبر سبها
 الاول قيل هذا الحد غير صحيح لانه يستلزم تعريف الشئ نفسه لان النعدي هو الذي سجد وقد
 عرف الاول بالثاني واجيب بان المراد بقوله النعدي معناه الاصطلاحي وقوله الذي
 معناه اللغوي وهو معنى تجاوز وكل من هذين المعنيين فغاير لا فرق عا فلا اشكال في
 اخذ اللفظ النعدي على لفظ مجاوز مع انه اوضح منه لما فيه من الاشارة الى وجه سببه
 هذا النوع من الافعال بالنعدي قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الثالث
 لا يقال هذا الحد غير جامع لانه لا يتناول من ضرب في قولك ما ضرب زيدا لانه لم سجد
 من الفاعل الى المفعول به لانه ان ارد بالفصل اللفظ الصادق على نحو ضرب وارد بالفاعل
 والمفعول به معناه فافوق قد تنعدي من الفاعل الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان ارد
 اللفظ وكذا بالفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا حقائق معناه الشارح واعتراض على جوابه
 الاول بان سبب النعدي عن ضربت في ما ضربت زيدا حقيقة فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة
 بل جازا والمعتبر في المعارف التناول للحقيقة وبان الجبينات مراعاة في الحدود وان لم يذكر فصول
 هو الفعل الذي سجد من الفاعل الى المفعول به معناه هو الذي سجد منه اليه ضربت
 انه سجد فلا بد وان لم يحد من حيث السلب لا شفا الحسنة قال المحقق القاني ويمكن ان يجاب

عن الامراء الذي اشار اليه الساج بجواب اخر وهو ان المراد بالعرف المذكور شرح مفهوم
 اللفظ لا شرح الماهية اعني ان هذا التعريف لم يعرف ان الفعل منه ما تعدى من الفاعل الى
 المفعول به فعل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان لفظ التعدى لا يما وضع قال
 وهذا الجواب كبير ما سلكه الساج والسيد وغيرهما في كسهم الرابع في ما ورد العرف
 لنحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى المفعول الثاني فطر اذ كل من العلم والاعلام انما يقع
 على غيرهما الخامس لا يسمون اسما من المذكر والمؤنث في ضرب ضرب في ضرب وعمر وبالسناء
 انه متعد ولا يصدق عليه انه متعد من الفاعل الى المفعول به لان الصدق في الحقيقة
 اذ ساء للمفعول فرج مجاوزة الفاعل الى المفعول به ويسمى اي متعد ايضا واقعا وقوعا
 على المفعول به وجا وزا والمجاوزة الفاعل الى المفعول به بخلاف اللازم فيها فاعلم
 التسمية بان ما يقع اطلاق الاسم على الشيء وتارة تقع وضع الاسم للشيء ذكر ذلك مولا اعصام الكاشغري
 رحمه الله تعالى في شرح المفرد وظاهر ان التسمية هنا من قبيل الماني وما غير متعد وهو
 الفعل الذي لم يجاوز الفاعل الى المفعول به عساه ان الاول هذا الحد كافي لصادق بما له
 فاعل ولم يجاوز كقام وبما لا فاعل له كان واخواتها لان السابغ يصدق بسلب الموضوع
 وبعضهم كان هشام جعل هذا النوع واسطة بين متعدي واللازم الماني قبل كل من تعريفي
 متعدي واللازم مستفيض مخور من قولك مرتب زيد فان التعدى ثابت لغناه واللفظة
 محل المفعول اذ لم يفيد التعدى بالنفس لان بحاجب بان الجري والاسمي اصطلاحا بالمفعول
 وهو مراد في حد اللازم وان حذف الدلالة ذكره في حد مقابله انتهى كقول الحسن زيد فان
 الفعل الذي هو الحسن قام زيد ولم يجاوز ويسمى اي غير متعد لان ما قصود على الفاعل
 وعدم انعكاسه عنه كذا في الشرح وهذا كافي لا يطر في الافعال كالمعانيات مجرد ونقص كقام

كقام وقد لكنه لا يتج في وجه التسمية اذ لا يلزم في تسمية شيء باسم وجود وجه
 التسمية به في جميع افرادها كما هو مشهور وبالحكمة فالاولى التفسير بدلا لانكار الجاهل
 وسمي ايضا غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وانما قلنا على المفعول به لان الفعل
 واقع لا محالة في مفعول فيه كالزمان والمكان سسه من الافعال ما تعدى تارة بنفسه
 واخرى بحرف الجر ويسمى لازما ومتعديا بالاعتبارين وذلك عند تساوي الاستعمالين في اصل
 الكثرة وان كان احدهما اكثر استعمالا نحو شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له قال
 الجوهري استعمالها باللام افع في الشرح الحق ان الفعل في ذلك متعد مطلقا واللام زائد
 مطردة لان معناه مع اللام هو معناه بدو ما اي وهو انقطاع النفع مثلا على ما بعد الفاعل
 والتعدى واللازم بحسب المعنى انتهى وقد سبقه الى ما قاله الرضي لكن اعترضه بعضهم فقال
 لما ان يكون اذ كان اتحاد اللفظ مع تساوي الاسماء التي توجب اتحاد الوصف من التعدى او
 اللازم فليس كونه متعديا باللام زائد اولى من كونه لازما واللام محذوف وتوسعا بل قد يلزم
 هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة واعترضه غيره بانا كبر ما يجد فعلان
 متحدان مع احد هما متعد والآخر لازم كسيتته وذهلت عنه وحفظته واشفقت منه
 وجوته وطعنت فيه وتعليبه اي الفعل اللازم وفي بعض النسخ وتعدته في الدلالة في الجرد
 شئ من تضعيف العين اي ينقله الى باب التفصيل وبالحق اي سعله الى باب الافعال كقول
 فرجت زيدا فان قولك فرج زيد لازم فلما قلت فرجت زيدا صار متعديا واجلسته فان قولك
 جلست زيدا لازم فلما قلت اجلسته صار متعديا سسه التعدى بالتميز والتضعيف
 لا يماس عليه ما نص عليه بعض المحققين لكن في اللغة في النقل بالتميز كسماي وقياي سس والتعدى
 الواحد في الاحضار قياسي في ظن وحسب وزعم والحق انه قياسي في الفاصر سماي في غيره ما

في الفاصر

مذهب سنويه والنقل بالضعيف ساجي في القاصر وفي النعدي لو احدى لم يسمع في المعد
 لاشين وظاهر قول سنويه انه سماعي مطلقا وقيل قاسي في القاصر والمعدى لو احدى هو اختصاص
 وتقدريه حاصل في الجرح والرواية غير الزائدة ونحوه بالانغلاق في كاهو ظاهرا وقد اذنت
 الكلام على ما لا يتعلق في الجرح في شرح القواعد ~~منه~~ اخر المصنف حرفي عن الترتيب
 والضعيف لما لم ينعدي اليه الفعل بواسطة عما ينعدي اليه الفعل باحدهما كما صرح به
 قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية في الكلامين الثلاثي والرابعي الجرح والزيادة فيه لان جرح في الجرح
 وضعت جرحا في الافعال كالا سماء ~~منه~~ قالوا ادخل اللام من كل واحد من ~~منه~~ مضافا
 معه والاضافة تضاد اللام لكن هذا الخلق قد اشهر في كلامهم ومنه قوله بدل الكل من الكل
 وبدل البعض من الكل ومنهم من هرب من ذلك فقال بدل كل وبدل البعض من كل كما في السندور
 والقطر ~~منه~~ في تصغيره في ترجمته اقل بدل الكل بدل البعض هذا من مذهب من لا يجيز ادخال
 الهمزة وقد استعمله الزجاجي في جملة واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقه للناس امسى
 وفي كتاب الهادي للشاذلي ما نصه قال لازهرى اجاز الخوون ادخال الالف واللام
 في كل بعض وان اياه الاصمعي واما اياه الاصمعي لا يذهب العرب عدم جواز دخول اللام
 على كل بعض لانها مضافان اليه اما ظاهرا واما مضمرا انتهى قاله الوالد رحمه الله تعالى
 في الحاشية ومن كلام بعض الامة بعض يقابل كلهما معا فان لصدر الحاشية فيهما
 مع ما سنويه فلقد اذعنوا عليها الا ومنه خطأ والنجاشي في قوله وبدل البعض من الكل انتهى
 فخره هفت زبد وانطلقت به فان ذهب وانطلق لزمان فلما قلت ذلك صار اسعد
 اي صيرت زبدا اهابا وصيرته مخطئا منها ~~منه~~ الاول لاند في الجرح والضعيف
 من تغيير مع الفعل خلاف حرف الجرح الا اذا كانت بمعنى التصغير فانها حادثة في الفعل

على كثرته

شد الا بالاساق والشوخي
 به او ترجموا وشوخي او شوي
 بالغة واخذوا من الامة

منها

منها ما لا يلزم في هذه البامصاحبه فاعل الفعل المحققي بها لمفعوله كما نص عليه سنويه جلافا
 لغيره ومن واقعته الثاني نحو تعدي الفعل الواحد في جرح فضاء الجوررت في قوله السيد لوقية
 الامع الاحاد في اللفظ والمعنى فمسمع لا يقال ذهبت زيد بغيره الا اذا كان المدحولا ظرفا
 محورا نحو جلست في البلد في السوق واعلمت في المسجد في رمضان في العشر الاخر منه ذكره بعضهم
 نقل عن الرضه وعبارة الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الا اذا ابدل الجار والجرح والثاني في الجار
 والجرح والاول نحو جردت زيد باخيك او عطف سائر الجار والجرح والثاني على الجار والجرح والاول
 نحو جردت زيد بغيره واولا غير تعلق الجار والجرح والثاني على الجار والجرح والاول
 به وتبينك به نحو قلت في البلد في الحلة الفلانية ذكره السيد السندور مولانا عصام الدين ~~منه~~
 انتهى الثالث ان قلت اقتصر ان مالك في الفقيه على حروف الجر ومضيف هذا المحصر ~~منه~~
 وعلى الهمة والضعيف في البلا في الجرح وغيرهما زاد على ذلك نقله الى استفعل كما استغفرت زيدا او فعل
 نحو سارته وفعل في باب الغالبه فوجه ذلك قلت اعبر ان مالك في تعدي اللام بقاؤه على صورته
 والافه فعل آخر والمصنعه مسدا الى فاعله الاول الامرى انك اذا قلت فخرته واجلسه
 كان معناه صيرته فاعل الفرج والمجلوس الذي هو معنى فرج زيد وجلس زيد والافه فعل آخر مع
 آخر الثالث اعبر للواقعة له في اصل معناه وهو في الاصول اذ انزل هذا علمت ان حصر النعدي
 للام في الجرح في الشيشين صحيح فالاعراض على المعنى بالاصطلاح الثالث مخطا فان قلت قد
 مع القاصر مسدا الى فاعله في استفعل كما سجدت زيدا الحاصه حسنا قلت مع ~~منه~~
 اعتدته ولا يلزم منه كونه كذلك لحوار ان نقول اسجنته وما هو حسن قاله المحقق
 فصل هو لغة الجرح واصطلاحا جملة مخصوصه من الباب مشتملة على ما لا يابا في انشا نصرفه
 الاعمال المذكورة من الثلاثي والرابعي الجرح والزيادة فيه يعني اذا صرفت هذه الافعال حصلت

25

ولا يسع الخاف صفة الا
اذا كان متعلقا كونا عما
ولا يورد ان الكلام خاص
تم

عما اسس لانه يدل على معنى وجد في الزمان الماضي وليس ماض كذا في شرح الافري وانما قاله ليعلموا
لما التي ذكر في التعريفات مختصة بالوقت فلو قال ما دل كانت بمعنى فعل لا نعم ذلك لا يدفع النظم
قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الرابع لما قدم لما في الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال قاله السابع وهذه القليلة كما قيل انها هي حسب الذات لان ذات الزمان الذي تحقق وانقض
منه على ذات الزمان الذي لم يوجد والذي هو موجود الان واما حسب الانصاف بالماضي والحال
والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالماضي او بعد
الماضي ولا نه اصل بالنسبة الى المضارع لانه حصل بالزمان على الماضي ولا ينك في فرعيه ما حصل بالماضي
واصله ما حصل هو منه قاله السابع ايضا وظاهر ان الزيادة في المضارع واعرته المحقق
اللفظ فقال كون حروف المضارعة راء على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدوء منه وصل
واما في مضارعه فانه يعاد الزم واجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى فقال صواب ان المضارع الذي
اول ما ضربه وصل كان متعلقا بالماضي وصل بعد زمان حروف المضارعة ثم حذف للاستغناء
فما لانه انما في الماضي لانه لا يبين انما ساكن وهذا المعنى مشتق في المضارع لابتدائه بالحرف المتحرك
فاصل تفعّل يافعل ويفعل يافعل وسفعل يافعل ثم مكسور في الجمع وعلى هذا
فكون حروف المضارعة تنادى على حروف الماضي متحقق في مضارع الماضي المبدوء منه والوصل كما في مضارع
الماضي غير المبدوء به لا تفاوت ولما اقر قالوا في اقتل يقتل يقتل يقتل بكسر القاف والثاني للماضي
والمضارع فان اصلهما اقتل ياقْتُل احتمل فيهما تان لان فقصدا للاعتناء بالتحفيف فقلت
الاولى منهما الى القاف فاسمعه عن الامم تحذفت ثم ابدل من هذه الفتحه كسرة للدلالة على همزة
الوصل المكسورة انتهى بالماضي اما مبنى للفاعل واما مبنى للمفعول لانما في هذا التقسيم غير
حاصر لانه يحتمل منه نحو جرى النهر وصام هناك واقم السيل فمض النهر اي على مضم اليم وضرب امام الامر

دمرحت دمرحتا وهكذا الى اخره نفسه هذا الذي جرى عليه المص هو طرفه الضمين
 في نصرهم والمخولون يقولون نصرت نصرت نصرت نصرت نصرت نصرت نصرت نصرت
 نصرت الى نصرن وناسب نصرتهم قوله تعالى فاردت فارها فاردت تركت حيث قدم المتكلم على
 غيرهما قاله الله تعالى في الحاشية ولا تعبر ان وفي بعض النسخ ولا تعبر بالناس للمعول حكا
 الالفات اي المنزلات وعبر عنها بالالف لان المنزلة اذا كانت او لا تكون في الخط بصورة الالف كذا في الشرح
 وفي حاشية الله تعالى اقول عبر عن المنزلة بالالف لان المنزلة كثيرا ما تصير الفاء وهذا نظير
 ما التاسع المتحركة في فاطمة فانها تسمى بالنظر الى الحاشية متحركة وتسمى بالنظر الى الحاشية ساكنة انتهى
 الشرح قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاء والمتحركة تسمى همزة
 واوردها على غير الصحاح بانه يستلزم تقسيم النسخ الى لينة والمتحركة او لينة او ساكنة تقسيم الالف الى الالف
 والمخزنة واجيب بانه من تقسيم النسخ الى قسمين مغايرين للمقسم احدهما يسمى باسمه على طريق الاشتراك
 اللفظ وفي حاشية الله تعالى كلام الصحاح ظاهر في ان اطلاق الالف على المتحركة حقيقة
 وكلام الشارع ظاهر في انه محال لعلاقته المشابهة كاطلاق الفرس على الصورة المنقوشة في الجدار ويمكن
 ان يجمع بينهما بان الصحاح يريدانه حقيقة فهما لغة والشارح يريد انها مجاز في المتحركة في عرف اهل هذا الفن
 في الاول الا في اواخر الافعال كان الفعل والفعل واستعمل وما اشبهها ما اوله ثم زاد في سوي الفعل
 فان المنزلة للقطع لاها لا تنقطع في الرفع ولذا فيحت فانها اي هذه الالفات تزداد لدفع الالف
 بالسكون ثبت في حال الارتفاع كان الاحتياج اليه وتنقطع في حال الرفع لعدم الحاجة اليه حتى وان فعل
 لحذف الهمزة وصل الواو بالرفع والغرض من هذا الكلام دفع ما يقال ان اول هذه الافعال
 مصنوعة من مكسورة فلا يكون في قبيل الميم للفاعل والميم للمفعول منه مستند اي من الميم ولما كان
 قسما من الميم للمفعول مطلقا عرف مطلق الميم للمفعول فقالوا هو اي الميم للمفعول مطلقا

قد

الفعل

ما

من الماخذ ان المضاف مع الفعل الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر اسم فاعله كما بقوله ضرب عمر وفلا يذكر
 اسم فاعله هذا الفعل الذي هو زيد مثلا وعدم ذكر اسم الفاعل كما في قوله في علم المعاني اما لعدم العلم به
 او لعدم تعلق الغرض بخصوصه او ليعظم مصونه عن لسانك او لمحقص مصونا لسانك عنه لولا ان
 اولاهام لغرض الخوف منه او عليه او لاستفاضة وزد الشعرا والتوافق اما في توافيه او في توافي الالف
 او في السجع نفسه هذا المذهب صحيح لانه عبروا به اذ قصد في هذا الفعل الميم للفاعل عند من لم يرد
 حذف الفاعل كذا في الشرح والقول نحو حذف الفاعل على رأي ضعيف لا يعول عليه ونال الحد على الذي
 الصحيح الما في ذلك فلا اعتراض بقسم لوقوله وجه عدم صحة الحد انه غير ما في نسخة على الفعل الميم
 للمفعول من ماقام الا يزيد وضربا الموم وضربا الموم ولصيرت يا هند ولنضربن يا قوم كان
 في الجملة فاعل ما كان خبر المستند اي الميم للمفعول من الميم ماضيا والما الذي كان اوله مضمونا كالفعل
 وفعل وفعل فاعل وفعل فاعل فاعل واو الانضمام ما قبله وفعل ضم الما والما مع السند العن
 او كان او لم يكن منه اي من الميم مضمونا نحو فعل ضم الما لاهما او لم يكن منه كاري الميم للفعل
 واستعمل ضم الما لما ذكرنا من ان الما كان اوله همزة وصل نفسه لم يعرض المص لا لفعل
 وافعل وافعل وافعل وافعل وافعل ونحوها لانه لا ضرورة وما وها للمفعول الا كما هو جاز في
 الشرح واعتبر بان الميم للمفعول ما حذف فاعله واستند الى المفعول كان مفعولا به او فيه او مطلقا
 فكيف يقال انها لازمة له فاعله وها الميم الميم من مضموم سبع هذا المضموم الذي هو اول
 متحرك منه في الضم وجه بالمتا سبه وما اي وحرف او حرف الذي وقع قبل اخره اما آخر الميم للمفعول
 تكون مكسورة اذا اما لفظا نحو زيد واستخرج الما او بعد من الخوا فاعل الاصل افعل فاعل
 كسر اللام الى العين بعد ثبوتها وادعت اللام في اللام نفسها ان الاول لوقال الميم ما كان
 اوله متحرك منه مضموما كان كافيا نظير ما في الجواب الجواب الثاني لا يرد على ما ورد في الميم للمفعول

بتشديد العين

Copyrighted material

قولك جازد لا تكلم بالاعتاق مع الاعتاق على ان الجملة الخالية لا تصد ويدل على اسباب الاني
 لطيفة هذا من باب بيان القاعدة ببيان فصلها ادلائها ونفي ان فعل مضارع وقد
 دخلت عليه لا ولم يعارضه كانه في مسه في الشرح قد سمع في العرب الحزم بلا الفايه
 اذا صلح قبله كي نحو حنته لا يكن له على وجه اني وفي السهيل ونزحه لا في عظيم والمضي لا
 الصالح قبله كي جازد الرفع والحزم سماعا عن العرب حتى ان العرب يرفعون وعزم في رطب القوس
 لا سفلت واوعت العبد لا يفرق وانما حزم هذا لانه في باب ان لم ارطه فز وحي ان عصفور
 الحزم في ذلك عن الكوسن وقار في شرح الجمل الصعبر انه حب الرفع عندنا ولا حزم الاضرب
 وقار في شرح العائون ان ذلك جازد وهو من القلة بحيث لا تناس عليه في السرد لا
 المحرور في المحرور بغيره بل سوطون كونه الفعل الموجب سببا للمحرور وما ذكرت السدسه
 هو الذي تحسه المصنوعه الصالح قبله كي وجه الحزم ما سبق من ملاحظه الشرط واما اذا
 رفعت فالسرد لا سفلت فهو معول من اجله ثم حذف اللام فمر ان فارفع الفعل اني
 ملخصا فيقول لا يصح لا يصحان لكونه ماضيا ماضيا لم يزل على الفعل المضارع
 الحازم وهو لم يزل ولا امر لا في النفي وان الشرطيه واذا ما وما ومما ومن ومنى وان وانى
 وحسما واي واذا والحزم بالجمع واجب مطلقا الا هذه فالحزم بها حاز في الشرطيه فحذف
 اي الحازم وسدسه الحزم من قبل الحازم العملي والاسماء الى الاله سته حره فعل الشخص
 الواحد وظاهر ان الفه فحزم نصر ولم نصر ولم نصر سكونه الاني بالجمع وكذا
 نون فعل السدسه فحزم نصر ولم نصر وحذف نون فعل الجمع المذكور فحزم نصر ولم نصر
 وتحذف نون فعل الواحد الحازم عليه فحزم نصري سده كما حذف الحازم الحزم والكر والسوا
 المذكورات حذف ايضا لام الفعل المعقل اللام مثل لم يفر ولم يحش ولم يرم وانظر لم يرم

اي من الفعل
 المتعارفين

الم

المصر لذلك فلم يلح في توجيه ذلك ما بعده ولا حذف اي الحازم نون فعل جماعة للموت
 فلا يقال في مصر لم مصر لانها اي لان نون فعل جماعة للموت ضمير كالواو الكاسيه في فعل جمع
 المذكور اي علامه للاعراب فست اي النون على اي في كل حال فتقول لم مصر لم مصر لم مصر
 لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر لم مصر
 فواسد الاولى في كلامهم لم قالوا احملوا على ما قاله في كماله حمله على لا قيل وقول اولي لان ماضي
 الماضي كسر او هو لا حمله على ما قاله في كماله حمله على لا قيل وقول اولي لان ماضي
 وهل هو لغة او ضروري قولان الاول لان ما قاله في كماله حمله على لا قيل وقول اولي لان ماضي
 معمولها كقوله فاصبحت معاسها فصار رسوها كان لم سوى اهل من الوحش نوهل
 سدد كان لم يوهل اي سكن سوى اهل من الوحش قال ان عصفور وهذا من افع الضار فلا يقال
 عليه في سده ولا غيرها الماسه حالي كلامهم ايضا حذف نونها لا ليل كقولهم
 احفظ ودعك التي استودعتها يوم الاعراب ان وصلت وان لم
 اي وان لم يوصد وهو ضروري واعلم انه تدخل على الفعل المضارع الناصب وهو ان ونى وك واذا
 سدس الابدال او السدس من الصمه التي كانت فيه علامه للرفع كما هو مصنف الناصب
 فان الناصب يكون بالفتح كان الرفع يكون بالضم والحزم يكون بالسكون وسدس من الاستقامه اي
 حذف الناصب النوبات لانها علامات للرفع سوى نون فعل جمع للموت فست على كل حال
 لما مر من اننا ضمير كالواو في فعل جمع المذكور علامه للاعراب فتقول ان نصر ان نصر ان نصر
 الى انصر ان نصر باء خال الفايه كما هو ظاهر سده لا يرد على كلام الم سوت السوت مع التثنيه
 في قوله فيا القلما ان اللذان فزايه ايا كما ان تكسبات شرا لانه شاد وفي السدس شذوذ آخر
 وهو نون المرفوع باللام قال معناه الوالد رحمه الله تعالى في الحاشيه سده في سبط موضوع

اهل

Copy University

المضاف اليه الموصوف محذوف واقمت صفة مقامة او حال كونها فعلا جرحا ما اي معا
معاملته وقد توجبه رابع وهو جعل قوله جرحا حال من الثاني على حد قوله تعالى ونزعنا
من غل اخوانا هذين يعني ما في الشرح ولسا لا مفعولا في امر الحاضر من يجرح دحرج دحرجا وحرجا
دحرجي دحرجا دحرجي كل ما عدا الا ان يعطوف عليه باضمار الواو سا على القول الجواز او بدلا لاضرا
سسه قد سهل لفظ الجمع للواحد في موضع الفخيم لحازا لقوله تعالى رب ارحم من خلقك
الا فارجوني يا اله محمد فان لم يكن اهلا فانت **الاهل**
في بعضهم ونظير ذلك قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم والرفع اذا
اعبر التقديم واللاحق فرارا من العطف قبل التمام اي ان الله يصلون وملكته كذلك وهكذا
بقوله من يفرح ويباير ويكسر ويساعد ويدحرج فرح وقابل وتكسر وتساعد وتدحرج وانما سبق
من المضارع لان الماضي لا يجره فلا مناسبة بينهما وان كان اي ما بعد حرف المضارعة ساكنا
منه حرف المضارعة وهو الساكن لما مر وما في صورة الثاني جرحا حال كون هذا الثاني من بدا
في اوله هجرة وصلاته اقوى الحروف سسه ان قيل هذا صيغ محذوف وكذا من يكره
فان قيل لا جرح في محمدا وصلاته فاسبق اجتماعهما مع هجره الفعل محذوف الثانية خصفا
والاولى اسبقا عنها فكسرت لا عند اليهود زيدت ساكنة بعليلة للزيادة والاصح في
التخلص من النفا الساكنين الكسر فركب به عند الحاجة اليه وظاهر كلام سيبويه انه انما زيد
تحت كسرة الجاحدة الى المحرك يسكون اول الكلمة فربا وها ساكنة ليس توجه لولا بعضهم في ان
مذهب سيبويه ان لا يجلب ساكن لساكن وهو القياس انتهى فاسد سميت هجره
لان المسكن يصل الى الاسد بالساكن ومن ثم سماها الجليل سلم اللسان قولا لا محذوف
اذا اصل ما بعدها عا قله كما سميت هجره نحو اكرم هجره قطع لانه يعطى في ما بعدها

الامر

ناخذوه

بما قبله والاول لا يرى انب في بعضهم وقد جعل التسمية بذلك بانها سقطت واصله دون
هجرة القطع الا ان اضافة النسخ الى حاله اوصفه بصفة وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك انتهى الا ان يكون عن المضارع حال كونها كانه منه اي من الثاني او من المضارع مضمونا
نصها اي الهجرة وجوبا اسما لصفة العين ولا يها لو كسرت لزم النقل بالخروج من الكسرة الى الفتحة
ولو فتحت لوقع الالباس بالمضارع اذا كان المسكن وقفا فلا مفعولا انضرا انضرا انضرا
انضرا انضرا وكذلك اضرب واعلم وانقطع واجتمع واخرج ولما استعملوا اعدا ايضا بان اكرم
نفع الهجرة امر من يكرم وما بعد حرف المضارعة منه ساكن وعينه مكسورة فكان الواجب ان يقولوا
في اوله هجرة وصل مكسورة اجاب عنه بقوله ونحو اي العرب هجرة اكرم ساعا على الاصل الرق
اي التروك فان اصله لم يركم تاكرم لان حرف المضارعة هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة
وانما مضوا هذا الاصل فرارا من ثقل اجتماع الهز في اكرم وحمل التكرم وليكرم ونحوه عليه ليكون
الجمع على وتيرة واحدة بحيث كان اسباق اكرم من يكرم مسما على اصله وهو يا اكرم على ما مر
حتى يكون اسباق اكرم في المحقق انما هو من تاكرم لم يكن اكرم من فروع هذه المسئلة بل من فروع
للمسئلة الاولى فاندفع الاعتراض به وقد افصح عن هذا الاصل المرفوع في الضرورة التي ورد الاشياء الى اصولها
كالشاعر بحسبه الجاهل ما لم يعلم شجاعا على كرسية معا فانه اهل لان يا اكرما
سسه قول الله ما منصوب على انه مفعول لاجله والعامل فيه فتحوا ان يحمل ان يكون مفعولا
مطلقا للفعل او وصف محذوف في حاله من ضمير يعود على العج حذفت مع عامله اي اعينه حاله
منه او بغيرها والفضل للمقدم سسه لا يظهر تخصيص صيغهم هذا بابا لافعال مع ان باب
الافعال والافعال والاستفعال وغيرهما كلها كذلك في سقوطها من المضارع فاصل
مثلا لا يستعمل فاصل ما له الواو الدخلة الله تعالى في الحكاية قلت واعلم وجه الامر بالجاهل الانسان

Copy University

الى امكان الجواب عما قاله بالفرق بين المجرى فانها في باب الافعال ثابته في الماضي استنادا
 وفي غيره ثابته استنادا فقط محذوفه وصلا فاسبب الاعتداد بها في الاول دون الثاني فافهم
 واعلم انه الضمير للثاني اذا نفع متو اجمع تا آن في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلا
 احدهما انما المضارع والثانية في الماضي وظاهرا ان احتمالا محتملا يكون المضارع مستندا
 الى المحاطب مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا او الى الغائبه او الغائبات مذكرا ومؤنثا
 اسماهما اي اسات الدارين على الاصل نحو يحب وتقاتل وتندرج ونحو حذف احد هما اي
 احدي الدارين كحذف نحو انت تجيب وتقاتل وتندرج وفي الدارين اي المنزل وظاهرا ان
 المراد القرآن العظيم فانت له تصدى والاصل تصدى اي عرض ولو كان فعلا ماضيا
 لوجب ان يقال تصديت لا تصطاب كذا في الشرح وفي حاشيته للقرى يبدل الواجب
 بالهيئاس الى قياس التصريف لا مطلقا لجواز ان يكون ماضيا من باب الالفاظ ناعا على عدم
 اشتراط التامين فيه وهو الصواب لقوله تعالى ليريه من انا ما على قرأة الغيب انتهى
 يريد بهذا الذي قاله دفع الاعراض على الشائع حيث قال ولو كان فعلا ماضيا لوجب
 ان يقال تصديت بان دعوى وجوب ذلك غير صحيحة لجواز ان يقال تصدى بلفظ الفعل
 للغائب ناعا على الالفاظ من الخطاب الى الغيبه ودفع الاعتراض بهذا الذي قاله غير صحيح
 التصريف لا يمنع الالفاظ حتى يمنع ان يقال تصدى يوجب ان يقال تصديت غاية الامر
 انه لا يثبت عن الالفاظ لانه ليس عرضة فهو زعمه ان يقال تصدى على الالفاظ كما جاز
 ان يقال تصديت بلا توقف في ذلك فافهم ونار اللفظ والاصل سلب اي سلب ولو كان
 لوجب ان يقال تصديت اذا لم يرد صوت سماعي وقد يرد في علم النحوان المستند الى الضمير الموثق
 بحب ثابته سواء كان حقيقيا كما في هذا قامت اعجازنا كما هفت فخره على ان هشام

حيث وجه تذكر قريب في قوله تعالى ان رحم الله قريب المحسن بان الرحمة موصولة بخازي
 واما قوله فلا منزله ودقت ودفعها ولا ارض اسما لثقلها ففرضه في التاميم
 المارم وقد ذكر استي وعليه فهو ان يكون بلفظ فعلا ماضيا لامضارع محذوف والناظر له
 ان هذا الوجه على بعد رجحانه في الامة لا يحل بغرض المصلا لان عرضه المسئلة الاستسهاد ولا
 يمدح في المسئلة الاحتمالا اما نقدر ذلك في الاستسهاد على ان بعضهم صرح بان الاحتمال فيه
 اذا كان صعبا كان كالعدم ويرد الملاك والاصل سرور ولو كان ماضيا لميل الى التاميم
 لان الفعل الماضى ينع على المصحح تسهلا الاول اختلف في المحذوف من هاتين الدارين
 فقال سيبويه والبصريون انه الناسه لان الاولى حرف المضارعة محذوفها محذوف والاكوفون
 انه الاولى لان الناسه للمطاوع محذوفها محذوف وحوز بعضهم الامر من تعارض الدليلين في الشائع
 والوجه هو الاول لان رعايه كونه مضارعا اولى ولان الفعل انما يحصل عند الناسه الثاني انما
 ق المضارع تفاعل وتفعلا بالاسما للفاعل تسهلا على ان المحذوف لا يجوز فيها اذا كانت مسببة
 للمفعول الثالث انما قاله اذا اجمع تا ان احرازهما اذا اجمع توبان فان التحفيف محذوف
 احدهما قليل كراه بعضهم ويرد المصلحة ضمن اللام من رد وفيه العامن المصلحة وكراهي
 للمؤمنين يسكون اليها الرابع انما قاله مضارع تفاعل لانه احرازها عن الماضى نحو سابع وتنبع فانه
 فانه لا يجوز فيه المحذوف بل لما نرفبه التحفيف بادغام الاولى في الناسه وصلا واستدا واحلا
 هذه الوصل واعلم انه من كان فافعل صاد او ضادا او طا او ظا فقلت تا اي تا الفعل في جميع
 هذه الصور طاق وجوب العسر النطق بالثاني بعد هذه الحروف واحصرت الطائفة من الناحية
 فصولا فاعلم ان الصلح اصطلح والاصلا اصنح وفي الفعل من الضرب اضطرب والاصلا اصنح
 وفي الفعل من الطرد اطرد والاصل اطرو وفي الفعل من الظلم اظلم والاصل اظلم تسهلا

تسهلا هذه النامط او غير ذلك
 لان ما في فيه يطاوع الغاري
 مساهمة

الاولى للشايع الوجه في خواصطلا واصطرب عدم الادغام لان حرفي الصغير وهي
 الزاي المعجم والسين والصاد المهملان لا يدغم في غيرهما وحرفي صنوي مشغرا لصاد والسين
 المعجمين والوا المهملة لا يدغم فيما تقار بها انتهى وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى ان قلت هذا
 الحكم لا يخص هذه الحروف لان شيا من الحروف لا يدغم فيما تقار به وانما يدغم فيما يماثل له لان شرط
 الادغام ان يكون الحرفان من جنس واحد قلت نعم المراد بقولهم لا يدغم هذه الحروف فيما
 تقار بها لا بالانقلاب الى جنس ما تقار بها ثم ندغم فيه انتهى الثاني لا يجوز في خواطر د
 الادغام اجتماع المندين مع المانع منه الثالث في خواطر طلم ثلثة اوجوه الاول
 اطلم بلا ادغام الثاني اطلم بالوا المهملة بقلب المعجم اليها كما هو القياس الثالث اطلم
 بالظا المعجم بقلب المهملة اليها وقد روي بالوجه الثلاثة قوله زهير

هو الجواد الذي يعطيك ثأله عفووا بطم احما با بطم

وكذا جميع مصرفاته اي مصرفات الفعل من الصلح وما عطف عليه سنة
 قبل لفظ مصرفات كسر الراء فيها الخ للزوم الفعل والمفعول متصرف منه نحو يصططع
 مصططع كسر اللام وذا كسر مصططع بفتح اللام سنة زاد الشايع هذا لفظ عليه فقال
 الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته اشار بذلك الى ان لفظ مصططع في المتن فيه حذف وايضا
 اذ لوله لما صح استعاق المعجم للمفعول انتهى ولا يخفى انه لو قيل بان لفظ مصططع في المتن
 اسم كان او اسم زمان لم يحج الى اعراس الحذف والاصال الا ان الظاهر كما ترى كونه اسم مفعول
 فهو الذي دعا الشايع الى ما زاد اصططع لا يصططع وفسر على ذلك ما في الاصله واعلم
 انه مع كان فاعمل والاهم او ذا المعجم او نراه كذلك قلت ما هو اي تا الفعل في جمع
 هذه الصورة الالهة وجوبا للخصيف فقوله في الفعل من الدر وهو الدفع ومن الذي

فان في العامور
 الزاي اذا مكرست المهم بعد
 الالف روي الجوهري وفيه
 لغات الزاي والراء والزاي
 والزاي كالطي وذي ككي وذا
 متفرج ارفاء وان يكر وذا
 وازي انتهى مع

ومن الزجر وهو الغنى والمنع اذ ترا والاصلا اذ ترا ولا يجوز فيه الا الادغام واذكروا الاصل
 اذكر سنة في اذكر سنة اوجه اذكر بلا ادغام واذكروا لاذ المعجم بقلب المهملة اليها واذكروا
 بالبال المهملة بقلب المعجم اليها في الدر بلا اذكر بعد سنة اخر لوعبر المهم بلفظ الوجه
 الاول فقال واذكروا كان اول فدبر وازدجر والاصلا انجر سنة في ازدر وجرها
 السان فقال ازدر في الدر بلا قالوا محبون وازدجر والادغام بقلب اللام اذكروا اذجر
 دون العكس لفوات صغير الزاي ولحق الفعل غير الماضي والحال اي وغير ذي الحار والمراد
 المضارع المقصود به زمان الحال ثوبان موضوعان للسكون فلا يلحقان غير الفعل وقد
 نحو قوله اذلمن احضر والشهودا ولا لماض والحال واما قوله

دامن سعدك لورجت ميثما لو لاك لم يك للقبابه جاحنا

فخر و سنة فاسوم من كلام المهم حواله في نوني التوكيد للمبطل مطلقا وليس اذ
 فقد نصوا على انه لا يلحقه الا اذا كان في حيز الطلب او القسم وشبهه نحو والله لا هل نفو
 والله لا فعلن واقا فعلن واما قوله لست شغري واشقر اذا ما قوبوها منشور ودعيت
 فخر و سنة حصة ساكنة خواد هين وبغلة مصحوة خواد هين وقد احتجوا في قوله تعالى السجين
 وليكونا وقوله حصة ساكنة وبغلة مصحوة بل لا من قوله ثوبان بل بغيره وخوز اعراهما
 خبر من لسان الخذوين اي احداهما حصة والاخرى بقله واعراهما حيز المسد واحذف
 ايها حصة وبغلة وفي بعض النسخ بالنصب حال من قوله ثوبان اي حال كون احداهما حصة ساكنة
 والاخرى بقله مصحوة الا فيما اي في فعل ان في الفعل الذي يخص اي السلسلة به اي بذلك الفعل
 وهو اي الفعل الذي يخص به فعل الاسين وفعل جماعة الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه
 بل معناه وهو مراد سنة في عبارة المهم اذ حال الباع على المصنوع لان مقصود ان فعل الا

والسنة بالنسبة اليها
 والاسين كلمة القسم والاسين
 والاسين كلمة القسم والاسين
 والاسين كلمة القسم والاسين
 والاسين كلمة القسم والاسين

Copy

وجامعة النساء مقصور على نون الموكند الصلة لا يحطها الى نون الموكند المحصنة بان يوكدها
ودخول الباء على المقصور جارا جاعا انما الخلاف في دخولها على المقصور عليه والصحيح جواز
في اي الصلة مكسورة فيه اي في فعل الاسين وجماعة النساء ذلك ارجح الضمير لما ابدأ
فصوله اذهبان للاسين وادهنان بالنون فكسر النون فيهما سببها لها نون النسب لانها واقعة
بعد الالف كنون النسب ولقط نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسب
وامساج المصغير وثالث الفعل المسند اليها ورد ضمير النون اليها مع انه لا مفعول لها
له نسا كعلام فحمل جمعا له كعلمه وعلام قاله صولا ناعصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافية فاسد حوز في النون من لفظ نسوة كسرهما وضمها بسبب انما في المص اذهبان
للاسين وادهنان بالنون ولم يعل اذهبان للاسين وادهنان للنسوة وادهنان
بائتان وادهنان بالنون بمسا في التعبير قد حلت انت الفاعل نون فعل جمع للون وقيل
نون الموكند لفصل بين النونات الثلاث نوز جماعة النساء والنون المدغم والنون المنع منها
من نون الموكند الصلة لانها مركبة من نوبين وانما حضور الالف لذلك لانها اخف الحروف
ولا يدخلها اي فعل الاسين وفعل جماعة النساء نون الموكند المحصنة لانها اضربان ولا اضربان
لا يلزم من دخولها فيها النون الساكنة على غير حدة اي حد النون الساكنين ولما احدث النون الساكنين
كما قاله الواو والهمزة تعالى في الحاشية نقل عن ابن الحاجب الصفة التي تعبر النون الساكنة
ان الساكنين هنا الالف والنون بسبب اعترض على هذا التعليل منع انه يلزم من دخولها
فعل جماعة النساء الساكنين فانه بقا اضرابان فلا يكون من النون الساكنين في شيء وأشار
ابن الحاجب الى جوابه بان الصلة في الاصل والمحصنة في النون اذ دخلت الالف مع الصلة
لزم ادخالها مع المحصنة ولزم جمع نوبات لئلا يكون للفرع من غير على الاصل والنون

اي تلك الالف

وفيه نظر لان اتصاله الصلة انما هي عند الكوفيين على ما نقل مع ان الفرع لا يجب ان يحذف
في جميع الاحكام ولما قال لا يلزم النون الساكنين على غير حدة كانه قبل ما حذره وما حوز فقط
فان النون الساكنين انما حوزا في ما حوز الا اذا كان الحرف الاول من الساكنين حرف مد وهو على ما قالوا
الالف والواو والياء ساكن حركات ما قبلهن من جنسهن وكان الحرف الثاني منها مدعا فانه اي في حرف
اخر الضمير عائد على غير مذكور لانسياق الذهن اليه على حد ما قيل في قوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا
ان كان المكلف نحو دابة فانه الالف والنون ساكنان والالف حرف مد والباء مدغم في حاز النون الساكنين
لان اللسان رفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه محرك فصير الثاني من الساكنين
كلاساكن فلا يحقق النون الساكنين للحال في السكون بل هو اولى قد يقال كان
الواجب على المص ان يقول حرف لين كقول الرخشي في المفصل وغيره لئلا يرد عليه من خروجه
فان النون الساكنين في ذلك حازن قطعاً مع ان الساكن الثاني فيه ليس حرف مد بل هو حرف لين
لان حرف اللين هو الالف والواو والياء ساكنان مطلقا وندفع بان حرف المد عند المص معنى حرف اللين
فكون كلامه مساو لا لذلك الثاني اعترض على المص في حصر المذكور بانه حوز النون الساكنين
الوقف مطلقا لانه محل المحصنة نحو زيد عمر وبكر واحسب بان الحصر فيها والبالنظر الى الالف
لا مطلقا فانه عليه الاسم المعروف بالداخلية عليها هي الالف م نحو آل عندك
فاحسب بان ذلك شاذ الثالث لوقد اطلق مدعما با وطم سقط فيه لكان اخصر واظهر
الرابع داه في كلام المص معنى حرم بالكسرة وسومته وان كان غير منصرف للعلم والداليت رعاية كسرة
سبه ومن سبها وهو لفظ داه في مثل رانت دابه وكون داه الواقع في كلام المص موقفا ظاهرا وما
كونه علما فلان المراد به في كلامه لفظ داه وقد مر في محله من علم النون ما لا يفي به لفظه بصير
بصير الله الارادة علما فافهم الخامس ان قوله لم يحزني الدار باثبات الياء مع ان الساكن الاول

فيه حرف مد والثاني مد مع احبيب بان ما ذكره شرط الجواز الساكنين ولا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط وحذف من الفعل مع حوهم اي نوني التوكيد البعيدة والحضفة اي كانت معها
وهذا حال تعدت على صاحبها وهو النون الكاشفة في الامثلة الخمسة وبقي لها الافعال الخمسة
وهي تفعّلان بابا المشاه من تحت للامتنين العاسين وتفعّلان بابا المشاه من فوق للاسنان
وللسنان المحاطين وللسنان العاسين وتفعّلون بابا المشاه من تحت لجماعة الذكور العاسين
وتفعّلون بابا المشاه من فوق لجماعة الذكور المحاطين وتفعّلين للواحدة المحاطية وتفعّلين
سميت هذه الامثلة بالامثلة الخمسة نظر الى حال اللفظ ولو نظر الى المعنى لسميت بالامثلة السبعة
كما هو ظاهر مما ذكرته تسميه ناز لا يقال ان كلام المصنفين وهو نون التوكيد كحقيقة
جميع هذه الافعال الخمسة كرون التوكيد البعيدة مع انها لا تدخل في فعل الاسنان لا بقول
الذي تدل عليه العبارة المذكورة ان النون التي في الامثلة الخمسة تحذف اذا كانت مع نوني التوكيد
وقد قرر المصنفه فيما مر قريبا ان نون التوكيد الحضفة لا تدخل في فعل الاسنان فحيث يقرر ذلك
فلا اقتضا في عبارة المصنف المذكور ما ذكره اصلا وحذف ايضا من الفعل معهما واو تفعّلون
وتفعّلون اي واو فعل جماعة الذكور العاسين وفعل جماعة الذكور المحاطين واو تفعّلين
اي واو فعل الواحدة المحاطية لان التقاء الساكنين منهن وان كان على احد على ما ذكره المصنف لكنه ثقلت
الكلمة واستطالت وكانت الضمة في تفعّلون وتفعّلين والكسرة في تفعّلين تدلان على الواو
في الاولين وعلى الياء في الاخيرين فها هذا مع النون القليلة واما مع الحضفة فالتقاء الساكنين على
غير حلة قطعا ولم تحذف الالف من تفعّلان وتفعّلان مع وجود ذلك المعنى فهما اللان للسان
فعل الواحد وقيل احد التقاء الساكنين ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما يكونا في كلمة واحدة
قبل وهذا هو المعروف وحكي بعضهم انما وقع الف على الياء فالتقاء الساكنين هنا على السكت على حدة

اي اذا اتصل بها نون التوكيد
المقبلة واما الكسرة فلا تخال
لا مبدئ كما هو كلام الحق
قوله

لانه في كلمتين الواو والياء نون التوكيد واما اعرف في الالف وان لم يكن على احد خوف الالتباس
مع كونها احف الا اذا اتفقا معا فلهما اي الواو والياء فانما لا يحذفان حسدا لعدم ما دل
من الضم والكسر لا تحرك الا الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين ولا تحشون اصله
لحشيتون حذفت ضمة الياء للسفل ثم الالف الساكنين فقبل لحشون واكتلت لا الهية تحذفت
النون فقبل لا تحشون فلما حقه نون التوكيد البع ساكنان الواو والنون المدغم من نون التوكيد
ولم تحذف الواو لعدم ما دل عليه بل حركت بما ناسبه وهو الضمة لكونها اخيرا فقبل لا تحشون
وهو نون جماعة الذكور المحاطين تسميه تعليل ضم الواو بالياء كما ترى توافقا للشرح غير
مناسب لان الفاعلة ان الضمة اذا كانت على الواو تزيل الالف السفل فكيف يدعى ان يعلب الياء
الى الواو الساكنة امر مطلوب تدعى الياء مناسبة وتظهر سماجة هذا التعديل في ضم واو تسون ظهورا
اشد لان اصله كان تسونون تحذفت ضمة الواو الا ان الواو لم تكن على الياء ثم حذفت الواو الاولى ايضا
لالتقاء الساكنين ثم اكد محذفت نون الاعراب ثم ضمت الواو الثانية فلو قلنا انها ضمت لان الضمة ساكن
الواو لكان اول التعديل مدافعا لاحرفه وانه لا اجل هذا اعدل مواضع الدرس من الضم والكسر
في مثل لا تحشون ولا تحشين فانه لما ضم وكسر ما قبل نون التوكيد في نحو لا تحشون ولا تحشين ضم وكسر
ما قبل في نحو لا تحشون ولا تحشين ايضا طرأ الباب انتهى كلامه والوالد رحمه الله تعالى في الحاشية
ولا تحشين اصله تحشيتين حذفت كسر الياء ثم الياء دخلت لا الهية تحذفت النون فقبل
لا تحشين فلما الحو به نون التوكيد البع ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء لما مر بل حركت بالكسر
لكونه مناسباً لها وهو نون الواحدة المحاطية وتسبلون اصله تسبلون فاعل اعلان تحشيتون
فقبل تسبلون فالحقت به نون التوكيد وحذفت نون الاعراب وضمت الواو كما في لا تحشون
وهو فعل جماعة الذكور المحاطين تسميه تعليل ضم الواو بالياء وهو التجزئة واما تزييت
اصل تزييت على وزن تفعّلون حذفت هـ من تزييت في فصل المهموز فقبل تزييت ثم حذفت

وان اشترط

كسرة الياء ثم الياء وكان تقول في جميع قلبها واو والياء الفاتحة كما
 وانفتح ما قبلها لم تحذف الالف وهذا اولى قالة السارح وانما كان هذا
 اولى لانه كما قيل في سطره شديد يعني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف
 لا طبع مع الحذف تغيير الى بدل وهو اولى من الحذف فتقبل ترين فدخلت اما
 واصل السطرية وما الزائدة فبدلت نونان مما التقارب وانفتحت في مع ما حذفت
 النون الجهر والفتح به نون التوكيد وكسر الياء اوله تحذف ما حذفت لا تحذف فصار اما ترين قال
 السارح وقد اخطا من قال حذفت النون لانه نون التوكيد لانه لا تحذف قبل حرف
 اما المهر او المجرى اي من ابد لا يركد الفعل المضارع لا اذا كان في جرس طلب
 لوقته او سببه وكذلك تحشون ولا تحشون بخلاف لبتون فانه لحقة
 النون تكون جواب قسم مقدر ولم تغلب الواو والياء من هذه الامثلة الفيا
 لان حركاتها عارضة لا اعتداد بها ومن ثم لم يقبل التحشاون ولا تحشون
 حكي ما كان حرف يا الواحد المحاط به بعد الفتح لغة طائفة عليها
 فيقال في التحشون لا تحشون ولا يرد ذلك على قول المصنف الا اذا الفتح
 ما قبلها لانه لغة شاذة ويفتح مع النون المذكورين اخر الفعل اذا كان
 اي الفعل فعل الواحد الغايي او الحاضر او المنكسر وحده او مع غير نحو لينصرون
 زيد ولنصرون بازيد ولا نصرون ولنصرون وفعل الواحد الغايي نحو
 لنصرون هندا وذلك خفة الفتح ونصرون اخر الفعل اذا كان اي الفعل
 فعل جملة التوكيد ليدل الضم على الواو المزدوجة ويكسر اي اخر الفعل اذا كان
 اي الفعل فعل الواحد المحاط به ليدل الكسرة على الياء المحذوفة
 الاول اعترض على المصنف بانه كان ينبغي له ان يقول ما قبل النون بدل

قوله اخر الفعل فان كلامه لا يصح الا على لا تحشون ولا نصرون
 يا هندا ولا تحشون يا زيدا ولا يصح على لا تحشون ولا نصرون
 يا هندا فان كلام الواو والياء فيه ليس اخر الفعل بل كل منهما اسم
 براسه لان الفعل كحشي وكل منهما ماضي الما على واجبة ذلك نحو ايهن
 اصرهما ان هذا الضمير كحشي والفعل فكانه اخر الفعل والياء في مقصود
 المصنف ما نعلم اخر الفعل غير الناقص لان الناقص قد علم حكمه من
 تمثيله انما بقوله لا تحشون ولا نصرون الثاني قول المصنف انهم يكسر
 لان اخر الفعل اذا كان فعل جماع التوكيد مضموم واذا كان فعل الواحد مكسور
 فكيف يضم حينئذ او يكسر فينبغي ان يقول ويبقى على الضم ويبقى على الكسر فتقول
 في امر الغائب موكدا اسم فاعل حاروقا على تقول واسم مفعول حال امر الغائب
 ايجال كونه موكدا او حال كونه موكدا بالنون الثقيلة لينصرون بالفتح لكونه
 فعل الواحد لينصرون لينصرون بالضم لكونه فعل جماع التوكيد لينصرون
 الواو لا تنافي الساكنين وعما هي والنون الاولى من نون التوكيد لتنصرون بالفتح
 ايضا لانه فعل الواحد الفاعل لتنصرون لينصرون وتقول في امر الغائب حاروقا
 موكدا بالنون الخفيفة لينصرون بالفتح لينصرون بالضم لتنصرون بالفتح لما عرفت
 وترك التمثيل لفعل الاثنين وفعل جماع النسب لما عرفت من ان الخفيفة لا تدخلها وتقول في
 امر الحاضر حاروقا بالنون الثقيلة انصرون بالفتح انصرون بالضم انصرون بالكسر انصرون
 انصرون وتقول في امر الحاضر حاروقا بالخفيفة انصرون انصرون انصرون وقس على هذا المذكور
 نظائره من نحو انصرون واطعن واكرهن ولبصرون ولبطن ولبطن من الح الى غير ذلك من الامثلة
 واما اسم الفاعل وهو الشوق ففعل لما قام به بمعنى الحدث سمي بذلك لانه يندفع الى ذات
 قام بها الفعل لفتح الفاء اي احدث من حيث هو حدث ولهذا لم تسم الصفة المشبهة باسم

انصرون صح

الفاعل لانها اسم لذات قام بها المعنى من غير اعتبار حدوثه اما اعتبار دوامه في
 مفهومها كما هو المشهور واما اعتبار مطلقا غير نظر الى حدوثه والدوام على ما حقق
 بعض محقق النجاة كذا في شرح القصار مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى وهو لا يثبت
 بهذا الصنفين لان الصنف المشبه باسم الفاعل على سبيل المثال السراج وبقا قاله
 الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وبوجه كلامه رحمه الله تعالى في العبد ما قد يشير الى القول
 عما لو لم يورده على كلام مولانا عصام الدين المذكور هنا وهو انه نقل القول بان الصنف
 المشبه اسم فاعل مذهب قدماء الصنفين فليتل كلام مولانا عصام الدين رحمه
 الله تعالى على ما في المتن من انهم والمفعول المضاف ان يقولوا اسم المفعول لانه الاسم للمفعول
 فقد قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وهو ان المفعول لما وقع عليه معنى الحدث قال
 مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى قولهم اسم المفعول فيه حذف ايضا واصح اسم المفعول
 في حرف الجار واصل الضمير وذكر ان المفعول هو المصدر ولذا سمي المفعول المطلق
 بالمفعول المطلق واسم المفعول عبارة عن ذات تتعلق به الفعل فالمضروب
 ذات تتعلق به المصرب والمفعول هو المصرب فاسم المفعول اسم لما فعل من متعلقا به
 الفعل انتهى من المعنى المتلاني المجرد فالاستعمال الاكثر من العرب على وزن فاعل تقول
 أي العرب وانما كانا منهم ناصرا للواحد ناصرا للآخرين في حالة الرفع ناصرا في
 في حالة النصب والجر ناصرا للواحد في حالة الرفع ناصرا للآخرين في حالة النصب والجر ناصرا
 ناصرا للواحد ناصرا للآخرين في حالة الرفع ناصرا للآخرين في حالة النصب والجر ناصرا
 للجماع الاناث وفواصل النوا والاكتر ان يحكي اسم المفعول على وزن مفعول تقول مفعول
 منصوبان منصوبين منصوبون منصوبون منصوبون منصوبون منصوبون منصوبون
 منصوبات ومنصوبات منصوبات منصوبات منصوبات منصوبات منصوبات منصوبات
 على فاعل **تسبح** اما قال الاكثر لان اسم الفاعل قد يكون على غير فاعل كان
 يكون على فاعل كضرب او فاعل كضرب او فاعل كضرب او فاعل كضرب او فاعل كضرب

ان سجد

ان يحكي اسم الفاعل منه

او فعلان

او فعلان كرحى او فعل كحسن او فعل كصعبنا وافعل كاصص ولا يثبت في هذا
 نصح النجاة بان لهذا من قبل الصنف المشبه لاسم الفاعل لان الصنفين على
 ان الصنف المشبه من اسم الفاعل على ما جزم به التسليم واسم المفعول قد يكون
 على غير مفعول كان يكون على فعل لقتيل او فاعل كضرب او فاعل كضرب او فاعل كضرب
 وحيثان محروور بها وحيثان محروور بها وحيثان محروور بها وحيثان محروور بها
 وتسا محروور بها ولا يثبت اسم المفعول من الازم الا اذا عدي بحرف كالبها هنا
 كذا قال بعض النحاة وفيه نظر ظاهر اللهم الا ان ياور فتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
 للصبر فيما اي مع اسم المفعول الذي يصعد بحرف كجر لا اسم المفعول عطف على الضمير
 اي لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اسم المفعول لا تقول محرووران بها ولا محروورن
 ولا محروورن بها ولا محروورن بها لان المقام مقام التماثل لفظا اي الجار والمجرور
 ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث اسم المفعول وتثنيته
 وجمعه ما نصبت وفعل اي فاعل هذا الوزن قد يحكي كلامهم بمعنى الفاعل كالهم
 بمعنى الهم اي ذي الهم وهي رقة القلب **تسبح** في كلام المصنف مسامحة لان
 فعلا في ذلك ليس بمعنى الفاعل فقط بل معناه مع المبالغة كما افصح به السراج وقد
 يحكي معنى المفعول كالمقتيل بمعنى المقتول من غير مبالغة على انقضاء تخصيص المبالغة
 رحمه الله تعالى المبالغة بالاول لكن ناقص الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وقال ان هذا
 ماصح به من كلامه فانه قال في شرحه الشدة ودية قوله تعالى فاجعلنا لها حصيدا كان له
 لقن بالاسم ما لفظ اقم فعيل مقام مفعول لانه ابلغ من فعل وهذا لا يقال لمن جرح
 في اقلته جرح وبها لم يجر وحيث انتهى واما ما اي قبل او الفعل الذي مراد على الاوف

حيث اني

ولا محروور تان بها

بمع

فولانم الفاعل مضمر

بعض الامم كالحب والمعاد ومختار وصنعت في اسير الفاسل والاصول ومقرب
الان كالمري في اسكت الدال الاول في حركته في الاول في حركته في الثاني

وادعت في الدال الثانية بنفسه قال الشارح قول المصنف مبدءا وهو مبدء اثنان
 خبره ما من قوله ما من مبدء ولا من مبدء واحد وهو فكرة موصوفة او معرفة موصولة
 والجملة بعد ما صفة او صلة والا ولا ولي وهذا هو ما كان خبر المبدء الاول وقوله من الثلاث
 حال وقوله ويقال له الا هم جملة معقولة بين المبدء والخبر يجوز ان يكون فصل المصنف مضافا
 ومضافا اليه انتهى بالمعنى مع زيادة ما نأفقه الحق الثاني فقال اظهر قوله في من الثلاث انه
 حال جعله حال من المبدء وهو وان كان جائزا عند سيبويه لكنه محتج عنه الجمهور وهو الاصح كما
 قاله الشارح في بعض كتبه البيان انه انتهى وقال الوالد رحمه الله تعالى انا قاله يجوز ان يكون الخبر
 الموصوف بان فيه بعد ما لا انه ليس من اب الحرفين ان يورد والفصل مضافا انا يفيضونه
 الكتاب والباب فيقولون كتاب كذا وكتاب كذا وفصل كذا وهو اعني المصنف من الرباعي
 المجرى والمزيد فيه كما اقتضاه اطلاقه ما كان فاقوه ولا من الاول من جنس واحد
 وكذا اي كذا كذا في قوله ولا من الاول في الكون من جنس واحد عينه ولا من الثانية ويقال له
 اي لفظا من الرباعي المطابق ايضا بفتح ابا اسم مفعول من المطابقة وهو الموصوفة تقول طابقت
 بين الشيئين اذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيهما بين الفاء والدال من الاول والحق والظاهر
 الثانية كذا في الشرر وما ذكره من كون المطابق وان كان صحيحا في نفسه الا ان الابق كونه اسم مكان
 لا اسم مفعول كما لا يخفى بنفسه انما قال المصنف ايضا انه يسمي مضافا واسم كذا وانما سمي اسم
 مع انه لا دغا مبدء حتى تحقق فيه الشدة لئلا يخلو على الثلاث في المشتمل على الادغام كما مثل الثلاث في الكالح
 والادغام كمدد عليه يجوز لزل الشئ زلزلة وزلزلا حركة التوسل مثلث كما في القاموس
 بنفسه كان الاول ان يمثل لرباعي الزيد مثال الثلاث يتوهم من اقتضاه على لفظ الرباعي في المعروف
 ما اقتضاه على مثال الرباعي المجرى ان المراد من لفظ الرباعي المجرى المجرى خاصه قاله

اسم مفعول

الوالد

الوالد رحمه الله تعالى فاقه الزيد مثلث كما في القاموس يجوز في خبر من كذا رباعي مضافا
 كسر الفا وفتحها والكسر افعي بخلاف الفع في خبره ووجه جافانه بالكسر البنية ولما
 كان ههنا مظنة سوال وهو انه لم يأت الحق المصنف بالاعتلات وجعل من خبر الم
 مثلها مع ان حروفه حروف الفع الشارح الى جوابه بقوله وانما الحق المضاف
 بالاعتلات الخ كذا في الشرر وقال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته يجوز ان يكون
 السؤال الذي استغفروه المصنف هو انه لم يأت الحق المصنف بالسالم وذكر عتبه مقدما
 على الاعتلات مع ما هو مقرر عندهم ان المضاف مطلق بالاعتلات ونعني المن
 حينئذ انه ما الحق المضاف بالاعتلات الا لان حرفه التضعيف يلحقه الابدال
 والحذف فقط وهذا القدر لا يوجب ان لا يكون المضاف مع حروفه حروفه حقا
 بالسالم من جهة آخر الحاشية الحق به ان يذكر بعد السالم بلا واسطة مقدم ما على
 المعتلات انتهى لان حرف التضعيف يلحقه الابدال وهو كما قال ابن الحاجب في الشافية
 جعل حرف مكان حرف غيره قال شارحها الحاريري قال كان حرف ولم يقل عوض حرف
 احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضع خرمزة ابن واسم وتاء عدي ووزنة
 ولا يسي ذلك بدلا لا يجوزوا وقال غيره احترازا عن رد الحذف في مثالب وافق سيبويه في ذلك
 اذا نسبت اليها تقول ابي و احموي وشي يرد لاسها وجعلها في مكانها فيصدق
 حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسي ابد الا ان ليس جعل حرف مكان حرف غيره
 بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خبره في خواصه ونبه عن التعريف
 فاننا وان قلنا اننا فيها عوض عن الحذف لكر ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه
 في مكانه ان يكون عوضا فان كان الاصل كما في اجرو صرينا ان كان مكانه كذلك
 الاصل صرينا كما في قال ولا ما ان كان الاصل ما كما في ماء وزائد الا على السقوط

المعنى

ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهزة في عالم بالالت ومعلوم ان التاء ليست حركه
 كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه مثل ظلم واصله اظلم جعل الظاء حركه
 مكان ثا الا فتعال الارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالاً لما تعرف ان التاء ليست حركه والابدال
 عليه ان يرمي فيه الحرف وهو ان يقول الادغام جوابه ان الله لما بين حروف الابدال علم ان الرادح
 وقوله جعل حرف موضع حرف احد تلك الحروف فكانه فلا ابدال جعل حرف في حرف انفتت يوم جدد
 طام زلما كان حرف غيره فيستقيم حينئذ ولا يزد من محذور انتهى وذلك ابدال الكفو لهم
 الى العرب اي كابد ال مقولهم اي كابد ال الواقع في مقولهم امليت بمعنى املتت يعني امله
 املتت قلبت اللام الا فيرة بالثقل اجتماع التثنية مع تعدد الادغام بسكون الثاني
 ومنه قولهم حسيت بالخير وتلوت ودهيت وصهيت وحسيت وتلقت
 ودهيت وصهيت وهذا في كلامهم كثير تنبيه كان الاولي بالله ان يقول لان حرف
 التثنية يصير حرف علة كما في امليت قاله الشاعر رحمه الله تعالى وهو ظاهر ولا نه بالحقة
 الحذف كقولهم اي مقولهم حسيت وتلوت بفتح الفاء وكسرها وحسيت وتلقت
 وفلكت وحسيت يعني ان اصل حسيت حسيت بالكسر فحذف السين الاولي لان الحذف
 مطلوب والادغام مقدر مع ثقل اجتماع التثنية واختصاص الاوليه لانها تدغم وقبل الثانية
 لان الثقل حصل عندها ما فتح الفاء فلا نه حذف السين حركتها فيبقى الفاء مفتوحة جالها
 واما كسرها فلا نه انفتت حركه السين الى اليم بعد اسكانها وحذفت السين فقبل حسيت
 بكسر الهمزة وكذا اقلت بالفرق واصلا حسيت وحسيت فقلت فتح السين الى الحاء وحذفت
 السين فقبل حسيت تنبيه **فان** الاول الحذف فلما ذكر قيا
 لانه لغة فليقله ومكان كذلك فهو مقبس كما قال ابو جيان قال ابن مالك في التسهيل
 وحذف اول التثنية عند ذلك يعني عند ما الفيم ونوليه المرفوعين لغة سليم انتهى وفي حقه

انما

لابن

لابن هشام فانه في لغة سليم التثنية على ثلثة امور احدها انه يحذف حرفه
 ولا يوجبونه والثاني انه يحذف قبل الحذف ينقلون حركته العين الى ما قبلها وجوبا
 ان كان ساكنا وجوازا ان كان متحركا ومن غير فتحه والثالث ان ذلك يطرد في الماهي
 مسموع في غيره وقد ذكره في باب الحذف من التثنية في الثاني نظر الشاعر في
 علمه الله في حقه الحذف الحذف المضعف بالمفتلات من حروف التثنية ابدال الحذف
 بان الابدال الحذف كالمخانة بلحان العجم اما الحذف في وجوبه وتنازل وتجدد وكما
 مروا اما الابدال فالكثير من الحذف قال وعلم الجواب بانها بلحان المضعف في الحروف
 الاصلية المفعول بخلاف العجم فانهم لا يلحان حروفه الاصلية بل الابدال بلحانها دون
 الحذف وفي قوله كما في قولهم الى اخره رمز في الذاك انهم وجه الرمز الى ما قاله
 ان الله مثل المضعف عما وقع الابدال والحذف في حروفه الاصلية فاشهد الله
 والمضاعف بلحمة الادغام هو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ما ياتي والادغام افعال من
 عبارات الكوفيين والادغام افعال من عبارات البصريين اعلم ان من الذي مضى
 نحو ما وخصوصا من وجه مثل مضاعف وحذف مثل المرمو من فقط ومثل رددت
 مضاعف فقط قاله الواه رحمه الله تعالى في الحاشية وهو اي الادغام ان سكن الحرف الاول
 من المتجا سمين ويدر في الحرف الثاني نحو حسيت فان اصله مدد اسكنت الدال الاولي
 فادجت في الثانية وانما اسكن لتصل بالثاني اذ لو كان متحركا لم يتصل بها في الغافل بينها
 وهو الحركه والثاني لا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره قاله
 الشاعر وفي خاتمة المثلوه رحمه الله تعالى هذا يقتضي ان يكون فتحه فحوضه بعد الابدال
 ولا معها كما قيل بل منها وهذا هو الذي لا مع ثم قال قلت كيف يكون الحرف الذي
 فيه المتحرك يظهر الحرف الذي الساكن مع ما نشره من ان الادغام يوجب اخفاء الحرف

وسمى بالمدغم فيه ولذا سمي بالمدغم الذي هو في اللغة بمعنى الاختفاء
 الاختفاء والظهور في الامور النسبية فالادغام في المتحرك يوجب خفا المدغم
 بالنسبة الى ظهوره الذي كان له في حال كونه متحركاً اذا لا فضاء في الحرف المتحرك
 اظهر الحرف الساكن انتهى ويسمى الحرف الاول من المتجانسين حال الادغام مدغماً
 بلفظ اسم المفعول الادغام كراهه ويسمى الحرف الثاني منهما مدغماً فيه لادغامه الاول
 فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمتلين في غاية الثقل كما يشهد به
 الوجدان لا يقال قول الله سبحانه ولا غير شاعل نحو مدغم صدرا فان
 اصله مدد فالا وفيه ساكن فلا يسكن لانه كما في الشرع لما ذكر ان المتحرك يسكن
 عند ادغامه علم منه ان الساكن بحاله بالطريق الاول في ذلك اي الادغام واجب
 في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقاً ومن المزيد فيه من الابواب التي يذكرها
 ما لم يتصل الفاعل المرفوع فيها حيث نشد تفصيل سياي والى هذا ذكرنا اشار الله بقوله
 في نحو مدغم واعد بعد وانقد ينقد واعتد يعتد من باب الافعال مضاعف مجرد
 عد وليس من باب الجر على ان مجردة عند ولما كان منها افعال يجزئها فيها الادغام
 من الفاعل كماله استطراد افعالها باثلة المضاعف وكان الاول ان يجرها عنها
 فقال اسود يسود من باب الافعال واسود يسود من باب الافعال والاسود
 من المضاعف لان عينها ولا يجرها اليها من جنس واحد لان عينها الواو ولا يجرها
 الدال واسعد يستعد مضاعف من باب الاستفعال والطن يطئن الطينان وطائنة
 بضم الطاء ليس من المضاعف لان عينه الميم واللام النون وهو من باب الافعال
 كالا تشعرك في الشرع قال الواو ربه الله تعالى في حاشية قوله لا عينه الميم ولا النون
 ما انظم وايضا فاده الطاولامه الميم الحرة فليس شيء من ركن كونه مضاعفاً باحوال
 الركن الثالث في وجود ركن كافي في بيان انشائها ما هي ولان اهم اجزائه الحرة

غير مدغم ويوجب له ظهوراً
 بالنسبة الى خفاه في حال
 كونه مدغماً في حرف ساكن

الاول

الا حيز فندبر انشأ وتما ديماد مضاعف باب التفاعل فيجب في هذه الصور الادغام لا في
 المتلين مع فضا لان من الادغام وكذا اذا اخفها فانها ليست كمدت واعدت وكذا هذه الافعال
 البنية للتفاعل اذا بينتها المفعول فيجب فيها الادغام ما فيه كانت او مضاعفة نحو مدد واصل مدد
 وصدت والاعمل مددت ويمد والاعمل مدد وصدت وتمد وتظاهرة اي تظاير ما ذكر
 من مدد وتمد كمدت وتمد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد وتؤد يؤد فهذه هي الاند
 التي يدخلها الادغام واما في بعضه يجر منه المضاعف كالفعل والفضل واقتضي وبعضه جامعه
 لكن ليس لادغامه اليه سبل نحو مدد وتمد في التفعيل والتثنية وذلك لان العين هي التي تزدخمت في حركه
 ابدال ادغام حرف اخر فيها فكل لانه غير في حرف اخر لا شئ من اسكانها وهذا على تقدير ان يكون الراء
 ما يقابل العين الثانية فان قلنا ان الزائد ما يقابل العين الاولى فالماضي هو الفاعل بين ما يقابل العين
 الاولى وما يقابل اللام وهو ما يقابل العين الثانية قاله الواو ربه الله تعالى في الماضي والادغام ايضا
 واجب في نحو مدد حال كونه مصدر او المراد نحوه كل مصدر مضاعف لم يقع فيه بين حرفي التثنية فاصل
 ويكون الثاني فيه متحركاً تنبيهه على انه نحو مدد بقوله مصدر ادغاماً لانه فعل ما مضى او فعل امر
 اذا الصورة الخطية حاله لكل منهما تنبيه اخر انما قيد بقوله مصدر لانه لو كان اسماً لاشتمع الادغام
 للانه ساكن بقوله تعالى ولو عشتا بقله مدد كذا قال الاقر بن جعفر فاعلم ايضا ان ادغام الواو واجب
 اذا انفصل بالفعل المضاعف ونحوه محاصر الفاعل واو او واو او واو اي واو العنبر او واو سواها
 ما مضى او مضارع او امر مجرد او مزيد فيه مطلقاً او محصوراً لانه قال الله تعالى ولما قيل هذه الافعال
 وذلك لان ما بعد هذه الفاعل وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركاً كالساكنين
 والاول كان ساكناً يدرو في الثاني والاسكنين ويدرو في الثاني قال الف نحو مدد بفتح الميم او مضاعف
 الاثني من الماضي والامر والواو وفوعد وافتح الميم ومنها فعل هامة المذكور من الماضي والامر والي نحو
 حدي بفتح الميم فعل الامر الواحد المخاطبة من تدب وتفس على هذا الباقي من المزيد والمضارع وغير ذلك والفا

ومما

الثاني

انه يجب في كل فعل اجتماع فيه فحاشا ان لا يثبت بينهما فاعمل وكان الثاني متحركا ولا يرد الساكن
 للوقوف لان سكونه معروفه من قبل منزلة العدم واما آخر قطب شعره والكل السقاء وحيت
 العين فشاذا تبين من جهة على قول المصنف ان الفصل في الضمير او واوه ان الادغام واجب
 في نحو هذا جلال ومدوا حاله ليس الواو الا فيهما من الضمير لما تفرق في محلها انهما
 حرفان متعلقان في غايتهما وقائمين بتدبر قال معناه الواو له الله تعالى الحاشية وكانه
 رحمه الله تعالى انما امر بالتدبر اشارة الى ان الواو لا يرد بان قالوا ان الواو لا يرد في
 انما ياتي على لغة كلوي البراءة وهي لغة شاذة ضعيفة كما نرى في كثير من كلامهم كانت كالعدم
 فليكن الواو بعد متنا وكلامه لها والادغام ممتنع في كل فعل اتصل به الضمير المرفوع المتحرك
 من باب الخطاب وتاء التكلم وتاؤن في جملة الاناث مطلقا ما فيها او غيره مجرد او صريحا
 صنية للفعل والمفعول لان هذا الضمير يقتضي ان يكون ما قبله ساكنا وهو الثاني من التانيين
 فلا يمكن الادغام والى ذلك اشارة المصنف في قوله صددت صددت صددت صددت صددت
 صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت صددت
 هذه امثلة جملة النساء والادغام جائزا اذا دخل الجازم اي جازم كان على فعل الواحد
 غائبا كان او مخاطبا او متكلما وكذا عدم الادغام نظر الى ان شرط الادغام تحرك الحرف
 الثاني وهو هنا ساكن فنقول لم يرد وهو لغة اهل الجازم وكذا الادغام نظر الى ان
 السكون جازم لا يعتد به فحرك الساكن الثاني ويغير فيه الاول فنقول لم يرد
 او الفتح او الكسر كما ياتي وهو لغة بني عجم والاول اقرب الى القياس وفي التثنية لا يفسر
 تستكثر تلييه انما قال المصنف على فعل الواحد لان الادغام واجب في فعل الاثنين وفعل
 جماعة الذكر وفعل الواحد في مخاطبة كاسر وممتنع في فعل جماعة النساء تلييه
 شاع كقول ابن ابي عمير في الواو الفاشية وبعبارة المصنف لا يثبت الادغام
 الواو في الواو والهمزة لان يرد بالواو الشخص الواحد فنقول وفيه لصدق

مخ

الي

الشخص بالواو كالمواحد ولا يمنع من هذا التوجيه تناول العبارة حينئذ لفعل
 الواحد في مخاطبة مع ان الادغام فيه واجب لا جازم لانه قد علم هذا الحكم مما مر
 فكان ذلك قربة على انه مستثنى مما هنا فان كان اي فعل الواحد مكسورا العين
 كغيره يجر او مفتوحة اي العين كضم الشئ او على الشئ اي يأخذ به بالسن
 كذا في الشرع وقد بنا قس في فيه في الفاعل من مضمضته وعليه كسح ومنع عفا وعضضا سكتة
 باسنان او بلساني وبصليحي مضمضا لزمته والعضيف العف الشدي انشفي فائده
 في كلام بعض الايمة العف ان كان بحاجة كسبح وانشفي لقاد والافعال الظاهرة في الزمان
 وعففت الحرب انشفي لكن في الفاعل من عفا الزمان والحرب شديتها وعفا بالظاوعف الانسان
 بالضاد انشفي ونظيره فيما ذكر بعضه جازم به البين فهو بالقاد الابيض انشفي
 فنقول لم يرد ولم يمتنع اللام وكسرها منها اما الكسر قلان الساكن اذا حرك كسرك
 بالكسر لما بين الكسر والسكون من التاني فانه كما ان الجزء جعل عوضا من الجزء عند تعذر الجزء
 الافعال جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذر السكون واما الفتح فلكونه اخف الحركات
 وكذا ان تقول كذا في الشرع في الميم والفتح في بعض ابناء العين وتقول لم يرد ولم يمتنع
 بفك الادغام وهكذا حكم بشعره وحرفه عني تقول لم يمتنع وشعره وحرفه عني
 وتحتها لم يمتنع ولم يرد ولم يمتنع بفك الادغام وكسرها قبل الاخر والآخر العين من الفعل
 المذكور مضمونا فيجوز حال دخول الجازم عليه الحركات الثلاث الكسر والفتح والضم مع الادغام
 اما الضم والكسر قلان واما الضم فانبأ ما العين كذا في الشرع وفي حاشية الواو رحمه الله تعالى
 ان ظاهر هذا الضم يقتضي ان يكون حرك الدال الثانية في الميم قبل نقل حرك الدال الاولى الى
 الميم قد ذكر مرارا في الشارح في موضعين ما يؤيد ما قلناه فنقول في حركات الدال الفتح والفتح
 والكسر ولم يمتنع بفك الادغام وهكذا حكم الاسر يعني امر الحاطبان الامر بالامر قد قل

الكسر

بالادغام اذ به يصير الحرف كواحد وجاء في الفعل منها لغة اخرى من غير قلب وادغام قال
 ابن الخطيب وفي لغة الجاردين وابن الجاهلي لغة الشام في لغة تعاضد واليهما اشارهم بقوله
 وقال يتعد بقلب او يافان زالد كسره **لها** الجزالي لا يقال ويتعد بل يقال **لها** يتعد بقلب الوار
 الفالانه وجب قلبها كما في الماضي ولم تكن الياء ثلثا فالثالثا كخنها فهو متوعد على الاصل **الكان**
 هو متوعد فان كان من يتعد قلبت الالف والالف من يتعد بقلبها وهذا في ما يتعد على الاصل ياتر
 بقلبها **لها** تخفيفا لثقل اجزاء الياء ثلثين فهو متوعد بقلبها واو وان كان من يتعد على الاصل بقلب
 الالف واو ان كان من ياتر وهذا كان من يتعد في اسم المفعول كما في اسم الفاعل بقلبها
 الشرح عبر هذه العبارة لان الانتشار لازم فيجب تعديته بحرف يجرى منه اسم المفعول
 فبعد ايه وفي وقال ذلك في هذا كان بقلبها بالفتحة **لها** وفيه تحت تامل وفي ثمر الا فزرب
 لما لم يكن الا ثبات باسم المفعول من يتعد لانه لا زما في اسم مكانه بدل اسم مفعوله انتهى
 وفيه نظر ظاهر بنبية تا كان المناسب ان يذكر الحقة نظير هذه العبارة فيما سبق فيقول عتب
 قوله فهو متوعد ما قلناه وهذا كان متوعد فيه فان قيل غاير مفعول ذلك رعاية للاختصاص
 قلنا فكان المناسب ذكر ذلك فيما سبق فقط والاستغناء عما هنا عكس ما بعده لان الجادة
 هو الاستغناء بالمتوعد من المتوعد والعكس وحكم وديود عتب بعض يعني ان المقتل **لها**
 من المضاعف حكم المضاعف من غير المعتل في وهو بالادغام واصناعه وجوازه وفي
 الاعلا وتقول في الامر ايدد كما عطف والاصل اودد وجوز ود بالفتحة والكسر
 كعص وذكرا يد لما فيه من الاعلال النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل العين وهو
 يكون عينه حرف ملة وقدمه الله العين على الاصل يقال له المعتل الا وهو هو ظاهر
 والاعوج لان الاعوج هو الذي جوفه خال وكل كلمة في جوفها حرف ملة كانها لا شيء فيها
 مكان ثوبه عند الخبز من ثوبه يبرو او ثوبه هو كالجوف له من الحية وذلثة اي صاحب

المرارة

الكلية ايضا تكون ما فيه على ثلثة احوال اذ اصبحت انت من نفسك
 فقلت وبعث فانه وان كان ثلثة بسمية اهل التصريف المفعول اما في التثنية
 ذكر الاخبار عن التثنية في بعض الاخبار من المتوعد كذا قيل وهو ظاهر لا يري انك اذا
 عن الواحد الخا طب او الواحد الخا طب قلت وبعث بفتح الفاء وكسر هاء لان ايضا على ثلثة احرف
 فالجود التثنية بقلب عينه في الماضي المبني للفاعل السراجه واو او بفتحهما اي الواو والياء
 والفتحة ما قبلها حرفان وياء اصلها صحت ويتبع فبفتح الواو والياء فيها انما ذكر وهذا في
 منظود فان قيل من ياتر بقلبها بالكسر فلم يبق الياء في الفعل فاجيب بانه لما لم يكن من الافعال
 المتصرفه وكان الكسر ثلثة فقلوه الى حاله لا يكون للافعال المتصرفه وجوا استكان اي يكتون
 معناه على ثلثة احرف كل بيت بنبية لا يرد على ما قاله اهل اللغة فهو صيد البعير وقود وصعد راجعا
 وهما العيد والعود لان ذلك شاذ فان تعذر اي بالياء في الجرح المبني للفاعل صمد المتكلم
 مطلقا او صمد الخا طب مطلقا او صمد لامة الموت الغايبة نقل فعل مفتوح العين
 من الواو الى فعل مضمر العين ونقل فعل مفتوح العين من الياء الى فعل مكسور العين
 دلالة عليهما اي لا يولد لانه الفتحة على الواو والكسرة على الياء لا يولد فانما يظهر
 عن الاعلال ولم يغير فعل مضمر العين ولا فعل مكسور العين اذ كانا اصلين قال اول
 طال والثاني قاف وجاب بربا بيا على ما قلنا اذ الفعل بها ما ذكر ونقلت الفتحة اي فتحة
 العين في فعل اصلية كانت او طارية والكسرة اي كسرة العين في فعل اصلية كانت او طارية
 بعد ما بنا فتحها كخنها وحذف العين منها لا الثا الساكنين العين واللام فقول
 والواو صان
 العين في فعل مضمر العين لا يقال مفتوح العين وفتحة العين واو الى ما قبلها بعد
 استكانه وحذف الواو لان الثا الساكنين مضارع ومن مثله في هذا كلمة صفت منها

اصلة

ک
و اصله

طالع

٥٠
ابن الفخر

حالة

三

فقر

بلغ

الفعل وعزم

حركة اسمية او مشابهة لها قلت قال الحق الفاني اذا بال حركة الاسموية الحركة الاعرابية والحركة

حركة اسمية او مشابهة لها قلت قال الحق الفاني اذا بال حركة الاسموية الحركة الاعرابية والحركة

والخزوف فالف افعال عند الخليل ويصوبه والوزن اقله ومن الفعل عند الافضل واخيرا
 واليكافي والوزن اقله وكل منهما مناسبه يطعم عليها في الكلام على مضمون ومبني كذا في الشر
 وفي حاله الدرر الله تعالى لا ياتي من تلك المناسبات هنا الاما ذكره عند من ان الافضل رزق خذوا عين
 بان الخذف كثير اما بعرض العين في هذه المواضع كما في من ولهم من وان يصوب رزق خذوا الف
 افعال بان النفا السالكين افعال بالثاني انتهى وانما فعلوا هذا الاعمال لعل له على مجرد
 واستعمل غير استفهام يستقيم استقامة على حد اجاب بيب اجابة بعينه تنبيه لا يرد على ما
 قاله الله نحو استعوب واستروم واستخوذ واستوق الخ لانه شاذ قسمه بالثانية على الاصل
 تنبيه قال ابو زيد هذا البناء يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في النعماء ثلثة اقسام واقره
 وفي النعماء ايضا في موضع اخر ان تنبيه هذه الاشياء هي فصحة ولا يرد ذلك على قضية كلامه
 لا فاعلان لا يكون به كذا قاله قال ابو جابر النعماء لان هذه الالفاظ بالانفاس والمجاورة
 كلفه من غير فينبغي ان يسم فيها السماع ولا يقاس عليها وانفعل وانقاد ينقاد وانقادا
 والاعقود اقبلت الواو لا تكسر ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا كل مصدر اعل ففعله فو قاتل
 فيها ما اخله ما رجع ففعله فو لو اذ مصدر لا و فافعل فوافقار جتار والاصل اختير تختير
 اختيرا على الاصل لعدم مقتضى الاعلال ولو كان المصدر واويا قبلت الواو فيه كما تقول في الا
 وانما لم يعلوا فواجبوا لانه يعني تفاعلوا فحلى عليه واذا بينتها اي هذه الالبنة لاربعة
 لفعل اقبلت اجبت بباب والاصل اجوب بفتحة فقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلت في الما ياك
 فيجب وفي المضارع الفاعل في اجاب واستعوم يستقام والاصل استقوم يستقوم فقلت
 حركة الواو وقلت رانته والاصل انقود فقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حركة
 وقلت ياكافي فيمن ينقاد والاصل ينقود فقلت الواو الفاعل واختير والاصل اختير
 فقلت كسرة اليا الى ما قبلها كما في بيع جتار والله صل جتار ويجوز فيها اليا والواو

عنه

منه

صل

والاشياء

والاشياء كما في عيين وبيع تنبيه الانشاء لازم فله بد من تنبيه بحر الجربيني
 للمفعول نحو انقيد له فهو مخذوف كذا في الشر فنامل ونفسه بالوزن من شعر بان
 استفاد مستعد وميسر وبيع في قوله استفاد الامر قال المحقق اللغوي وخفيته ان استفاد
 معنى مقوم لازم وبيع تلك تنبيه من شئ مستعد وقد علم على المعنى الثاني وانما قلته
 على المعنى الثالث من كلغة التنبيه في هذه الابنية الاربعة فقلت الحمد في الاعمال
 فاجري عليها احكامه من هذا العين عند النحال النحاة المرفوعة المتحركة به وعند قوله
 الجازم اذا سكن ما بعد ما ومن ثبوته اذا تحرك والامر منها اي من هذه الابنية الاربعة
 اجب من مجرد والاصل اجوب على الالجب وتسمى كذلك البراق وان شئت قلت ان شئت
 من مجرد الاعمال وقد ثبت العين يسكون ما بعدها كما في بيع وان شئت في اجبت كما في نعاو ام
 استجما وانما انقادوا وانقادا كذا والنظام ما ذكرنا في الخذف اذا سكن ما بعد
 ونبت اذا تحرك حركته اصلية او مشابهة لها فواجبوا والعين الى الامر فلا فواجب انقود
 واستمر الامر ففعله كذا ما روي في اي لا يورثي لما عداه هذه الاربعة كما اشار كذا بقوله
 فوق قول بشد يد الواء وواو او تقول وتواو ووزن وسارو وسارو اسود
 واسراد وابيض وابيض وكنا ربيع سارو تنصا ينصا اي فهم تنصا في هذه الكلمات المطر
 والامر واسم الفاعل واسم المفعول المصدر وغير ذلك كذا في الشر وفي حاله الدرر الله تعالى
 في جعل الله من يقارب الفعل نظر لظاهره ووجه في الشر في صحت الامر في قول المتن واوي
 ياوي كشوي يشوي ان المصدر ليس من الضاريف تنبيه في استعمال سارو بمعنى الجيم كما وقع لله هنا
 خلا فذهب لانه من الحزم والوجه في وجهه وانما لمن والفرق
 الى جواز وهو الضمير واسم الفاعل من المثال في الجرد ينصا ينصا فله واوي كان

او يا ايها كسب ويا ايها ويا ايها صاوي ويا ايها قبيح الواد والجمعة لان الهرة في هذا
 المقام اخذ منها هكذا قال الجرحا قال المصارح والحق ايضا قبلنا انما كباي الفعل فقلت الف
 مكرمة ولم تحذف لانها الساكنين لان الحذف يرد على التباس واخضعت الهرة لغيرها من الالف
 وانما كان هذا هو الحق لان الالف فيه انما هو بالجل على الفعل الثاني في هذه الهرة فالتا
 ان يكون الالف عليه غير من اعلاله كما يشهد بهذا محنة وما يدوان ترم الا اوله الالف الالف
 ومباراة المفعول كانه في هذه الهرة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 قال بعض الحكمين هذا الالف الجارح في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 جاز للسان قال صعدة ثابتة في حار وقلوبهم جاز به بالجرح والاي وفي خشيته جعل
 في وسط السند انهم الثاني في الشر في هذه الهرة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الساكن فالتا في هذه الهرة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 حينئذ قال الالف في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الشاغل ابردي فخط هذه الهرة فخط وان وقع في الجرح في الرسالة التي فيها قال انما
 يدبره نافر وكن ان ابا على الفارسي دخل على احد المسلمين بالعلم فاذا بين يد يه جرحه في هذه
 قال صعدا بن عيسى في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 انما سينا وانما سينا في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الله تعالى قلت يشكر هذا الحكم في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 بعد الله مودة الالف المدودة في اوله ولا صورة الهرة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الدين ربه الله تعالى لا تكتب الالف المدودة في اوله اذا انزلها في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 بالاف او لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 من التلا في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 وصيغة الالف مستقره ومنتقاه والالف مستقره ومنتقاه والالف مستقره ومنتقاه والالف مستقره ومنتقاه
 المفعول من التلا في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل

في

versiti

مفعول عند سيبويه بكسر الهمزة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 زائده والالف بالحذف لولا والالف مفعولون وصيرون فقلت حركة العين الى ما قبلها قد
 وار مفعول لانها الساكنين ثم كسر ما قبل الالف في صيرون فقلت حركة العين الى ما قبلها قد
 مفعول مفعول تفع المجرم وضم الفاء وسكون العين وصيرون فقلت حركة العين الى ما قبلها قد
 عين الفعل فقلت تليده اي الحسن سيبويه بن مسعود الاخضت لان العين كسر ما يعبر بها الحذف
 في غير هذا الموضع نحو اوجب ومن ولم يكن فذها هذا والالف مفعول مفعول تفع في قوله لعل في قوله لعل
 قبلها وحذفت الالف قبلت الهرة كسرة لفتل الالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف
 التا الساكنين انما يحصل عند الثاني فذها هذا ولان قلب الف الى الكسرة خلاف القياس في هذه
 ولا منة له فان قبل الهرة في الالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف بالالف
 ويقال ايضا ان الالف في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 ان العرب لم تفعله في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 لا تسلم انها علامة بل هي اشياء للمفرد في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الفاعل للمفرد في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 للعرب في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 السين وذكر ابن العطار انه قد جاءه ذلك بالهمز وضم الالف في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 الالف الثاني في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 احسن المذكور في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 والمشرقة في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل
 بقوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل في قوله لعل

الابنية بالمرفوظا ناهو مفعول المجرد من النافلا يعنى النفس مما يجي في المتن ولا يحسره
تدبر انهم فان قيل اذا اجمع الزائد على الاصل فالحذف هو الاصل كالياء من غارسه النور
واذا النون ساكنان والاول حرف مد حذف الاول كما في قلبه وحذف قلبه كذا في
يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا للجواب وهو هنا حرف مد واما قوله مشيب من الشوب
وهو الخلق ومهر به من اليبه فشاو والقياس مشوب ومهيب كذا في الشره فان قيل قد ثبت
حذف الاول مع ان الثاني ايضا حرف مد وذلك في الحلال فهو مصطفون اجيب باننا حذف
الاول في ذلك لان حذف الثاني مفعول الله لا على معناه وما كان فيه ليس كذلك تبيينه تظهر
ثمة الحلال بين سبويه والحق في حقيقه سوء وامثاله فنقول على رأي ابي الحسن رايه مستورا
بشيء به الواو كما استدل في مقروءه بقوله لا ينافعه واو مفعول وعلى منه سبويه رايه
مستورا باننا نقول في حجب وجب فترك الواو لا ينافي منه حجب العين كذا في حاشية سبويه
عمر بن مرسد بن طائفة بن الياس بن مضر يفتون من لا يثاوي في بعض النسخ يكون من الاما
وعلى هذه النسخة فيكون في كلامه من محاسن البرم الحناس بين تيمم ويحتمل اننا مفعول به
لعله يفتون او يفتون على افعال الجاني يفتونه بالواو لا يرد على الثاني ان القلب ينزى الحاقف
على لا يفتون على المذهب المتصور او غاية ما فيه بناء مجرد التعبير على منه ذهب فحينئذ
غير ان يترتب على ذلك خلل من حيث المعنى اهله يقولون سبويه كما يقولون هو وغيره مفعول
وذلك قياس مطرد عندهم دون الواو لا يقولون مفعول قال سبويه لان الواو اثنان
من الياءات واما قوله ثوب مفعول من مسك مد ووف فشاو واسم المفعول من
الثوب في المزيد فيه مفعول بالعبارة فكيف العين الفا كما في المعنى المفعول والفاطر
ان المفعول في فعل اسم المفعول وهو المفعول في المفعول في المفعول بان يكون

نفسه

من الابنية الاربعة كجاء ومستقام ومنقاد ومختار والاول محبوس ومستقر
ومستقر ومختبر وانما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل ما اعتل به الفاعل لان القلب
هنا لا زمر كما في فعله فله في اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كمن
اباع اذا قلب فيه كذا في الشره وفي حاشية الواو انه قد يعلى على من هذا السر
الذي لا جله قال الله يعقل بالقلب وهو اشارته الى لزوم القلب معرفة انه لهذا البنية
لم يذكر الله هنا العقل ولم يذكر يعقل بالقلب والقلب فان العقل غير لازم له في
ومختار كمنه في فعله وهو ينقاد ومختار الجهورين فاذا ذكره المحقق العزير من قوله
كان الاو فمعه ان يفتون يعقل بالقلب والعقل كما قال في علمه او كجاء ومختار
فكانه مفعول المسافة فذكر الاصل لا يستلزم المقدمه انتهى فليس بشي اى هذا كلامه الواو له
الله تعالى النوع الثالث من الانواع البنية المعتل للامر وهو ما يكون لانه فقط حرفة
ويقال له الناقص لنفسه اخره من افعال بعض الحركات فيكون هو الفاعل ويقال له ذو الاربعه
المختار تكون ما فيه على اربعة احرف اذا اجتمع عن نفسك عزوت ورسيت فان قيل
هذه العلة موجودة في كل ما هو لا شيء مجرد غير احرف قيل كون الامم على اربعة احرف في
غير الناقص جار على الاصل فله في الناقص اذا كان القياس فيه تكون حرف العلة اخره
الامر هو محل التفسير لا يكون كذلك وايضا تسمية شي باسم لا يقتضي اختصاره وفيه التسمية هي
يسمى تسمية هذه النية بالناقص بالكون على اربعة احرف اذا اجتمع عن نفسك تكون هذا
الوجه ما كان يجوز ان يخص شي باسم المعنى ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره كما في
النار وروى الزجاء المعروف بهيت بذلك الاستمرار الجامع فيها ولا يسمى في التوزع انما
لها في هذا المعنى بذلك فاجرد قلب منه الواو والياء اللذان هما الامر المفعول في الناقص

Copyrighted material

الذين ساكنة للجوارم فخذوا لانهم لا يثقوا بالسالكين ووالله فيهم ثم ابدلت الحفنة الفاكهة فقالوا لا تقبلوا
وغيره اربابا والواو في حاله ولاجل النصب لحفة الحفنة وثبتت الالف حال كونها ساكنة عالها لانها لا تقبل
الحركة ولا موجب لخذلها لا يرد على ما قاله الله اسكان الواو والياءم دخول القاصب في قوله

فاسودتني عاصم وراثة ابي الله ان اسود بامر ولا اب وقوله فاليست لا ارضي لها من كل لانه ولا حق حتى يلا فله
لان ذلك شاذ على انه محتمل ان يكون ان في البيتين صفة على ما على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان اراد ان يتم
الرضا وعند كما قال ابن هشام ومنه ان يكون تلا في البيت الثاني منصوبا بعد الفعلون والاصل تلا في خطاب
لنا فنه على بطلان التثنية ان ابن هشام وشهد لا نفا ان خالطها في البيت بعده بقوله حتى يتأخضها في البيت
توا في وتلقى من فواعله بيا ولكن بعده ان التثنية لا يرجع في ثلثة واحدة الاناد را كقراءة الحسن اياك يعبد
والقول ان عطية ان تسكن المنسوب في مثل ذلك ففقد راجع الاسماء اثير الدين ابو حسان وقال تسكنه غف

[illegible]

المقدمة

三

[illegible]

ok
cancel

[illegible]

فخذ من اليدون الثنوين لانها حرف علة وهو حرف صحيح فخذ منها واو ولي قلن فان زال الثنوين
اعيدت اليانحو الفازي والرامي والراضي والما لم يذكر المعه هذا الاعلال اعني حذف العنة
او الكسرة استغالا ثم حذف اليالا نه قد علم مما مر في كلامه بخلاف قلب الواو المتطرفة الكسرة
كما قبلها يا تنبيه ما ذكر من الاعلال في فازوراضن وراما فاهو في حال الرفع والمجر
كما اشريت اليه واما في حال النصب فنقول رابت غازيا ورافيا وراميا كما قبلت الواو
ياي نحو عزري من كل ما غزا فصر مبني للمفعول الاصل عزو **تقريب** لغة طبعي قلب
الكسرة من المفعول اللام المبني للمفعول ففحة واللام الغا يقولون عزو ورعي ورعي وهو
ذكر ولا يرد ذكر على كلام المعه لانه شاذ فخر قالوا ان العرب غازية بقلب الواو ياء
عدم تطرفها لان المونث فرم المذكور فلما قبلوها في الاصل قبلوها في الفرع فقالوا
غازية وفي النزيان في عيشة راضية تنبيه بين الفوم فرعية المونث للمذكر
بانك تقول قائم ثم قائمة كما تقول جل ثخر الرجل واورد عليهم ان قائمة
انها هو فرم قائم المعروف للنساء والمعروض لهما هو قائم المطلق لا قائم
المجرد عن النساء وهو المذكور فالمونث فرم المطلق وهو غير مذكور والمذكر
هو المجرد وهو غير معروض للمنافا ثابت غير المطلوب والمطلوب غير ثابت
وكذا الكلام في رجل والرجل فان المعروض للالف واللام المطلق لا المجرد وهو
وهو النكرة واجيب بان الفرعية في الانثى والثاني والثالث والفرع وفيه
لا حقيقة والفرعية العتيرة لا يلزم ان تكون حقيقية بل كما تكون حقيقية تكون
وهية والناطارية على اصل الكلمة وليست منها فكان الواو متطرفة حبيته
فاله شارح تنبيه اول قوله طاريد اصله طارعة بالهمزة من طرافلان
علينا اذا طلع حقيقة كانه قاله الا فردي في شرحه الثاني بخلاف ان يكون

مثل اعني حذف
العنة من اللام
م

كصحيح م

هنا

هذه من نملة الجواب بيانا لجهة الفرعية وهو الظاهر ويحتمل ان يكون
جوابا ثانيا على ان العلة التي في المذكر موجودة في المونث لان الناطر وها
لا عبرة بها فقلبت الواو لتكسر لا لتكمل على المذكر وكلام الشارح الى هذا
اميل فانه العزيز في الحاشية وتقول في اسم المفعول من الثلاث المجرد الواو
مخروا صله مغزو واد غت الواو في الواو ومن الثلاث المجرد الياء في مصر
اصله موهو من قلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ويكسر ما اي الحرف الذي اوجرت
قبلها اي قبل الياء لتكمل الياء ثم على قلب الواو ياء بقوله لان الواو والياء اذا اجتمعا
والاول منهما ساكنه سوا كانت الواو والياء قبلت الواو ياء ولم يكسر لان الياء
اخف واد غت الياء الاولى في الياء الثانية وجوبا فيهما وذلك قياسا من مطرد طلبا
للخفة واشترط سكن الاولى لانه غير تنبيه في كلام المعه نظر لانه ترك شروطا
لا بد منها الاولى ان يكون سكن الاولى الواو والياء اصليا احترازا عن مخروا
وروي مخفي قوي وروي فيمنع الادغام في ذلك عند الجمهور بناء على عدم الا
بالعارض الثاني ان لا تكون الاولى منهما بد لا احترازا عن نحو سويير ونسويير ونحو
ديوان اصله ديو وان الثالث ان تكونا في كلمة واحدة او ما هو في حكمها كسلي الاصل
مسلموي احترازا عما اذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو عزو وبوما ونفسي ولراوفي
بعض النسخ اذا اجتمعا في كلمة واحدة وهو حسن وان كان لا يخلو عن مسامحة
الرابع ان لا يكونا في صيغة افعل نحو ايو مولا في الاعلام نحو حيوة الخافس
ان لا تكون الياء للتصغير اذا لم تكن الواو طرفا احترازا عن نحو اسود و
فانه لا يجب القلب بل بخلاف ما اذا كانت طرفا فانه يجب القلب نحو صبي

اي صحيح

معداد

نفيه

اعلم ان المص و غيره اطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكليده وقالوا كل
واو الخ وفيه نظران هذا القلب انها هوفي لام الفعل فقط لا وفي الفعل
كما في استقوم ولا في لام الا سم كدعولان وقومها رابعة الترفع اليق الخفيف
بدليل انهم لا يقبلونها من استقوم وفي التزبد استخوذ ولنا عشوشب واجنوز
وتجاوزوا وخوذ كرو في نحو افعلوا وافعلوا لا تغلب اللام الاولى لان الحرة
منقلبة لا محالة فلما انقلبند الاول ايضا لا وقع في الثقل المهروب عنه
وهو اجتماع المثليين سيما في المضارع ليلار عوي برعوي واحواوي خواوي
وغوذ كانه يتنقظ نحو مدعو ومدو وكما نهم اعمد واعلى ائراد هذا الخ
في الفعل اللام وعلى انه لا اعتداد بالهدة او ان المدة قائمه مقام الضمة
قال معناه الشارح وتبرير قوله سيما في المضارع ان الياء الاولى لا تغلب فيه
الفاها سيباني في اللغيف من انك لو قلبتها فيه الف الزمان تقول يدعى بيا
مضمومة لئلا يلزم التماسكين وهو مرفوض فلا بد ان لا تغلبها الف
بل تغلبها ياء يري بكسر الياء الاولى وسكون الثانية واذا اضع قلب الاولى الف
في المضارع امتنع في الماضي اذا اعلال عين الماضي يستلزم اعلال عين المضارع
وحينئذ اما ان يقع ياء في المضارع ايضا او تغلب الثانية منهما فنقول ان
يرعى فلزم في المضارع اجتماع المثليين اي الياءين البنية وفي الماضي ان لم
تغلب قلنا قال سيما في المضارع هذا او قدنا قسمة الواو درجه الله
نعا في قوله بدليل انهم لا يقبلونه من استقوم فغال فيه ان عدم القلب
في استقام واستخوذ شاد كما شدم في الاجوف فلا يكون ليل اولولا

ونقول

يق الحام

لانه

شد وذه لما تم قولهم وصريد الثلاثي لا يغفل منه الا اربعة اشياء
منها باب استغفلت برانته النوع الرابع الغفل العين
واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرف علة وقدمه كثرة الجائنة بالنسبة اليها بعده
ويقال له اللغيف المفعول اما اللغيف فلا اجتماع حرفي العلة فيه واما المفعول فتفرون
الحرفين لعدم الفاصل بينهما والغسية تنفذين ان يكون هذا النوع اربعة اشياء
لكن لم يجز ما يكون عينه ياولامه واوا فبقى ثلثة كذا قال الشارح وقال العزري
في حاشيته اورد عليه الحيوان واجيب بان الواو مبدلة من ياء الاصل حينئذ يربها
للافتال الجازي على ما ثبت من قياس كلا مظهر على الاحتمال العديم النظر بالاستئرا
وان كان ظاهر النفا لا يستقيم الاستدلال بحكي لمجران ان يكون اللام واوا فانقلب
بها لا لكسار ما قبلها انهم باختصار ولا يكون هذا النوع الا مباد ضرب يضرب وعلم يعلم
والزموافيا يكون الحرفان فيه واو ين كسر العين في الماضي نحو قومي لثقل الواو
الاخيرة ينظر فيها وانكسار ما قبلها دفعا للثقل وانما جاء في هذا النوع بفعل الكسر
حال كونه العين واوامع ان الكسرة على الواو ثقيلة لان العبرة في هذا الباب باللام
ولذا اقل العين فتقول شوي يشوي شيئا مثل رمي يري رميا فيج مع عرفة في رمي
يرمي فاعرفه ها هنا بعينه والاصل شوي يشوي شيئا اعلال رمي يري واصل
شيئا شوي اتقت الواو واليا وسبقت احدها بالسكون فقلبت الواو ياء واذا غمت الياء
في الياء ولا يجوز في شوي قلب الواو الفاليل يلزم حذف احد الالفين فتحمل الكلمة قيل
اذا كان الاصل شوي فلما اعل اللام دون الغز مع ان علة الاعلال موجودة فيها واجيب
بان اخر الكلمة اولها بالتخفيف والتصرف فلا تغل الغز في شي من الصيغ لانها لا تغل في الاصل

وهو شوي فلا يقال في اسم الفاعل شاء بالضم بل شاء بالواو ويقال في اسم المفعول اشوي
 كروي لا شوي كبيع فالحاصل انه يجعل كالتا فصر بعينه لا كالا جوف ونقول شوي بقوي قوي
 والاصل قرو ويقو فاعلا اعلال رضى برضى ولم يدغم مع وجود مفتضيه وهو اجتماع
 المتلين لا اعلال في مثل هذه الصور واجبا اذا لا يجوز ان يقال وضو مثلا بخلاف
 الادغام اذ يجوز ان يقال حير بلا ادغام فقدم الواجب على الجائز فلم يبق سبب الادغام
 ولان قوي اخف حر وقوي الادغام ولم يقل العين بقلبها التا تحركا وانفتاح ما قبلها الرجو
 قلبها حيث في المضارع التا ايضا كما في خاف يخاف فيقال يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي لا
 الفعل بالضم وذلك مرفوض في كلامهم واصل قوله قوده بواو بين ساكنه فتحركة ادغمت
 الاولى في الثانية وروي بروي ربا اصله روبا ولم يلق العين مرروي القوا وان لم يلزم
 اجتماع اعلالين فلا يلزم في المضارع بروي كخاف بيا مضمومة وهم قد رفضوا ذلك كما
 مرو لان فعلا يكثر العين فرفع فعل بفتح العين لفتحته وكثرته ولم يلق في المفتوح كروي
 فلم يلق في المكسور فتقوي بفتوي وروي بروي مثل رضى برضى في جميع احكامه بالفتح
 ولما ذكر اسم الفاعل روي مثل اسم الفاعل من شوي اشار اليه بقوله فهو ريان وامراة
 ربا مثل عطشان ومطشي ولا يقال راووراوة واصل ريان رويان وراويا
 اجتماع الواو والياء تحت احدى يهما بالسكون فنقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء
 فتوار ريان ريانان رواء ريار ريان رواء ايضا ونقول في تشية الهونث
 حال النصب والمجر مضافة الى باء التكلم ربيتي بخس ياءات المنقلبة
 عن الواو والامر الفعل والمنقلبة عن التا الثانية وعلامه التثنية
 وياء التكلم وروي كاعطي يعني ان المزيد فيه من هذا النوع مثل النافض

ان يقال

من

اجتمعت

القول

بعينه وقد عرفت ففسر عليه هذا من غير فرق ونقول في فعل مكسور العين
 ما الحرفان فيه يا ان حكي كرضي بلا اعلال العين لما وجار عدم الادغام
 نظرا الى قياس ما يدغم في ما في ان يجوز في المضارع وهذا لا يجوز الادغام
 في المضارع لما يلزم تحريك مضموم الياء وهو مرفوض في كلامهم ويجوز جري الادغام
 لا اجتماع المتلين وهذا هو الغالب ويجوز في الخالف على الاصل والسكر **نقل**
 حركة الياء اليها نظير ما مر في مست وقلت ونقول في مضارع حكي وحكي
 حكي بلا ادغام فلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام التا تحركا وانفتاح
 ما قبلها ونقول حيرة في المصدر بقلب الياء التا وتكتب بصورة الواو
 الالف الى الاو وكذلك الصلاة والزكاة والباء اذا ذكر الزمخشري في الكتاب
 قال الشارح والحق ان مثل ذلك يكتب في المصدر بالواو افتداء بنقلته وبقية بالالف
 كحياة لانها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عن الياء اذا كان قبلها ياء كانت بصورة
 الالف الا في حكي وروي عليين انتهى اي فانهما يكتبان بالواو فارقا بينهما عليين وبنهما
 فعلا وصفة ولم يعكسا لا استحقاقا للفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء وفيه
 كلامه قصر العلم على حكي وروي العينين وظاهر كلامه ان الواو الحجاب وغيره انه يقاس على
 حكي كل علم ضله وبه صرح بعضهم لكن قال في التسهيل ولا يقاس عليه علم ضله
 خلافا للمبرد وفي اللام الحق المبرد يحكي كل علم منقول عن الفعل كان يسمى ما عينا
 فيكتب بالياء والحق ايضا ابو جعفر النحاس كل علم منقول عن الفعل كان يسمى ما عينا
 فكيف بالياء فارقا بينه وبين الجمع كما فرقوا بينه وبين الفعل والمجهول يكتبون
 الجمع بالالف انتهى فهو في الفت ولا يقال حكي ولا حكي بلا ادغام خلا

مرم

محم

غام

اجتماع

بنقل

على لفتح

كما قالوا في العرب لا ادر يعني ليس الحذف ليا فيما ذكر للاعلا لعل
 الاعتياد مثل الحذف ليا في لا ادر في الاصل لا ادر في كثرة استعمالهم
 لهذه الكلمة ونظيره حذف النون من مضارع كان حال الجزم بشرطه المقر في علم النحو قال سيبويه في استمر
 حذف الالف لانها الساكنين لان الالف الاولى تنقلب الفاء نحو ما قبلها واما فصولا فكذلك
 كثرة كذا مهمروا قالوا في الحذف لانها الساكنين والالف واللام والواو والهمزة في
 اذ لا موجب لها فلها الفاء في تحذف ونظير الشارح فيما قاله المازني بانه كما تنقلب حركة الالف من مفتوح
 وهي الفتحة الى ما قبلها وقلبت الفاء كذلك لهما فتلت حركة الالف من مفتوح وهي الكسرة الى ما قبلها وحذفت
 الالف لانها الساكنين واللام فيه كثرة الاستعمال قالوا في كلام سيبويه ايضا نظرا لانه يوهن ان الحذف
 اللام والهمزة الحذفين والواو الجان في الجزم واللام في الجزم والواو الجان في الجزم واللام في الجزم
 اللام والهمزة كونهما فائمة مقام الحركة واليسر العين كذا في الحذف العين انتهى وحذف اللام في
 الجزم واللام لانه لا كثرة الاستعمال في الالف والواو في المصدر الذي هو الالف والواو في المصدر الذي
 بالنون وهو استحقاق مع وجود كثرة الاستعمال فيهما واذ اثبت ان حذف اللام
 لعله وان الحذف لكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب الالف التي
 هي العين قال لانها تحذف لكثرة الاستعمال قلبت او لم تنقلب فلا معنى لكلف
 علم الحذفها بل نقلت حركاتها وحذفت فالشبه بلا ادر في اصل الحذف
 لكثرة الاستعمال لا في خصوص حذف اللام لانه كما ترى خلاف الواقع
 النون الخامس من الانواع السبعة المقتل الفاء واللام وهو الذي فاه
 ولامه صرف لانه يقال له اللغيف المضروب لاجتماع صرفي الالف
 فيه مع الفارق بينهما وهو العين والاسم المركب من الصفة والموصوف

وان كان قليلا الا انه ليس بمنكر ومنه قول النحاة الحروف الغيبة بالنقل
 قاله ابو الدرداء الله تعالى في الحاشية والضممة الغيبة تنقل ان يكون هذا
 النوع اربعة اقسام ولا يكون فاعه الا واو او لامه الا واو وحذف
 من الاول يدريته يعني انفت ولما رأت منه ما فاعه ولامه واو الالف
 واحدة وهي واو ولم يخرج الا من باب ضرب يضرب او علمه يعلم او حسب
 بحسب فتقول من باب ضرب يضرب وفي ارضه وفي اوقوا
 والاصل وقوا وقت وقنا وقين وقيت وقيتا وقيت وقيت
 وقيتا وقيت وقيت وقينا كرمي رميا الخ والاعلا لانه كالاعلا
 بقي يقايقون تقي تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان
 تقيان تقي تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان تقيان
 من جهة انه يفارقه في حذف الفاء الا الاصل فيه يوقى
 والاصل في يقوت يقوتون وفي تقيان فعل الناطبة تقيان
 كقديين فحذفت اللام كما في يرمون وترمين والوزن
 يمين وتقيان واما في تقيان في الجمع فوزنه يعلم والاب
 هو لام الفعل وتقول في الامر قيا يرمي في صير
 على صرف واحد كما ترى لان الفاء محذوفة كحرف
 المضارع واللام والهمزة في غير العين وكذا تقول
 في جميع الجزومات لا يوق ليق ليريق وكذا تقول
 في المضارع الجزم لا يوق ليق ليريق على وزن

الاسماء والنوع

لا يبع وليع ولم يبع ويكرمه ان الامر الهاء في حال الوقف
اولا جل الوقف نحو لا يلزم الابد بالساكن
ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف
على المتحرك ان لم يسكن وكلاهما ممتنع وانما قال
في الوقف لانه لا يلزم الحاق الهاء في الوصل بالانحرز
فتقول في باريد قيا قوا اصله قيا قين على وزن
علن فهو واق والاصل واقى وذلك موقوف والاصل
موقوف في حكم الله موقوف في جميع حكم الله موقوف
وتقول في التوكيد بالنون قيس باعادة اللام لما عرف
قيا قن بضم القاف في فعل جماعه الذكور وحذف
الواو لانها الساكنين مع دلالة الضمة عليها فن بكسر
القاف في فعل الواحد وحذف الياء لانها الساكنين
مع دلالة الكسرة عليها قيا قن وفي التوكيد بالحقبة
قيا قن قن وتقول من باب علم يعلم ويحيى يحيى يقال
وي الغرس اذا وجد في حافره وجع كرسى يرسى في جميع
الاحكام والتصاريف بلفظ اصل والامر ان كان يقول
اي اجيا اجو اي اجيا اجين والتوكيد اجين الخ
انما ذكر هذه الفائدة وهي ان الواو تقلب
بالسكونها وانكسار ما قبلها فان اصل الوقف النون

اصلي

السادس

السادس من الانواع السبعة المعتلة الفاء والعين وهو ما يكون فاء
وعينه حرف علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اربعة اقسام
ولم يجر منه ما يكون فاء موعينه واو ين لكونه في غاية الثقل فبقي
ثلاثة اقسام اشار الى امثلتها بقوله كيرين في اسم مكان ليس
المراد منه انه مرادف للفظ مكان بل المراد انه اسم مكان محصور ولو قال
اسم لبقعة لكان اولي فقد قالوا ان بين غير منصرف للعلمية والثابت قاله الواو
رله الله تعالى في الحاشية ويومر ويول وهو واد في صهيرو كلمة عذاب كذا في الشرا
وفي حاشيته الثاني اي كلمة معناها عذاب يقال ويل لعله من الله اي عذاب
له من الله ولا يبين منه اي من هذا النوع فعل لان الثقل من الاسم وهذا
النوع انقل الانواع المتقدمة لها فيه من الابد او بحر فبين ثقلين وهذا
لم يجر بها هو الاثقل ما يكون فاء وعينه منه اسم ولا فعل تنبيه في شرح
الابهرى انه سمع الثقل من هذا النوع في ضرورة الشعر في قوله
قال وللاواح ولا واس ابو هنده انتهي
ولا يرد ذلك على المعنى كما اقتضاه كلامه على ما قيل فقد قال الامام اثير
الدين ابو عبيد ان البيت مصنوع والنون ما قالت هذا النوع السابع
من الانواع السبعة المعتلة الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاء وعينه
ولا حرف علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون سبعة اقسام وللمرجح من هذا النوع الا مثالان
وذلك او ويا لا يحيى المحررين وهما وى وتركيب الياء من الياءات الثلاثة بالافاق
عليها في شرح ومجملون لانه هزة على خلاف القياس خفيفا قالوا الف وواو منقلبة
عن واو وقيل عن واو والقرب لان الواو اكثر من الياء في قول عليه اولي وقيل الياء

الاول يقتضي الثانيه قال تعود الثانيه لو اقتصر على قوله تعود
 الثانيه اي ترجع لكان انصرف واظهر اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الهمزة الثانية
 بعد حذف همزة الوصل هذا كما في الشرح هو محض لان الهمزة الثانية تعود
 عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم وانكسر لزوال العلة اعني
 اجتماع الهمزتين مثا ما انفتح ما قبلها الي الهدي اتنا اصله ايتنا بيا فلما
 سقطت همزة الوصل عادت الثانية ومثا ما انضم ما قبلها ومنهم من يقول
 ايدن لي الاصل ايدن بيا فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية ومثا
 ما انكسر ما قبلها ر ما ايتوني اصله ايتوني بيا فلما سقطت الهمزة الاولى عادت
 الثانية وكذا في المنقلبة واوا كما في او مل تقول يا زيد امل ويا قاطم امل
 باعادت الهمزة لم يجي فيما يكون الاول منه همزة وصل قلت الثانية
 الفلان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع محفوظة وحذفت الهمزة
 في خذ وكل ومز يعني ان القياس يقتضي ان يكون الامر من تاخذ وتاكل وامر
 او خذ واوكل واومر كما وامل من تأمل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفت الهمزة الا
 لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الحاجة اليها لعدم الابتداء بالسكان وهذا
 الحذف غير قياسي في نظم هذه الثلاثة في سلك واحد مسامحة
 لان هذا الحذف ولجب في خذ وكل دون مولا لانها اكثر استعمالا منه كذا في التمر
 ولا يرد عليه حكاية سيديويه اوكل وحكاية الفارسي واي الفتح اوكل واوخذ
 لان ذلك شاذ وقد سلم من هذه المسامحة قول ابن الحاجب في السافينة والتموا
 حذف همزة خذ وكل على غير قياس للكثرة وقالوا امر وهو افع من او امر انني

وقد

وقد بقي امر على الاصل عند الوصل كقوله اي كقول الله تعالى جهنم خير لفظا
 انشائية معني قصد بها انشاء التثنية على الله سبحانه بالتعالي وامر اهلك هذه الجملة
 عطفا ببيان لقوله او بدل منه ولا ينافي العطف انه لا يكون الا في الاسماء المعرف
 لان المراد بهذه الجملة لفظها لا معناها وقد تقرر في محله من علم النحوان ما يريد به
 لفظه يصير بهذه الارادة اسما بل علما هذا واصل امر هنا او مرخذ فتهمز اول
 واعيدت الثانية وقيل وامر وهذا اصح من ومز لزوال النقل بحذف همزة اول
 واو في القاموس لازرا لاحاطة والقوة والضعف ضد والتقوية والظهور
 انتهى ووقع في الشرح تفسيره بعاون وانتقد يارزي في شرح الافري
 انه من الاروزة وهي الانقباض انتهى وفيه بحث من وجهين وفي القاموس
 از يارز مثلثة الازاروزا انقبض وتجمع وثبت انتهى وهذا هو الصحيح
 يصرب راجع اليهما والتخفيف على الوجه المذكور والامر من تاز رايزر اصله
 از يارز همزة ثين قلت الثانية ياء كما في ايمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب
 ليس في هنا واذب ياذب ككرم بكرم والامر او ذب والاصل اذب قلت
 الثانية واو اولذا ذكره وسال يسال كمنع يمنع والامر اسال كامنع
 ذكره وان لم يكن فيه تغير تغيره على تسال كتفرع تسال على تسال
 كما قال ويجوز في سأل يسأل اسأل تسال يسأل سل بقلب الهمزة الثانية الفا
 وليس بقياس ولما فعل ذلك في الامر استغني عن همزة الوصل وحذفت الالف
 لان التقاء الساكنين فقل سل وفي قراءة نافع وابن عامر واي جعفر سالك سائل
 بالالف وقيل هو اجوف واوي مثل خاف تخاف وخف وعليه ابو الباقا وقيل

باي مثل هاب هاب هب وعلية اب مالك
 في الامر من تسال بالهمز واصله اسال همزتين نقلوا فتحه الهزة الى السين
 وحذفوها واستغنوا بفتح السين عن همزة الوصل وحذفوها ايضا وقالوا
 سل وكثر النقل والحذف فيه الهمزتين همزة الوصل وهمزة الاصل مع كثرة
 الاستعمال لكن لم يزلوا مواد ذلك لغوهم اسال قاله الافري في شرحه
 و اب اي رجع بوب في السوء كصان يصون و حاجي كحال بجل
 على نحو ما مر في باع ببيع لقال كال الزند اذ المخرج ناره كذا في الشرح
 وهو لو هو حصص معنى كال فما ذكره وليس كذلك في القاموس كل الطعام
 بجل كبلا ومكلا ومجلا وكل الدار همز وزنها والندكبا والشبي الشبي
 فاسه انتهى فهو ساء في اسم الفاعل وجاء فيه ايضا ذكرهما لانهما
 ليسا مثل باع ولا فيهما جتان لاصل فيهما سبويه ساو و وجاي في
 قلبت الواو والياء همزة كافي صائين ويايع فقبل ساء و همزتين وجاء في
 كذلك ثم قلبت التثنية بالانكار ما قبلها فقبل ساء و وجاي ثم اعل
 اعلال غاز ورام فقبل ساء وجاء والوزن فاع وعند الخليل ساو و وجاي
 فقلب العين الى موضع اللام فقبل ساء و وجاي والوزن قاله ثم اعل اعلال
 غاز ورام فقبل ساء وجاء والوزن قاله الفضل المنقذ واللام في ذلك
 جرحا ونعديلا الى المطولة بيت و اسالي داوي كذا في الشرح وفي القاموس
 اسالي الجرح داو و يلزم اصله انتهى ياسو كذا يدعوا و انما في ربي ربي
 والامر ان اصله انت قلبت الثانية يا كايان ولذا ذكره ومعهما في القاموس

اي مفعول لها

وتحذف

من حذف الهمزة الثانية تخفيفا فيستغني عن همزة الوصل بكسر العين ويقول
 ته يا رجل كق وفي الوقف به كقة تشبيهه له بخذ كما مر حينئذ تلزمه الهاء في الوقف
 لئلا يلزم الوقف على المحرك ويكتب بالها مطلقا لان الخط تابع للوقف وراي ياي
 كوفي بقي ق واصل ياي يولي في حذف الواو كوفي لم يذكر الهمزة لانه
 لا فائدة في ذكره وهو لا يذكر شيئا من التصارييف غير الماضي والمضارع لا معنى
 ليس في التشبيه و اوي ياوي آيا الى الفراش ادا دخل كذا في شرح الافري
 وفي القاموس اويت منزلي واليه نزلت نفسي وسكنته واوسعه واوسه
 انزلته واوي له كروي رقي انتهى كشوي يشوي شيئا واصل آيا ويا
 لا فائدة في ذكر الهمزة هه لانه ليس فيه امر زائد وكان فايده انه فاك حكمه
 في التصارييف حكم شوي يشوي والمصدر ليس من التصارييف فلم يعلم ان مصدره
 كمصدره في الاعلال فبينه بقوله آيا كذا في الشرح وتنويرة ما ذكره الوالد
 رحمه الله تعالى في حاشيته حب قال يعني انه لما قال سابقا حكم الهمزة
 في تصارييف فعله حكم الصحيح ثم اعقب هذه الفأيدة الاجمالية بامثلة بعيدة
 التفصيل فقال فتقول امل يا مثل كمن يصر الى ان قال هنا و اوي ياوي
 الى صار كانه قال حكم اوي ياوي حكم شوي يشوي وحكم تصارييفه حكم ه
 تصارييفه انتهى ثم ابدي الوالد رحمه الله تعالى لذكر ذلك فابده اخري فمن
 اراد الوقوف عليها فليرجع اليها والامر من تاوي ابو كاشوم تشوي
 والاصل اأ و قلبت الثانية يا ولذا ذكره و ناي اي بعد ناي كربي برقي
 من الرمي او الرعاية كذا في شرح الافري وعليك بالند بر في هذا ومقابلته

في حذف الهمزتين

كذا في الشرح وفي القاموس
 نايته و غنة كسغيت حدث
 و نايته النوي عليه انتهى
 الشري اخبر حور الى
 اوليته غنة السيل



مكان السكون والمنسك مكان النسك وهو العبادة والمنبت مكان النبات و
 المسقط مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعني ان هذه الكلمات كلها جات
 مكسورة العين علي خلاف القياس والقياس الفتح لان الجوز من جزر مفتوح
 العين والبواقي من مضموم كذا في الشرح وفي حاشيته للغزي فيه نظر لقول
 الجوهرية جزرت الجوز رجزها بالضم انتهى مع مخالفة للقياس ايضا علي ما
 يخفي اتى وحكي الفتح اي فتح العين في بعضها اي في بعض هذه الكلمات
 المذكورة علي ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع كذا في الشرح لكن في
 حاشيته للغزي فيه نظر فقد حكي الفتح ايضا في المرفق وبه قرأ حمزة والكسائي و
 خلف في المنسك انتهى ان اراد المم بالمسجد المكان المبني للعبادة تحذف
 اول يسجد فهو خارج عن الباب لعدم جريانه علي الفعل كالمقبرة علي ما يفيد
 تعريفه السابق فلا يجوز ان يحكم علي الكسرية بالشد وذلك وان اراد به موضع
 السجود فلا وجه لذكره لنسب سيبويه علي انه بالفتح لا غير قال معناه الغز
 واجيز لي الفتح فيها كلها علي القياس قال ابن السكيت في اصلاح المنطق
 الفتح في كلها جائز ولم نسمع به يعني في الكل هذا الذي ذكرناه انما يكون
 اذا كان الفعل صحيح الفاء واللام واما غيرهما فغير صحيح الفاء واللام فهو اسم الزمان
 والمكان حال كونه مشتقا من المضارع مفتول الفاء مكسورة عينه ابدل سوا كان الفعل
 مضموم العين او مفتوحا او مكسورا كما لو وضع والمعدلة في الكسرية هنا اسم البناء
 الواحد الاول لو قال المصنف المثال مكسور الي اخره كان خصر
 واخر قال الولد حمد الله تعالى في تعامل الثاني لا يرد علي ما والاه المصنف والموضع

والوجه

والموجع الجيم والموجع بالحاء المهملة بالفتح لان ذلك شاذ وهو اسم الزمان والمكان
 حال كونه مشتقا من المضارع مفتول اللام مفتوح العين ابدل سوا كان الفعل مفتوح
 العين او مضمومها او مكسورها او ما كان او بيا قلب اللام الفاء كما في ماوي والمري
 بفتح الواو والهمزة مثل المصنفين اشارة الي ان الحكم فيما له حرف علة
 وفيما له حرف علة واحد كذا في الشرح زاد الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته
 تفسيره هذا لتبادر الي اللسان ان المراد بمفتول اللام ما يكون له حرف علة
 المفتول للام قد شاع في اطلاقه علي الفعل الناقص والمفتول لماوي لتفسيره علي
 ان المراد من المفتول للام المعني الاضافي لا المعني القبي والمعني المجازي لا المعني
 الحقيقي ومنه هذا يفهم ان مراده من قوله المفتول انما خصوص المثال
 وانه لم يريد به ما كان فاوه حرف علة اعم من ان يكون فيه حرف علة او لا
 حيث اتى هنا بما يصرف عن ارادة المعني الحقيقي الاصطلاحي ولما بات به هناك
 وعلى هذا يلزم ان يكون حكم مفتول الفاء والعين حكم الصحيح لو وجد فعل مفتول
 الفاء والعين لكن تقدم انه لم يثبت منه فعل فان لا يرد علي ما قرر نحو
 ماوي لا يرد وماوي العين بكسر العين لانه شاذ ثالث قال الشاعر في اها هنا
 نظر لانهم يقولون مفتول الفاء بكسر ابدل ومفتول اللام بفتح ابدل فليعلم ان مفتول
 الفاء واللام كيف حكمه انفتح امر بكسر وكثير ما وردت في ذلك حتى وجد في
 نصاب بعض النسخ ان مفتوح العين كذا في قوله موق في كلمة
 صاحب المفتاح ايضا انما في ذلك انتهى وقد جعل علي بعض النسخ في قوله
 ثالثا انما في قوله اول اشارة اليه في قوله كذا في قوله انما في قوله

السماع ومن قال المصروق قد دخل كالمضنة المكان الذي يظن ان الشيء فيه والمقبرة
 بالفتح الموضع الذي يقبر فيه والمقبرة بالفتح ايضا الموضع الذي يشرق فيه الشمس وشد
 المقبرة والمقبرة بالضم لان القياس فيهما الفتح كقولنا من يفعل بضم العين
 في المشرق قبل ان يكونان شاذين لولا ريد بهما مكان الفعل وليس كذلك
 المراد بهما المكان المخصوص قال ابن الجلب وامامنا علي مفعلة بالضم فاسما غير جارية
 على الفعل لكونها مثل قارورة وكوهة او قال بعض المحققين لما جاء على مفعلة بالضم
 برادها انها موضوعة لذلك فمخدة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل بالضم البقية
 التي من شاذ ان يقبر فيها اي التي هي مخدة لذلك وكذلك المشرق الموضع الذي يشرق
 فيه الشمس المبدأ لذلك فمخدة ذلك أي يذهب به مذهب الفعل وحمل خوم صبيغة
 عن صبيغة الجاري على الفعل وليلا على اختلاف معناه انتهى وفي حاشيته انتهى هذا
 يعني قوله قبل ان يكونان شاذين انه ما يقتضيه التوقيف السابق على ما تقدم ذكره
 وبظاهر جزم الشارح في الكلام على اسم الالة فلا وجه للتبري منه انتهى
 ثان في الشرح ايضا كان ينبغي للمص ان يذكر على ان المضنة ايضا شاذ لانها بالضم
 والقياس الفتح لانها من يظن بالضم انتهى وفي حاشيته الثاني لعله ترك التنبيه
 على ذلك اشارة الى ان المضنة ليست باسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع مكان
 الفعل المستقر هو منه والمضنة ليست كذلك اذ ليس المراد انها مكان الظن بل مكان
 يظن ان الشيء حاصل فيه وقول المصراو لا المضنة مبني على انها شبيهة به لفظا ومعنى
 لا على انها منه حقيقة انتهى موصفا وهو اي اسم الثوب والمكان محل الثوب وهو
 مشتق مما اي من المضارع الذي زاد على الف التثنية سواء كان ثلاثيا او ثنائيا
 فيه او ثنائيا في الماضي كاسم المفعول في الصيغة لا في اسم المفعول الخف

ثم

و

و

لغة

لفتح ما قبل الاخر ولانه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ المفعول به اليق كالمضنة والمضنة
 والمدعج والمنطوق والمشرق والمحر بحم وما كان هاهنا جئت يناسب اسم المكان
 اشارة الى المصروفه واذا كثر الشئ بالمكان قيل فيه مفعلة بفتح الميم والعين
 واللام وسكون الفاء وانما قلت يناسب اسم المكان تبع الشارح رحمه الله تعالى لان
 مفعلة المذكور كما قال المحقق اللقاني ليس باسم مكان اذا سم المكان ما وضع
 مكان الفعل ومفعلة هذا وضع مكان اعيان لا مكان فعل وايضا وضع
 اسم المكان للدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة كثره ما
 فيه مبنية من الاسم الثلاثي المحرد وجوبا الاول افرهم كلام المص انه لا يبنى
 مفعلة لكثرة من الرباعي المحرد والمزيد فيه كتغلب وعصفور ولا الخامس والمزيد
 فيه كحمرش وعصفورط وهو كذلك مكان الثقل بل يقال ارض كثيرة
 التغلب والعصفور الى غير ذلك الثاني لا يرد على المص انها تبنى من الثلاثي
 المزيد منه لانها انما تبنى منه بعد ردة الى الثلاثي المحرد فيقال ارض مسبعة
 اي كثيرة السبع في شرح الابري اما قال المص يقال ارض مسبعة
 اشارة الى وجه التانيث في مسبعة وهو انها صفة لارض وهي من الموتات
 التماثية وشار بهذا الى ان التانيث في هذه الصيغة لازم لتانيث موصوفها
 الذي هو الارض او حوها انتهى وما سدر اي كثيرة الاسد ومدانة اي كثيرة
 الذيب من الثلاثي المحرد ومطلحة اي كثيرة البطيخ وفي بعض النسخ مطلحة
 بتقديم الطاء وهي محمودة في الترح في ديوان الادب الطيخ لغيره في البطيخ
 وهي لغة اهل الحجاز انتهى ومقتاة اي كثيرة القمام الدلاني المزيد قد خد

احدى الطائين واليا من بطيخ واحدى الثاين والالف من قشا وما يناسب
 هذا المقام اسم الالة فمن ثم قال المص واما اسم الالة وهو ما اى شي يعالج به الفاعل
 المفعول لاجل وصول الالة منه اليه اى الى المفعول مثلا الرميح ما يعالج به الفجار
 الخشب لوصول الالة الى الخشب الاول قول المص هو راجع الى الالة و
 انما ذكر مع ان الالة موبت نظر التذكير الخبر وهو لفظ ما قال ابن الحاجب
 وغيره اذا وقع ضمير بين مذكر وموبت لذات واحدة جاز مراعاة المراجع
 وما هو خبر في المعنى والراجح مراعاة الخبر لانه محط الفايده في الجملة ولا يجوز
 كون الضمير راجعا الى الاسم على تقدير مضاف اى وهو اسم ما يعالج به الخ لانه
 يدخل في الحد حينئذ نحو القدوم وهو لا يسمى في الاصطلاح اسم الالة وان كان
 يسمى بذلك بحسب اللغة الثاني علم من هذا الحد ان الالة انما تكون للافعال
 العلاجية ولا يكون للافعالك اللازمة اذا مفعول لها فيجب جواب اما اى فيجب
 اسم الالة على مثال محلب اى على وزن مفعول وعلى مثال مكسحة اى على وزن
 مفعلة والحق التا وذلك مقصور على السماع وعلى مثال مفتاح اى على وزن
 مفعال انما عبر المص بما ذكر ولم يقل على مفعول ومفعلة ومفعالك لانه لو قال
 ذلك لاحصاح الى التمثيل لها فيجمل ذلك بمنصب الاختصار ومصفاة هي على مثال
 مكسحة لان اصلها مصفوة على وزن مفعلة فلبت الواو الف التجرىها وانفتاح
 ما قبلها انما ذكر المص هذه الكلمة مع انها دخلت في مثال مكسحة لانه قد
 يتوهم خروجها حيث لم تكن على مثالها في بادى النظر وقالوا اى العرب مرقاة لانه
 بكسر الميم ساء على هذا اى على انها اسم الالة لمصفاة لانها اسم لما يرقى به اى يصعد به وهو

كأن

التي

السمي بالسلم انما ذكر المص هذه الكلمة لان فيها جثا من حيث انها جات بعد
 المص كما سيذكره بلاشرو وليست حسنة من صيغ اسم الالة والمراد منها في الحالين
 واحد ومن فتح من العرب الميم فقال مرقاة اراد به المكان اى قصد به
 مكان الرقعة دون الالة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطريرة ومرقاة ومرقاة
 ومسقاة ومسقاة فمن كسرهما شتبهما بالالة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا
 موضع تجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم قال الشارح رحمه الله تعالى وتحقيق
 هذا الكلام ان المرقاة والمسقاة والمطريرة لها اعتباران احدهما انها من الامكنة
 فان السلم مكان الرقي من حيث ان الرقي فيه اى حاك منه ولاخر انما هو
 لان السلم الالة للرقي فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر الى الثاني كسرهما فان
 المكسور والمفتوح انما يقالان لشي واحد لكن النظر مختلف فانهم اهرى ولما ورد
 على ما قرره المص من ان اسم الالة انما تكون على الاوزان الثلاثة المذكورة اجاب
 عنه بقوله وشذ اى خرج عن القياس المدح لانه الذي يجعل فيه الدهن
 والمسعط لانه الذي يجعل فيه السعوط والمدق لما يدق به والمخل لما
 يخل به والمكحلة لانه الذي يجعل فيه الكحل والمحرضة لانه الذي يجعل فيه
 الحروض وهو الاشنان حال كونها اعني المذكورات مضمومة الميم والعين والقليل
 كسر الميم وفتح العين في الشرح في شذوذ هذه المذكورات نظرا لانها ليست
 من اسم الالة الذي بحث عنه بل هي اسماء موصولة لالات مخصوصة فلا وجه
 للحكم بالشذوذ قال سيدويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت
 اسماء هذه الاعوية لا المخل والمدق فانها اسماء الالة فيصح ان يقال انها من

المحرضة بالكسر وعاء الحرض
 كذا في القاموس ولم يرد
 عن ذلك شي
 والاشنان بالضم
 والكسوف

الشواذ وفي حاشيته للقاني هذا التفصيل المنسوب لسيدويه هو الصحيح الموافق
 لقول الشارح في تفسيره المدهن انه لا نال الذي جعل فيه الدهن والمسعط
 انه الاناء الذي جعل فيه السعوط والمدق انه ما يدق به والمخل انه ما يخل به
 فعبر في الاولين بغيره وفي الاخرين بقوله به فقوله او لا بل هي اسماء موصولة
 لالة مخصوصة مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيدويه انتهى وما ذكره
 من الاشكال انما يريد على بعد ان كون الشارح مخالفا لسيدويه في استئثار المخل
 والمدق وقد سمع ذلك وجاء في كلامهم مدق ومدة بكسر الميم وفتح الدال
 على القياس هذا على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به
 الواحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع
 منه المرة من مصدر الفعل الثلاثي المجرد يكون على وزن فعلة بالفعل تقول
 ضربته ضربة في السالم وقت قومة في غيره اي ضربا واحدا وقياما واحدا
 لا يرد على ما قاله المصنف اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانه شاذو
 القياس اتيته ولقيته والمرة مما اي من مصدر الفعل الذي زاد على الهمزة
 الثلاثة سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه يكون
 بزيادة الهاء اي التانيث في اخره وسميها هاء لانها تنتقل في الوقف
 هاء كالا عطاءة والانطلاق والاستخراجة والدرجة والندرجة
 هذا هو الحكم في مصدر الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كذلك الا ما
 اي المصدر الذي يكون فيه التانيث من هاء اي من الثلاثي وما زاد على الثلاثة
 فالوصف بالوحدة عند قصد افادة المرة واجب كقولك رحمة رحمة



واحدة ودرجته ودرجته واحدة وقائلته مقاتلة واحدة
 المصدر الذي بتا التانيث قياسي وسماعي فالقياسي مصدر فاعل
 وفاعل مطلقا ومصدر فاعل ناقصا ومصدر فاعل واستفعل اجوفين
 والسماعي نحو نشدة ورحمة وكدة هذا ويأتي من المصدر ايضا ما يدل
 على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة اي نوعا من الضرب وجلسته جلسته
 اي نوعا من الجلوس والي هذا اشار المصنف بقوله والفعل بكسر الهمزة
 كاهية للنوع من الفعل تقول هو اي يريد مثلا حسن الطعم والجلوس
 اي حسن النوع من الطعم والجلوس قال المصنف في شرح الهادي المراد بالنوع
 الحالة التي عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعني
 ان ذلك عادة له في الركوب وهو حسن الجلوس انتهى كلامه يعني ان ذلك
 النوع من الفعل لما كان موجودا من الفاعل صار حالة للفاعل اذ الحالة عرض
 قائم بحله والقيام بالشيء اعم من ان يكون قار فيه كالبياض او صادرا عنه
 كاهنا هذا الذي ذكره المصنف من ان المصدر النوعي على فعلة في الثلاثي
 المجرد الذي لا تاء فيه واما غيره فالنوع منه كلمة بلفظ في المصدر
 الثلاثي المزيد فيه والرباعي بقسميه اذ الحذف والتام مشترك بين معني
 من الفعل ومن النوع منه كما في نظيرة من اسمي الزمان والكان والفاق
 نظيرة الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ورحمة لطيفة او نحوها للنوع و
 رحمة واحدة ودرجة لطيفة وانطلاق واحدة وانطلاق لطيفة والله
 اعلم تأليف هذا التعليق قرب المغرب من يوم الجمعة دي الحجة من سنة واحدة
 من بعد الالف ثم كتبه هذه النسخة من نسخة المؤلف رحمه الله تعالى

الطعم بالهمزة
 والاعوج ما يشبه
 في

بلغ مقابلة
 نوع الاربعين

الحمد لله الذي جعل العلم راحة للروح

١٥٧
١٥٧

سبع هم فلا اهل عليه عيب

عقل سبع هم فلا اهل يداهن من ساه

عقل سبع هم



٢٧
١٥٧
١٥٧